الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير
قسم التسيير
رقم:

ميدان : العلوم الاقتصادية،التسيير
والعلوم التجارية
فرع : علوم التسيير
تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: علال على

تحت عنوان

دور برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في دعم التنمية المحلية في المناطق الريفية

حالة البرامج المسيرة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة 2010 - 2015

لجنة المناقشة

أ. مهدي نزيه	استاذ مساعد أ	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
د . تمارتوفيق	استاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا و مقررا
أ. بيصار عبد الحكيم	استاذ مساعد أ	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى :

الوالدين الكريمين

زوجتي الطيبة

أولادي محمد الامين ، امير و شهد

الى كل العائلة

شـــــكر

أتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور تمار توفيق لقبوله الاشراف على هذا البحث ، وكذا الدكتور طالبي رياض على كافة المعلومات والتوجيه .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكافة اطارات محافظة الغابات لولاية المسيلة على المعلومات القيمة التى قدموها لي ، خاصة منهم السادة نقبيل توفيق ، سعيداوي حمزة ، مبروكي حمزة ، يتوجي الدراجي ، بنية صابر ،طيابية عبد الوهاب ، السيدة بن تومي مليكة و السيدة نويوة ليلي.

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
اهداء		
كلمة شكر		
فهرس المحتويات		
مقدمة عامة		ا - د
الفصل الاول	الاطار المفاهيمي للتنمية الريفية والتنمية المحلية في الجزائر	1
المبحث الاول	ماهية التنمية الريفية والتنمية المحلية	3
المطلب الاول	مدخل الى التنمية	3
الفرع الاول	ماهية التنمية	3
الفرع الثاني	عناصر التنمية وأهدافها	6
الفرع الثاالث	ابعاد التنمية	9
المطلب الثاني	ماهية التنمية الريفية	11
الفرع الاول	مفاهيم حول الريف	11
الفرع الثاني	التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية وتعريفها	19
الفرع الثالث	اهمية التنمية الريفية وأهدافها	22
الفرع الرابع	متطلبات التنمية الريفية والتحديات والفرص التى تواجهها	24
المطلب الثالث	عموميات حول التنمية المحلية	28
الفرع الاول	ماهية التنمية المحلية	28
الفرع الثاني	خصائص التنمية المحلية وأهدافها	31
الفرع الثالث	مقومات التنمية المحلية وأطرافها الفاعلة	33
المبحث الثاني	التنمية المحلية في الجزائر	39
المطلب الاول	مدخل تاريخي للتنمية في الجزائر	39
المطلب الثاني	برامج التنمية المحلية في الجزائر	47
المطلب الثالث	معوقات التنمية المحلية في الجزائر	49
المبحث الثالث	سياسات التنمية الريفية في الجزائر	52
المطلب الاول	السياسات الزراعية في الجزائر 1962–2000	52
المطلب الثاني	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2006)	56
المطلب الثالث	سياسة التجديد الريفي (2006– 2013)	61
الفصل الثاني	دراسة ميدانية حول البرامج المسيرة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة	68
المبحث الاول	نظرة على مشاريع التنمية الريفية	70

المطلب الاول	المرحلة التجريبية للمشروع الجواري للتنمية الريفية	70
المطلب الثاني	المرحلة الانتقالية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	75
المطلب الثالث	اثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على التنمية المحلية في الجزائر	87
المبحث الثاني	نبذة عن محافظة الغابات لولاية المسيلة	88
المطلب الاول	الطبيعة القانونية والنشأة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة	88
المطلب الثاني	الهيكل التنظيمي ، المهام والأهداف لمحافظة الغابات لولاية المسيلة	91
المطلب الثالث	برامج التنمية الريفية المسندة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة في الفترة 2010-2015	102
المبحث لثالث	واقع البرامج المنفذة وانعكاساتها المختلفة	104
المطلب الاول	عقود النجاعة والمشاريع الجوارية في التنمية الريفية	104
المطلب الثاني	البرامج المنفذة وانعكاساتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية	106
المطلب الثالث	عرض عام حول عينة لمشروع جواري (بلدية المعاضيد)	114
	خاتمة عامة	125
	المراجع والمصادر	131
	فهرس الجداول	142
	فهرس الاشكال	144
	فهرس الاختصارات	146

مقدمة عامة

يعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا يزال الجدل حولها قائما ، حيث أصبح من بين المواضيع الاكثر اهتماما باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار التنفيذيون نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه فالتنمية وكما أشار إليها الباحثون التنمويون ، هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد ، كما تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة و تحتل اهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون الأغلبية في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية .

ولقد تجلى هذا الاهتمام فى طرح نظريات ونماذج تنظر لاليات وسبل تحقيقها في اطار المذاهب والمدارس المختلفة ، وأصبحت تشكل المحور الاساسي في سياسات كل الدول المتقدمة , النامية وحتى المتخلفة ، مع تباين واختلاف الاشكاليات المطروحة ، (ففي حين تطرح الدول النامية والمتخلفة في اطار محاربة التخلف وتحسين الاطار المعيشي للسكان ، فإنها تطرح في الدول المتقدمة في اطار تحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها وضمان مستقبل افضل للأجيال اللاحقة).

وفي اطار التنمية الشاملة تم طرح مفهوم التنمية المحلية للتعامل مع ابرز مشكل وهو تخلف مناطق جغرافية بحد ذاتها دون اخرى ، اي وجود تباين تنموي بين المناطق في الدولة الواحدة من خلال اعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على امكانيات وموارد كل منطقة ، عن طريق المشاركة الشعبية التى تمكن من ترتيب الاولويات التنموية لكل منطقة على حدا .

بالنسبة للجزائر وباعتبارها واحدة من الدول التي طالها الاحتلال ، فقد شرعت ومنذ حصولها على الاستقلال الى النهوض بالتنمبة الوطنية ، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي فوضعت مخططات وبارمج تضمن ذلك ، الا ان الصعوبات والمرحلة الحرجة من عدم

الاستقرار وغياب الامن التي مرت بها الدولة الجزائرية ادت الى تراجع واختلال في التنمية الريفية .

ويبدو هذ الاختلال اكثر وضوحا في المناطق الريفية ، التى اصبحت تعاني وتتخبط في مشاكل وصلت الى حد غياب ادنى شرط من شروط الحياة وهو السكن والغذاء ، وهذه الازمة مردها بالاساس الى التهميش و الاقصاء الذي تعرض اليه العالم الريفي ، الى جانب اللاتوازن الاقليمي الذي كان محصلة التدهور العام بالإقليم في الفترة الامنية السابقة ، وتدني في احجام السكان والفاعلين المحليين في الاسهام والمشاركة مما عمق اثار الاختلالات وتسبب في تدني الواقعية ووتيرة التنمية ، مما جعل جل البلديات الريفية حبيسة الركود والفقر الذي اعاقها حتى بعد التحسن الامني .

هذ الواقع الصعب جعل الدولة الجزائرية مجبرة على التوجه لتحقيق تنمية بتلك المناطق لذا اولتها اهتماما خاصا من خلال عدة سياسات متعاقبة للتنمية الريفية التي تعتبر كآلية تتم من خلال جملة من الاجراءات المنتظمة والمتزايدة ، تهدف الى احداث تغيرات كمية ونوعية على مستوى مجتمع ريفي محلي بمشاركة واعية ونشطة منه ، من اجل توفير اطار معيشي مناسب لسكان تلك المناطق ، وزيادة رفاهيتهم وإرساء تنمية بها ، ونظرا لخصوصيتها الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية وحتى البيئية .

من أبرز الادوات المستخدمة لذلك هي مختلف برامج التنمية الريفية وخاصة المشاريع الجوارية التي تعتبراداة فعالة للدولة والسلطات العمومية من اجل تحقيق تنمية محلية بالريف الجزائري .

ومحافظة الغابات لولاية المسيلة واحدة من الادوات الي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التنمية المحلية لمختف البلديات والقرى والمداشر وذلك من خلال العيديد من البرامج المسندة اليها سواء في التسيير والتنفيذ او المراقبة ، وهذا عبر سنوات عديدة ، لكننا خلال هذه الدراسة

سنركز على الفترة من 2010 الى 2015 والتى شهدت حركية وديناميكية كبيرة بفعل الاغلفة المالية الكبيرة المخصصة لهذا الغرض .

اشكالية الدراسة

تحتل عملية دراسة دور برامج التنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية المحلية في المناطق الريفية اهمية بالغة ومكانة بارزة باعتبارها تمكننا من اكتشاف نقاط القوة والنجاحات المحققة لتثمينها من جهة ، وكذا ابراز نواحي الضعف ومواضع تصحيحها من جهة اخرى ، وذلك من اجل تجنب اسلوب التجربة والفشل في تنفيذ السياسات العامة خاصة سياسة التجديد الريفي ، وادارة المخصصات العمومية بالشكل المطلوب .

من اجل التاكيد على وجود تاثير لمختلف برامج التنمية الريفية المندمجة وقدرتها على تحقيق تنمية محلية بالمناطق الريفية ، هذا يقودنا الى طرح السؤال الرئيسي التالي

كيف تساهم برامج التنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في دعم التنمية المحلية في المناطق الريفية من خلال الحالة بولاية المسيلة ؟

التساؤلات الفرعية :

- هل ساهمت برامج التنمية الريفية المختلفة في تحسين معيشة سكان المناطق الريفية ؟
- ماهي الآثار المباشرة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بالمناطق الريفية لولاية المسيلة ، وهل أدى فعليا إلى تحقيق تنمية ريفية حقيقية بها؟
- ما نوع المشاريع والبرامج الاكثر تاثيرا في سكان المناطق الريفية بولاية المسيلة ؟
- هل وفقت محافظة الغابات لولاية المسيلة في تنفيذ البرامج المسندة اليها ؟

فرضيات الدراسة :

للاجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية :

1- ساهمت برامج التنمية الريفية المندمجة في تحسين الاطار المعيشي للسكان القاطنين بالمنطقة الريفية .

2- تواجه محافظة الغابات لولاية المسيلة معوقات تحول دون تنفيذ البرامج المختلفة بالشكل المطلوب .

3- تعتبر شعبة غرس الاشجار المثمرة، الطاقة الشمسية ، وتربية الحيوانات الاكثر اقبالا عليها من طرف سكان المناطق الريفية .

اهمية الدراسة

يستمد هذ البحث اهميته من خلال :

- ان موضوع التنمية الريفية والمحلية يكتسي اهمية حضارية في عصرنا الحالي ؛
- ان لموضوع التنمية الريفية حساسية كبيرة في البلدان النامية على اعتبار ان هناك من يؤيد هذه التنمية الحاصلة وهناك من يرفض منهجية التخطيط والتسيير لها ، لذلك تظل محل تباين في الرؤى والإيديولوجيات ؛
- تقويم عملية تنفيذ السياسات والقرارات المتعلقة بالفضاءات الريفية والتي تملك من الخصوصيات الاجتماعية ، الاقتصادية ، والبيئية مايميزها عن باقي المناطق .

اهداف الدراسة

- تقديم الاطار المفاهيمي للتنمية الريفية والتنمية المحلية في الجزائر ، بالتطرق الى مفهومها ، اهدافها ، واهم المراحل التي مرت بها وكذا معوقاتها ؛
- تقديم التنمية الريفية مع تبيان اهم السياسات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالتنمية في المناطق الريفية منذ الاستقلال الى يومنا هذا ؛

- عرض وتحليل لبعض المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنفذة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة .
- ابرازالاثار الناجمة عن تنفيذ هذه المشاريع على سكان الريف وعلى التنمية المحلية فيها .

حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية**

تنصب هذه الدراسة على الفترة من سنة 2009 الى 2015 وهي المرحلة التي اخترناها لدراسة بعض مشاريع للتنمية الريفية التي اسند الى محافظة الغابات تنفيذه وانجازها وفق سياسة وطنية عمومية هي سياسة التجديد الريفي.

- **الحدود المكانية :**

ولاية المسيلة وبالضبط بلدية المعاضيد

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل الدوافع وراء اختيار هذا الموضوع في :

– الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الريفي .

– الوقوف على امكانيات المناطق الريفية ومعوقات تحقيق تنمية محلية بها .

– تبيان الاهمية التى توليها الدولة لمشاريع التنمية الريفية باعتبارها جزء من التنمية الشاملة و الاقتصاد الوطني .

المنهج المتبع.

ان المقصود بمناهج البحث العلمي هو تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة ، التي تم وضعها من أجل الوصول الى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الانسانية.

للوصول الى نتائج البحث والإجابة على كل الاسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي عند التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتنمية المحلية، وكذا التنمية الريفية والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ومنهجا تحليليا عند معالجة وتحليل المعطيات الاحصائية المتحصل عليها من مختلف المصادر، الذي يمكننا من معرفة اذا كان هناك دور لهذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في تحقيق التنمية المحلية .

هيكل الدراسة :

لمعالجة اشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ، ثم تقسيم البحث الى فصلين سبقتهم مقدمة عامة أعقبتهم خاتمة عامة وذلك كما يلي :

الفصل الأول خصص لدراسة الاطار المفاهيمي للتنمية ، التنمية الريفية و التنمية المحلية، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى مدخل للتنمية الريفية و التنمية المحلية وقد خصصنا المطلب فيه الى مدخل الى التنمية حتى يتضح اكثر مفهوم التنمية قبل التطرق الى اى نوع منها ، وفي المبحث الثاني التنمية المحلية في الجزائر وفي المبحث الثالث سياسات التنمية الريفية في الجزائر .

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة ، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى نظرة على مشاريع التنمية الريفية، والمبحث الثاني خصص لإعطاء نبذة حول محافظة الغابات لولاية المسيلة والمبحث الثالث واقع البرامج المنفذة وانعكاساتها المختلفة على التنمية المحلية .

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: طالبي رياض، دراسة بعنوان "التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام المواد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب"، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قام الباحث من خلالها بتوضيح دور الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ومساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي المستدام، مع قيامها بالمقارنة بين كل من الجزائر، تونس، والمغرب. خلصت هذه الدراسة الى أن سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مفتاح نجاح وفشل مشاريع التنمية الريفية المستدامة، كما خلص الباحث الى قيام الدولة المدروسة باعطاء أهمية كبيرة للموارد الطبيعة المتجددة، والتنمية الريفية المستدامة خاصة مورد المياه.

الدراسة الثانية: أوشن فاروق، دراسة بعنوان "تقييم أثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة" جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قام الباحث من خلالها بتوضيح مدا أثر تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة على تحقيق التنمية الريفية المستدامة، وخلصت الدراسة الى عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على تحقيق تنمية ريفية مستدامة بعدة مناطق من اقليم ولاية خنشلة، هذا الاخفاق الذي جعل هذه المناطق تستمر في المعاناة، كما خلص الباحث الى أن مشكلة عدم وجود توافق وانسجام بين مايتم تصوه وتصميمه على المستوى الكلي من طرف السلطات العمومية وماهو موجود على أرض الواقع مازال مستمرا.

الدراسة الثالثة : تمار توفيق ، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر – الابعاد والمعوقات ، حالة دراسية لولاية المسيلة 2000-2014 ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر، 2016.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، قام الباحث من خلالها بدراسة رهانات التنمية المستدامة في الجزائر مع التركيز على الابعاد والمعوقات ، وخلصت الدراسة الى أن

تحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها الاساسية والثانوية يتطلب مجموعة من السياسات والاجراءات والتشريعات لمساعدة المجتمع على الانتقال من وضع الى وضع افضل ، ويصطدم تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المعوقات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كما ان عائق المخصصات المالية يشكل هاجسا واشكالا كبيرا لتحقيق هدف التنمية المستدامة خاصة في ظل انهيار اسعار المحروقات ، كما ان تاخر انطلاق سياسات فعلية تتجه نحو عالم الريف (الا في سنة 2002) كان له الاثر السيئ على سكان الريف المستفدون الاوائل من ثمار هذه التنمية .

صعوبات الدراسة :

- تشتت مصادر ومواقع الحصول على المادة العليمة مما تسبب في عناء شديد مقابل الحصول عليها.

- سطحية المعلومات وجفاؤها في غالب الأحيان، مما جعلها لا تخدم البحث العلمي إطلاقا بسبب نقص كفاءة الاطارات القائمة على التنمية المحلية.

- صعوبة قياس الاثر لبعض برامج التنمية الريفية لسكان الريف خاصة من الناحية الاجتماعية

الفصل الاول الاطار المفاهيمي للتنمية الريفية والتنمية المحلية

مقدمة الفصل

ان المهتم بعملية التنمية يجدها متعددة الجوانب وهذا ما دفع العلماء والباحثين لدراستها، فاحتلت مكانا بارزا في الفكر الاجتماعي المعاصر، وحظيت باهتمام علماء الاجتماع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فأقبلوا على دراستها والتعرف على معالمها ومع مرور الوقت تزايد هذا الاهتمام حتى وصل الى رجال السياسة.

بدأ التفكير في التنمية المحلية بعد فشل سياسات التنمية المركزية، حيث أن هذا التصور الجديد منطلقه بالأساس الوحدات المحلية والمجتمع المحلي، والتنمية المحلية كظاهرة اجتماعية هي احداث تغيير اجتماعي انطلاقا من العوامل المؤدية الى التغيير وهذا كله قصد احداث تطورات تساعد الفرد والمجتمع وذلك بالاعتماد على طاقات المجتمع المحلي للوصول الى تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر القاعدة الاساسية لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

وتجارب التنمية المحلية تختلف من اقليم الى أخر ومن دولة الى أخرى، والجزائر كغيرها من الدول حاولت ومنذ الاستقلال ورغم الصعوبات التي واجهتها تسخير كل الخيرات، الثروات، والامكانيات المتواجدة محليا مادية كانت أو بشرية، قصد انشاء مشاريع تنموية تهدف الى تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للشعب في كامل ربوع الوطن.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى :

المبحث الاول ماهية التنمية الريفية والتنمية المحلية ؛

المبحث الثاني التنمية المحلية في الجزائر؛

المبحث الثالث سياسات التنمية الريفية في الجزائر.

المبحث الاول : ماهية التنمية الريفية والتنمية المحلية

في هذ المبحث سنتطرق في المطلب الاول الى التنمية من خلال ماهيتها ، مبادئها وعناصرها ثم أبعادها ومؤشراتها وفي المطلب الثاني التنمية المحلية ، ماهيتها ،خصائصها ، اهدافها ، مقوماتها واطرافها الفاعلة .

المطلب الاول : مدخل الى التنمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية غاية تسعى لتحقيقها غالبية الدول المستقلة حديثا، باعتبارها أداة أساسية يمكن من خلالها تحقيق التقدم والرفاهية للشعوب، وقد حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل المتخصصين ، المسؤولين، الباحثين، والمخططين في الحكومات، الشعوب والمنظمات المختلفة، لما لها من اهمية كبيرة على كيان المجتمع ككل وفي جميع جوانبه، فهي وسيلة تستطيع من خلالها الدول النامية مواجهة عوامل التخلف.

الفرع الاول : ماهية التنمية

لقد مر مفهوم التنمية بشكل عام بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية، ومراحل نموها من حيث الهياكل الاقتصادية والسياسية لهذه الدول من ناحية، وطبيعة علاقتها بالانظمة الدولية من ناحية اخرى.

1 : التطور التاريخي لمفهوم التنمية. يمكن تلخيص المراحل التي مر بها مفهوم التنمية في [1]:

أولا : التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي.

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط ، التنيمة المستدامة :فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط 1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010، ص19-22.

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. يعد نموذج رستو أحد النماذج المشهورة التي تعكس عملية التنمية ومحتواها في تلك الفترة، المعروف باسم " مراحل النمو الاقتصادي"، وهذه المراحل تفسر عملية التنمية الاقتصادية في كل المجتمعات الانسانية.

ثانيا : التنمية وفكرة النمو والتوزيع.

امتدت هذه المرحلة من نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث بدأت التنمية تشمل أبعاد اجتماعية بعد ما كانت مقتصرة على الابعاد الاقتصادية فقط، كما ركزت على تطبيق استراتيجيات الحاجات الاساسية والمشاركة الشعبية في اعداد خطط التنمية، تنفيذها ومتابعتها، بهدف القضاء على الفقر، البطالة، اللامساواة . تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح من خلال نموذج سيرز ونموذج تودارو، حيث يعرف الأول التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر، البطالة، اللامساواة في التوزيع، ولايمكن الاقرار بوجود تنمية في أي دولة حتى تكون قادرة على مكافحة هذه المشكلات، وان تفاقمت حدة واحدة منها أو أكثر، حتى ولو تضاعف الدخل القومي أو الفردي فهذه الدولة لا توجد بها تنمية. أما الثاني فقد حدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي : اشباع الحاجات الاساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار.

ثالثا : التنمية الاقتصادية الشاملة.

شملت هذه المرحلة الفترة الممتدة من منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، لاكن التسمية التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، هذا ما جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الاهداف المنشودة

في كثير من المجتمعات، ودفع الى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

رابعا : التنمية المستدامة .

التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية الريفية هي مجموعة من السياسات الاجتماعية الريفية ، الزراعية ، والاقتصادية التى تتضمن كلا من تنمية الموارد البشرية الريفية والتنمية الاقتصادية على حد سواء لتحقيق السياسة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام وتنمية المجتمعات الريفية بشكل محدد ، والتنمية المستدامة عي القاعدة المشتركة لتفاعل السياسات الاجتماعية والريفية الزراعية التي تهدف الى رفع قدرة المجتمعات الريفية وقابليتها للنمو[1].

2 : تعريف التنمية .

مفهوم التنمية له أكثر من تعريف، يختلف باختلاف الايديولوجية السائدة مع التسليم باختلاف تخصصات العلماء والمهتمين بقضايا التنمية كل حسب وجهة نظره.

يعرف Jacob Vener التنمية بأنها هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الامكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول الى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للمواد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع[2].

التنمية هي" العملية التي يتم بموجبها تحقيق النمو الارادي الذي يتم التوصل اليه نتيجة اجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها ببرامج، خطط، وسياسات تهدف الى تحقيق معدلات

[1] محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية ،كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، مصر 2003ص، 319.

[2] كمال التابعي ، مقدمة في علم الاجتماع الريفي ، ط1 الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة , مصر , ص 52 .

معينة من النمو، فهي عملية تفاعلية متعددة العناصر، الأبعاد، المراحل، المستويات وهي مستمرة ومتواترة [1]".

وقد عرفتها الامم المتحدة بأنها " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"[2].

وتعرف بأنها " عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلاته ، ازالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات، والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية لأفراده "[3] .

بناءا على التعاريف السابقة يمكن اعطاء التعريف الاجرائي التالي للتنمية" هي نظام متشابك متناسق ومترابط تتفاعل مكوناته لتنتج خطة،، تبادر بها الدول ويتفاعل معها المجتمع بكل قطاعاته، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع في اقليم ما " .

الفرع الثاني: عناصر التنمية وأهدافها

من خلال التعريفات السابقة التي حاولت القاء الضوء على مدلول التنمية نستخلص أن هناك عناصر أساسية تشخص هذا المفهوم، وأهداف رئيسية يسعى لتحقيقها.

[1] محمود سليمان طابع ، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، اعمال المؤتمرات ، بدون تاريخ، ص 41.

[2] سهير حامد ، اشكالية التنمية في الوطن العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن 2007 ، ص 22.

[3] جميل احمد الجويد ، دور القيادة في التنمية المحلية واثرها في تفعيل نظام الادارة المحلية في الجمهورية اليمنية للفترة (2005-2010)،اطروحة مدقمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، الجزائر 2011،ص22.

اولا : عناصر التنمية.

تتمثل عناصر التنمية فيما يلي[1]:

- التنمية عملية ذاتية ؛
- التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة؛
- التنمية ليست ذات طريق واحد، أو اتجاه محدد سابقا، وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيان وتنوع الامكانيات الكامنة داخل المجتمع؛
- تعتبر التنمية مفهوم معنوي لعملية، موجهة أصلا الى الانسان باعتباره العنصر الذي يساهم في تنمية المجتمع، وتهدف الى تحقيق الرفاهية لهذا الانسان، أي أنه وسيلة التنمية وهدفها في أن واحد [2]؛
- هي مفهوم شامل ومتكامل، بحيث لا تقتصر على جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي بل تشمل كافة مكوناته (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتكنولوجية)؛
- تعتمد على المشاركة الشعبية، وذلك لاتاحة الفرصة أمام الشعب من اجل المساهمة الفعالة في صنع وتشكيل القرارات المتعلقة بمناحي حياته.

ثانيا: أهداف التنمية.

- اتفق زعماء العالم في مؤتمر عقدته الامم المتحدة في سبتمبر 2000 على عدد من الاهداف، اعتبرت قاسما مشتركا للتنمية في العالم للألفية الثالثة، وربطت تحقيقها باطار زمني يصل الى 2015.
- هذه الاهداف نوجزها في الشكل التالي .

[1] كمال التابعي ، مرجع سابق ذكره ، ص51،52

[2] غالب محمود حسين السالم ، اتجاهات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس ، اطروحة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2008، ص،17،18.

الشكل رقم 1 : أهداف التنمية.

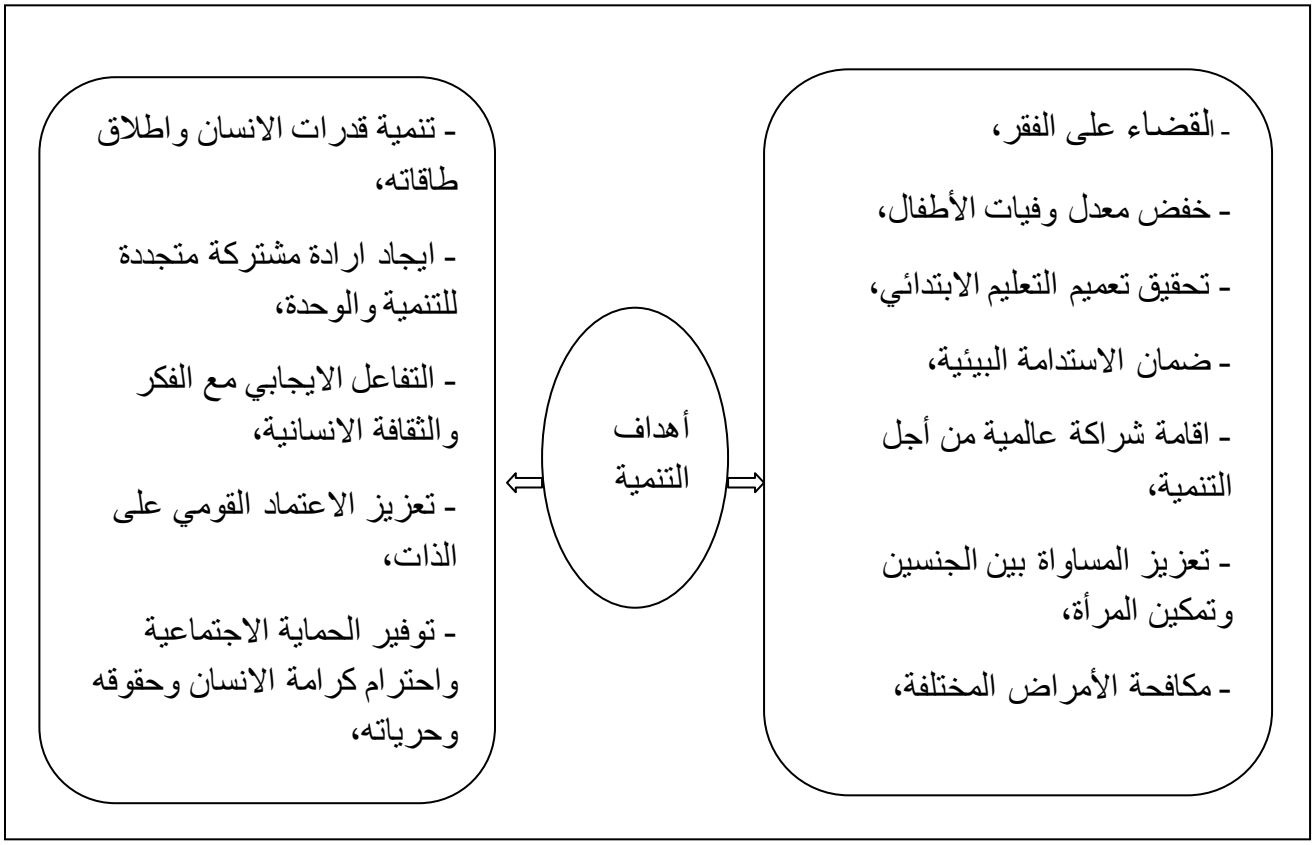

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على :

– محمد عدنان وديع ،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، ط1 الدار العربية للعلوم بيروت لبنان 2006 ص 476.

– ليلى لعجال ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة ، 2010 ص 38 ، 52 .

الفرع الثالث: ابعاد التنمية

التنمية كغيرها من المفاهيم تتضمن أبعاد مختلفة، تميزها عن غيرها من المفاهيم، ومؤشرات متعددة لقياس مدى تحقيق مجتمع معين للرفاهية والتطور المطلوبين عند قيامه بالتنمية.

1. أبعاد التنمية.

مما سبق يتضح لنا بان مفهوم التنمية يشتمل على أبعاد متعددة نذكر منها [1]:

1.1 البعد المادي.

ويكون ذلك من خلال التخلص من سمات التخلف، واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، المتمثلة في تحقيق عدد من العمليات التي تمثل جوهر التنمية، من تحقيق التراكم الرأسمالي، وسيادة الانتاج السلعي، تطوير السوق القومية، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك أن هذه العملية تؤدي الى تنويع الهيكل الانتاجي.

2.1 البعد الاجتماعي .

حيث تهدف التنمية الى اشباع الحاجات الاساسية لسكان المجتمعات، من خلال احداث تغييرات في الهياكل الاجتماعية، اتجاهات السكان، المؤسسات القومية، تقليل الفوارق في الدخول، والقضاء على الفقر والبطالة.

3.1 البعد السياسي.

يتضمن هذا البعد التبعية الاستعمارية المباشرة، الاستعانة بالمصادر الاجنبية، يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

[1] سميحة طري، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري،بسكرة ط1،مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر 2016،ص30،31

4.1 البعد الدولي [1].

لقد فرضت فكرة التنمية والتعاون الدولي، المجتمع الدولي الى تبني تعاون على هذا المستوى والى ظهور هيئات دولية، كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات التي كانت جميعها تهدف الى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، لكن هذه الجهات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول، في البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5.1 البعد الحضاري[2].

يعتبر البعض بأن التنمية مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية، تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد في المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية .

المطلب الثاني: ماهية التنمية الريفية

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات** ، ط1 ، داروائل للنشر،2007، عمان ، ص133

[2] نفس المرجع، ص134

الفرع الاول : مفاهيم حول الريف

الريف والمجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، وهذا يدفعنا إلى تحديد مفهوم الريف والمعايير التي يعتبر من خلالها التجمع السكاني ريفيا، ثم مسألة الأسرة الريفية وخصائصها.

أولا: مفهوم الريف، الريفية وأسس التمييز بين الريف والحضر

يعرف الريف على أنه صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص و مؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية[1].

كما اعتبر الريف دوما عكس الحضرو ارتبط مفهوم الريف بأوجه استخدام الأرض، فالريف يعني استخدام الأرض للزراعة والحضر يعني استخدام الأرض للصناعة و الخدمات.

أما الريفية فهو مفهوم يشير إلى الحياة الخاصة بالريفي بكل ما في هذا المجتمع من مميزات وخصائص تتباين عن تلك السائدة في المدينة ، و كما يُنظر إليها من جانبها المهني الذي يقوم على اساس الزارعة بمجالاتها المختلفة، لكن ليس معناه الانعزال على العالم الآخر[2].

[1] تمار توفيق، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000 – 2014** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2015–2016 ص 52 ، نقلاعن السيد الحسيني وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، ط3 ، دار المعارف، الإسكندرية، 1988 ، ص ص113 .

[2] نفس المرجع السابق 52، نقلا عن محمد عاطف غيث، قاموس **علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، الإسكندرية**، 1997 ، ص391 .

وقد تعددت تعاريف الريف بتعدد المناطق والدول والمنظمات التي تتناول الموضوع، وقد أفرزت الدارسات مجموعة من الأسس للتمييز بين الريف والحضرتتمثل في[1]:

- أساس الحد الأدنى للسكان : وهو أبسط الأسس وأكثرها ادراكا وتأثرا، ولكن مشكلة هذا الأساس هي عدم وجود حدود اتفاقية للفصل بين المدينة والقرية، فهي تختلف بين 300 نسمة في النرويج، و 50 000 نسمة في اليابان.
- **الأساس الإداري** :عمدت بعض الدول في التفريق بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية إلى المكانة والوظيفة، فالتقييم لا يتم على أساس الحجم، ولكن بقرار إداري.
- **الحدود الاجتماعية** :في هذا الأساس يعتمد تمييز الريف عن الحضر على النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقة بين الريف والحضر، حيث يختلف المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري من خلال الخصائص الرئيسية المميزة للمجتمع الريفي كقوة الروابط الاجتماعية، قوة العقيدة، والتجانس الطبقي، ثم أن هناك حراكا مكانيا واجتماعيا أقل في الريف عنه في الحضر.
- **أساس استخدام الأرض** :في الأساس يرتبط استخدام الأرض في الريف بشكل أولي في الزارعة والغابات مع ما يرتبط بها من مستوطنات ريفية، في مقابل استخدام الأرض في الحضر يرتبط بالاستخدامات السكنية والصناعات التحويلية و التجارية وغيرها.
- **معامل الريفية** :اهتمت بعض الدراسات بتعريف الريف ليس فقط بالتحديد البسيط له، ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية، وذلك من خلال معامل استمد أسسه من التحليلات الإحصائية لنحو ستة عشر متغير مختلف تضم فيما تضم العمالة، وتركيب السكان، وكثافة السكان، والهجرة، وأحوال المساكن، واستخدامات الأرض، والعزلة.

وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأن قياسها يقود إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية.

[1]نفس المرجع السابق، ص 52 نقلا عن حمدي أحمد نجيب، **في جغرافية العمران الريفي**، ط2 ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2011 ، ص ص 25-27.

- **مقاييس الحاجات الاجتماعية** : وهي مفيدة في التفريق بين الريف والحضر، فتجربة كثير من سكان الريف تتسم بالمستوى المعيشي المتواضع، وقد ركزت عليها كثير من الدراسات، فالجوانب الخاصة بالدخل ومستوى العمل والسكن وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والمتنوعة، كلها تمثل أدلة مفيدة في تحديد الريفية.

ومن هنا، فهناك من المنضمات من استخدمت معيار حجم السكان على غرار تعريف مكتب الإحصاءات الوطنية بالمملكة المتحدة، حيث يعتبر ريف المدن الصغرى و القرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة [1]. ويتفق هذا التعريف مع التعريف المقدم من الأمم المتحدة مع زيادة معيار التباعد بين التجمعات السكانية، حيث عرفت الأمم المتحدة الريف على أنها التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة و تتعدى المسافة التي تفصل بين كل تجمعين2 000 متر [2] .هناك من يعتد مجموعة من المعايير لاعتبار المناطق ريفية أو حضرية، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، قامت المنظمة بوضع بعض المعايير الكمية التي يمكن أن تستخدم لتمييز المناطق الحضرية عن الريفية منها[3]:

- نسبة مساهمة النشاط الزراعي في القوى العاملة؛
- الكثافة السكانية؛
- حجم السكان في التجمعات السكنية؛
- معدل النزوح إلى خارج المنطقة السكانية؛
- حجم السكان في الم ا ركز الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية؛
- درجة تركز وتأصل ظاهرة المركزية الإدارية؛

[1] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص 53 ، نقلا عن محمد الجوهري وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 78.

[2] نفس المرجع، ص75 .

[3] نفس المرجع ، ص 76.

- التقسيمات الإدارية داحل المنطقة؛
- مستوى الخدمات المختلفة.

ثانيا :المجتمع الريفي

المجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، وهذا ما دعا لتحديد مادي للبيئة الاجتماعية الريفية، وعلى الرغم من أن التمييز بين المجتمع الريفي وبين المجتمع الحضري من الأمور غير المتفق عليها بين المهتمين بالعلوم الاجتماعية، إلا أن هناك عدة محاولات لتحديد مفهوم الريف من ناحية والفصل بينه وبين الحضر، وقد بدأت محاولات وضع تعريف يميز المجتمع الريفي من غيره من المجتمعات منذ أمد ليس ببعيد مع ظهور علم الاجتماع الريفي[1] .

ويُعد العلامة ابن خلدون من الأوائل الذين اهتموا بدارسة المجتمع الريفي من خلال تركيزه على ممزات وخصائص الريف وما يسوده من علاقات ونوعية النظم التي تسيطر على طرق حياته التي تختلف إلى حد كبير عن غيرها من قطاعات المجتمع ككل، حيث ينظر ابن خلدون إلى الريفيين بأنهم يعيشون في حالة استقرار دائم ويقوم بفلاحة الأرض وتربية النحل والمواشي، وهذه الحياة في بيئتهم الزارعية طبعت علاقاتهم وسلوكياتهم، حيث نجده يصفهم بأن طبائعهم القناعة و التعاون فيما بينهم، ولا يميلون إلى حياة الترف مما جعل إظهار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يعد من الأمور المستهجنة[2].

كما يرى أيضا ابن خلدون أن علاقة الإنسان بالأرض في المجتمع الريف هي علاقة وطيدة جدا ومايربطها من أنشطة زارعية أخرى وعلى ذلك فإن كل القيم وحياة الجماعة بأبعادها وأهدافها المختلفة تدور حول الأرض التي تحتل الصادرة ومكانه رئيسية في حياة سكان الريف ، لأنها تشكل عصب الحياة الاقتصادية والمنزلة الاجتماعية عندهم[3].

---

[1] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص 57.

[2] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص 57.، نقلا عن ، عبوش سعيد، إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر الجزائر،2008 –2009 ، ص – 57

[3] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،58 ، نقلا عن، ناصف نصار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون**، دار الطليعة، بيروت، 1985 ، ص238 .

كما عُرّف المجتمع الريفي بأنه ذلك الشكل من العلاقة التي تقوم بين الناس ومسؤوليتهم في منطقة محلية حيث يقيمون في مزارع متناثرة وفي قرية تكون عادة مركزا لنشاطهم المشترك، ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة جغرافية ولكنه علاقة لابد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي[1].

كما يُنظر للمجتمع الريفي على أنه مجتمع زراعي يتميز ببساطة التكنولوجيا وبتراث ثقافي مختلف عما يوجد في المجتمع الكبير الذي يكوّن جزءا منه، و تعتبر المجتمعات المحلية الريفية غير متمدنة،ولكنها تقع داخل مجتمع متمدن ومنظم سياسيا وتكون جزءا من بنائه الاقتصادي والسياسي والديني[2]. ما يميز هذا التعريف هو تركيزه على الخصائص العامة للمجتمع الريفي من حيث البساطة وعدم التكلف في متطلبات الحياة بالإضافة إلى ثقافة المجتمع الريفي التي تختلف عن الثقافة السائدة في المجتمع الحضري و المجتمع الكبير الذي يُعد المجتمع الريفي جزءا منه ويكمله من الناحية الاقتصادية من خلال التبادل في المنتجات، والجانب السياسي باعتبار المجتمع الريفي جزء من المجتمع الكبير الذي يخضع بدوره للنظام والجانب الديني لأن الريفي أكثر تمسكا من الحضري بتعاليم الدين والعادات والتقاليد.

كما يُقدم المجتمع الريفي باعتباره مجتمعا صغيرا منعزلا أميا، متجانسا يربط أعضاءه إحساس قوي بالتضامن، وطرق الحياة فيه عبارة عن نسق ثقافي متلازم، والسلوك التقليدي الشخصي وغير قابل للنقد، ولا يوجد فيه تشريع ولا عادات ولا تجارب فردية ولا تفكير من أجل هدف عقلي، والجماعة العائلية هي وحدة العمل، وتسود فيه القدسية، كما يكون فيه

الاقتصاد اقتصاد مكانة أكثر منه اقتصاد سوق[3] .

[1] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،58 ، نقلا عن، زكي حسن الليلة و ياسين طه طاقة، **الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي**، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1987 ،ص16

[2] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،58 نقلا عن ، محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص321

[3] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،58، نقلا عن، محمد أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أصالة الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص4.

يستند هذا التعريف إلى الخصائص العامة التي تميز عن المجتمع الحضري كالعزلة، التجانس، والتضامن الاجتماعي الذي يظهر في المناسبات والظروف الخاصة للريفي، وما يميزه كذلك غياب وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي كون الأسرة تقوم بجميع الوظائف الاقتصادية والتربوية والأخلاقية، وكذلك طبيعة العلاقات التي تربط بين الريفيين القائمة على أساس القرابة والمصلحة المشتركة والاعتزاز بالأصل.

من خلال ماسبق يمكن أن نورد التعريف التالي للمجتمع الريفي :هو جزء من المجتمع الكبير، له خصائصه التي تميزه عن المجتمع الحضري كالموقع الجغرافي باراضيه الفلاحية، صغر حجمه، وعزلته بعيدا عن المراكز الحضرية، يفتقر إلى التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات، يتميز بالبساطة والتجانس والتضامن الاجتماعي والثقافة المشتركة، تحكمه العادات و التقاليد، يرتبط أفراده بالأرض ويمتهنون الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي.

ثالثا: خصائص الاسرة الريفية

تقوم الأسرة في المجتمع الريفي بجميع الوظائف الاقتصادية والتربوية والأخلاقية كما تم ذكره سالفا، وهذا ما يدفع للتعرف خصائص الأسرة الريفية.

وتكتسي الأسرة عموما أهمية إست ا رتيجية بالغة في أي مجتمع سواء كان حضريا أو ريفيا، في دولة متقدمة أو دولة أقل نموا، وذلك يرجع لكونها إحدى هيئات التكوين الاجتماعي حيث[1]:

- تنفرد الأسرة بتنمية خبرات الطفل لمدة طويلة بعد ولادته مباشرة، و يتأثر الطفل بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة؛
- تعتبر الأسرة أكثر الجماعات الأولية تكاتفا وتضامنا وتماسكا حيث تنمي كل من الشعور الودي والإحساس العاطفي شعورا جماعيا بين أعضاء الأسرة مما يسهل من لاتصال وانتقال العادات والاتجاهات والمواقف الفكرية من الآباء إلى الأبناء؛

[1] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،59، نقلا عن ، محمد نبيل جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009 ، ص375 .

- تعتبر الأسرة اكبر العوامل استمرارا وتأثرا في حياة الطفل في معظم المجتمعات وذلك بالمقارنة بالأصدقاء والمدرسين ورجال الدين وغير ذلك من الرفقاء الذين يؤثرون على الطفل لفترات محدودة؛
- تؤثر الأسرة على حياة أعضائها وذلك بالنسبة لمساهمتها في تحديد نوع وطبيعة الدور الاجتماعي الذي يلعبه كل من هؤلاء الأعضاء في المجتمع الذي يعيش فيه.

كما أن التعليم في الأوساط الريفية يزيد من أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل كون المناطق الريفية تتميز بخصائص جغرافية واجتماعية وثقافية مختلفة عن الحضر مما يجعل استخدام هذه البيئة في العملية التعليمية عنصرا عائق لدى المعلمين خاصة في المرحلة الابتدائية، حيث لا يستطيع المعلمون الملامسة الواقعية لبيئة والظروف المحيطة في الوسط الريفي، ومن ثمة لا يستطيعوا استعمال البيئة كوسط تعليمي ذي قدرات هائلة وبالتالي لا يمكنهم التعامل والتعاون مع المجتمع المحلي، فصلا عن كون بعض المحتويات التعليمية غير مرتبطة بواقع واحتياجات المتعلمين مما يجعله ينصرفون عن الانتباه ولا يشاركون في العملية التعليمية مما يصعب عمل المعلمين، وهذا سبب اتهام التلاميذ الريفيين من بعض المعلمين بأنهم كسالى وغير شغوفين وغير قادرين على التركيزوالانتباه[1].

وتتميز العائلات الريفية بحجم كبير مقارنة بحجم العائلة في المدينة، فما هو معروف عن سكان الريف أنهم يؤمنون بضرورة إنجاب عدد كبير من الأولاد وذلك لاعتبارات عديدة من بينها تكبير حجم العائلة الأم لاعتقادهم أن ذلك يعزز مكانتهم في القرية، بالإضافة لمسألة إشراك الأولاد في الأعمال الزارعية، كما أن نسبة ليست بالهينة لا تؤمن بتطبيق نظام تحديد أو تنظيم النسل إما بسبب نقص الوعي لديهم، أو بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الوسائل المناسبة لذلك .ويُضاف إلى ما سبق مسألة عدم وجود جمعيات تُعنى بقضية تنظيم الأسرة تكون منضوية تحت لواء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مما يمكنها من الحصول على

[1] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،59، نقلا عن ، محمد نبيل جامع ، مرجع سابق، ص ص386 -387.

مساعدات من صندوق الأمم المتحدة للسكن يسمح لها بالقيام بأنشطة في مجال تنظيم الأسرة كإعداد عاملات ميدانيات في مجال تنظيم الأسرة وإرشاد الحوامل في المناطق النائية[1].

كما تعد الأنشطة الزراعية النشاط الاقتصادي الرئيسي للأسرة الريفية أي مصدر الدخل الأول .

يمكن أن نوجز الخصائص الأساسية للأسرة الريفية في التالي[2]:

- الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية تسلطية؛
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر لدى الذكور والإناث؛
- للأقارب دور في اتخاذ قرار الزواج؛
- تضم الأسرة الريفية أفراد كثيرين، فقد تظم جيلين أو أكثر في عائلة مركبة؛
- تتميز الأسرة الريفية بالاستقرار؛
- الطلاق في المجتمع الريفي قليل جدا بالمقارنة مع لمجتمعات الحضرية؛
- تتميز الأسر الريفية بالاستقلال، وهذا يرجع لطبيعة العمل الزراعي الذي تمارسه؛
- تنتشر ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الريفي.

[1] تمار توفيق ، مرجع سابق، ص،60.

[2] عبد الرحمات سوالمية، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة :البناء الريفي نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الريفي، 2009 ، ص – 19 جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

الفرع الثاني : التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية وتعريفها

أصبحت التنمية الريفية من الموضوعات الهامة والتي لا تزال تثير جدلا حولها بين معظم التنمويين باعتبارها من اهم القضايا التي تشغل بال العلماء على اختلاف توجهاتهم النظرية من علماء الاجتماع، السياسة، الاقتصاد والإدارة وقد انتقل هذا الاهتمام الى رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيين وذلك بالنظر الى كونها تهدف الى تطوير الريف وسكانه باعتباره أهم تركيبة في أي مجتمع أو دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتنمية كما أشار الباحثون هي من الانسان واليه، مما يعزز الاعتماد على الذات ويزيد من القدرة الانتاجية لدى الافراد .

وعليه حاولنا في هذا الفرع أن نحيط ببعض جوانب التنمية الريفية، من خلال التطرق الى التطور التاريخي لمفهومها وتعريفها في الجزء الاول ، وأهميتها وأهدافها في الجزء الثاني، ومتطلباتها والتحديات والفرص التي تواجهها في الجزء الثالث.

اولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية وتعريفها .

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل، من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع القدرة الذاتية لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الاونة الأخيرة.

وفيما يلي جذوا يوضح التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية

جدول 1-1: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية.

أولا: مفهوم المجتمع المحلي	ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، استخدم أول مرة عام 1945 في مؤتمر أشردج والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية وفضل استخدام تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية الرامية الى تحسين المجتمعات بمشاركة فعالة ومبادرة من الناس أنفسهم، وظهر بعد ذلك في مؤتمر كامبردج والذي عقد سنة 1948 ونظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الامور المتعلقة بالمستعمرات، وقد استخدم مصطلح تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركات التي تقوم بها المجتمعات بمبادرة من سكانها بدل مصطلح "التعليم العام" وبعد ذلك نظم معهد للتنمية سنة 1949 برنامجا دراسيا عن تنمية المجتمع، وفي سنة 1952 تكونت جمعية تنمية المجتمع التابعة لمكتب الامم المتحدة للشؤون الاجتماعية، في فيفري من سنة 1957 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناءا على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر تنمية المجتمع بمثابة أحد الاجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص.
ثانيا: التنمية الريفية المتكاملة	عرفها البنك الدولي سنة 1975 بأنها "عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي وانشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية، التعليمية والاسكان" من خلال هذا التعريف نستنتج أن التنمية الريفية المتكاملة تهدف أو تسعى الى تنمية طبقة معينة في المجتمع وهي الزراعة التي تمثل اهم مدخل ومورد للنهوض بالتنمية في المناطق الريفية، بالإضافة الى قطاعات اخرى كالصناعة والخدمات وهذا لتحسين الظروف المعيشية لسكان الوحدات الريفية في شتى مجالات الحياة.
ثالثا: التنمية الريفية المستدامة	تعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته" يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة تجنيد كل الامكانيات والسبل الممكنة لضمان الاستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية ، ألاجتماعية الايكولوجية، الزراعية والثقافية في المناطق الريفية، من أجل القضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة الجيدة والتعليم الجيد، وتوفير فرص العمل وهذا للجيل الحاضر والمستقبلي في ان واحد.

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد :

منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص27.

. راتول محمد، محمد مداحي ، دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من جدة البطالة " حالة الدول العربية مع الاشارة الى حالة الجزائر " الملتقى الدولي الثالث حول :استرتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، نوفمبر 2011، ص8.

ثانيا: تعريف التنمية الريفية .

تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، الخبراء، والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا الى الزاوية التي ينظرون بها لهذا المفهوم .

تعرف التنمية الريفية بأنها " العمليات المختلفة التي يجري لها التخطيط والتنفيذ على اساس الجهود الاهلية والحكومية المتضافرة والمتساندة بهدف تحسين الاحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالاصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة[1].

يعرفها لودرميلك ولوتاس بانها "عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية في جوانبها الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، والتي توفر الدوافع الكامنة وتحرك الامكانات الانتاجية وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على احراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعرفي، والمهارات، تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمن "[2].

وتعرف بانها "مجموعة عمليات ديناميكية تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الحكومية والاهلية المشتركة باساليب ديمقراطية، وفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة لتزويد سكان الريف بقدر من المشروعات الاقتصادية، التكنولوجية والخدمات العامة المختلفة، قصد الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والثقافي لهؤلاء السكان وإدماجهم في

[1] احمد مصطفى خاطر ،تنمية المجتمعات المحلية ،الاتجاهات المعاصرة ،الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع –المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،مصر ،2005 ، ص224.

[2] نبيل رمزي اسكندر ،عدلي ابو طاحون، التنمية ،كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والاليات ،قضايا نظرية وبحوث ميدانية ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،ص15.

الحياة القومية وتمكينهم من المساهمة بأقصى قدر ممكن في التنمية الوطنية"[1].

تعريف مشترك بين الفاو واليونسكو "التنمية الريفية هي عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية والفئات المحرومة والتي تهدف الى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة"[2].

برنامج الشروق للتنمية الريفية المتكاملة الذي تبنته الدولة المصرية سنة 1994، تعريف للتنمية الريفية بأنها "عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة المتعددة، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق نواحي النهوض وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير[3]."

الفرع الثاالث: اهمية التنمية الريفية وأهدافها

بالرغم من تباين المنطلقات الفكرية حول مفهوم التنمية الريفية، الا أن جميع المشتغلين في هذا المجال يقفون تحت راية واحدة وعلى أرض واحدة ومتفقين على أن الاطار الأنسب لها هو المدخل التكاملي، أي أن تطوير الريف عملية مشاركة وتفاعل بين المدينة والريف، وبين القطاعين العام والخاص والقطاعات الانتاجية والخدماتية، وهو السبيل الصحيح للنهوض بالمجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، لذا فالتنمية الريفية لهاأهداف وغايات تريد تحقيقها وكذلك أهمية بالغة في حياة المجتمع الريفي.

اولا: أهمية التنمية الريفية.

[1] كمال التابعي مرجع سابق ص 56.

[2] UNISCO ET FAO ; L'éducation pour le developpement rural ;vers des orietation ouelles 2005,p21

[3] محمد سليمان طابع ،اساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية :المشاركة الشعبية مدخل تطوير الادارة المحلية في الوطن العربي ،ندوة التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ،القاهرة ،2010 ص71.

تنبع اهمية التنمية الريفية والدافع وراء الزامية تجسيدها والقيام بها على أرض الواقع الى العوامل التالية[1]:

- انخفاض نسبة سكان الريف؛
- القصور الحادث في الانتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية.
- انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة؛
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف كالتعليم، الصحة، الاسكان؛
- استمرار هجرة الكفاءات من الريف الى المدينة؛
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل الريف.
- قلة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في الريف؛
- انخفاض دخول سكان الريف وعدم قدرتهم على تلبية حاجياتهم اليومية.

ثانيا : أهداف التنمية الريفية.

ترمي التنمية الريفية الى تحقيق الاهداف التالية[2].

- زيادة معدلات الدخل في المناطق الريفية من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة على أساس من الاعتماد على الذات
- تعبئة طاقات أبناء الريف وضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير الحد الأدنى من البنى الأساسية والحاجات لسكان الريف.

[1] منال محمد نمر قشوع ، استراتجيات التنمية الريفية في الاراضي الفليسطينية ،حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم" اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين،2009،ص 43.

[2] حسن القادر صالح ، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية ، دراسة حالة تطبيقية على الوطن العربي ، دار وائل للنشر، عمان الاردن 2002، ص، 245.

- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية الداعمة للتنمية[1].
- المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، الذي يساعد في التقليل من انتشار الفقر بين السكان.
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، للمساهمة في القضاء على الأمية.
- البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.

الفرع الرابع : متطلبات التنمية الريفية والتحديات والفرص التى تواجهها

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والباحثين على اختلاف انتماءاتهم العلمية والايديولوجية ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوما بعد يوم، وذلك بعد ان اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وأفاق التنمية، وظهرت الحاجة الماسة الى تنمية الريف ووضع استراتيجية للتنمية الريفية تمكن المجتمعات المعنية بهذه التنمية من اجتياز مرحلة الركود والتخلف والانطلاق الى مرحلة النمو .

لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق الى متطلبات التنمية الريفية في الجزء الاول، والتحديات والفرص التي تواجهها في الجزء الثاني

اولا متطلبات التنمية الريفية.

لقد سعت الكثير من دول العالم النامي الى تحقيق الحياة الكريمة لمواطنيها فبدأت هذه الدول في خلق تغيير حقيقي وذلك من خلال التركيز على تنمية القطاعات الريفية، غير ان التنمية الريفية التي يتوقع منها أن تترك أثار ايجابية، لها متطلبات لابد أن توفرها ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

[1] مفهوم التنمية الريفية http://mawdoo3.com/ 26-05-2018،9.16

[2] محمد جاسم محمد على شعبان العاني،الاقليم والتخطيط الاقليمي، دارصفاء للنشر والتوزيع،ط1 عمان،2006،ص127.

وضع سياسة وطنية للتنمية الريفية؛

- وجود هيئة متخصصة في تخطيط مشروعات التنمية الريفية؛
- وجود تخطيط مناسب ودقيق لمشروعات التنمية الريفية على المستوى الوطني والاقليمي ؛
- انشاء مراكز متعددة لاغراض التنمية الريفية لتسيير خططها؛
- اعطاء مجال أكبر للمساهمة في المشروعات التنموية؛
- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية وكذا توفي الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة للعمل على هذه المشاريع؛
- توفير الامكانيات المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تم التخطيط لها؛
- ترشيد سياسات وقرارات التنمية الريفية ؛
- الحرص على المال العام والاسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي؛
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على اساليب لحل المشكلات التنموية وكذا ادراكهم للامكانيات المتاحة للتنمية الريفية.

ثانيا : تحديات وفرص التنمية الريفية.

تشير الفصول الاقليمية في التقرير الكامل الى العديد من التحديات والفرص التي من المحتمل للحكومات أن تواجهها خلال قيامها بعملية التنمية الريفية، وسعيا منها لتحقيق التحول الريفي الشمولي يتوجب على الحكومات أن تجد حلا لكل منها، وتتمثل هذه التحديات والفرص في[1]:

1 : تعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة.

[1] موظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،تقرير التنمية الريفية لعام 2016،تعزيز التحول الريفي الشمولي ، صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،سبتمبر 2016،ص49-51.

يتحقق نمو الانتاجية نتيجة العديد من العوامل تتفاعل مع بعضها البعض، بما في ذلك مستويات وسرعات التنمية، تبني التكنولوجيات والممارسات المحسنة والاستفادة منها، المؤسسات والسياسات التي تخفف المخاطر وتوفر الحوافز المناسبة والاستثمارات التي تعزز القدرات البشرية والمادية، كل هذه المجالات تتطلب مستويات عالية من التمويل العام، لذا نجد أن عدد قليل من الدول تخصص موارد مالية كافية للبحث والتطوير في مجال الزراعة، ورغم انخراط القطاع الخاص في هذا المجال الا أنه يركز على الابتكارات التي يمكن اقتناص الارباح منها بسهولة، وفي حالة غياب هذا الاقتناص للأرباح تصبح بحوث القطاع العام حتمية.

2 : تحسين التغذية.

يحفز التحول السريع للنظم الغذائية التحول الريفي ولكنه يثير أيضا أشكالا مختلفة من مخاطر سوء التغذية، لذا تولدت الحاجة التي تبني سياسات واستثمارات محددة للتغذية و"مراعية للتغذية"، أما في مجال انتاج التغذية ينبغي ان تركز أدوات السياسات على تعزيز توفير الأغذية، ومقبولية سعرها، تنوعها وجودتها وزيادة الأغذية الغنية بالفيتامينات في المدارس والمنازل، والتحول الى أساليب الانتاج المستدامة.

3 : تعزيز قدرة الدولة على التنفيذ والمساءلة .

تعتبر قدرة الدولة على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج لتحفيز ودعم التطور الريفي أساسية، وعلى أصحاب المصلحة المشاركة القوية من خلال تخصيص موارد لعمليات السياسات من أجل ضمان تمثيل مصالحهم تمثيلا كافيا، وذلك لتسوية النزاعات المتعلقة بالمشاركة، التمثيل، السلطة، وعليه يجب تصميم ودعم اليات الحوار الشفاف، بهدف تحفيز ظهور سلوك تعاوني بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المدني.

4 : الاستفادة من الحلول الرقمية.

تتيح المجموعة المتنامية من الادوات المستندة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصا جديدة لتصحيح عدم تجانس المعلومات بين مشتري وبائعي السلع الزراعية وزيادة المردود، وتحسين الجودة، الحد من خسائر ما بعد الحصاد، ونشر المعرفة حول أفضل الممارسات من خلال مواقع الأنترنات وتطبيقات الهواتف الذكية يستطيع المزارعون من خلالها جمع طائفة واسعة من المواضيع مثل : تشخيص النباتات، كيفية استعمال المبيدات والأسمدة وتحديد الاعشاب الضارة، واعطاء أولوية للاستثمارات التي توسع الالمام بالقراءة والكتابة والحساب وكذا البنية التحتية الريفية الضرورية .

5 : تعزيز الادارة المستدامة للموارد الطبيعية .

يمكن للترتيبات تفويض الادارة التي تجمع بين سيطرة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي على الموارد الطبيعية أن تتيح إدارة أكثر كفاءة و انصاف و استدامة ، ويتوجب تصميم المناهج ذات الفوائد المتعددة التي تحفظ التنوع البيولوجي ، و تحمي التربة و تساهم في إنتاجية زراعة مستدامة على المدى الطويل. كل هذا بما يناسب الظروف المحلية و يحقق التكامل بين الاستراتيجيات المحلية وخطة التسيير الدولية .

المطلب الثالث : عموميات حول التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية، وبرامج المنظمات الدولية والاقليمية، ذلك أنها عملية ومدخل يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود ، الى التقدم والازدهار، لسد وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبالتعاون مع الهيئات الحكومية ، وقد جهدت الادبيات التنموية منذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية وأهميتها، ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

لذا سنتناول في هذا المطلب عموميات حول التنمية المحلية، من خلال التطرق الى ماهيتها ، خصائصها وأهدافها ، مقوماتها وأطرافها.

الفرع الاول : ماهية التنمية المحلية

تحضى قضية التنمية بصفة عامة، وتنمية المجتمعات المحلية بصفة خاصة على الكثير من اهتمام المجتمعات على كافة أشكالها وعبر فترات زمنية متلاحقة، حيث تعددت الكتابات التي تبحث في هذا المفهوم .

اولا : المراحل التاريخية لتطور ومفهوم التنمية المحلية .

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944 مصطلح تنمية المجتمع، عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في افريقيا ضرورة الاخذ بتنمية المجتمع، باعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة[1]. كما أوصى مؤتمر كامبردج سنة 1948، بضرورة تنمية المجتمع المحلي، لتحسين أحواله وظروفه المعيشية

[1] محمود سليمان طابع ،**التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، اعمال المؤتمرات ، مصر ، 2008.

ككل، اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لابناء المجتمع، في سنة 1954 أوصى مؤتمر أشردج الذي عقد لمناقشة المشكلات الادارية في المستعمرات البريطانية بأهمية تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لها .

وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية ، ففي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه الهيئة ، أول اعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي[1].

لقد تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية اضافة الى الجهود الحكومية ، وقد كان الهدف من البرنامج تنمية المجتمع ، هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة ، المياه ، الصرف الصحي والتعليم ، بالإضافة الى الحرف اليدوية أو حتى في الصناعات الصغيرة [2].

وتزامن مع مفهوم تنمية الجتمع مفهوم التنمية الريفية ، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الانتاج الزراعي ، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية من تعليم ، صحة، وإسكان وغيرها ، ترتب عن الوضع السابق بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة ، الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975 ، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف ، من خلال زيادة الانتاج الزراعي ، انشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات المقدمة للسكان ، لما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على

[1] وسيلة السبتي ، **تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب** ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،ص24.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، الدار الجامعية شارع زكرياء غنيم الاسكندرية ، مصر،2001، ص 14.

المناطق الريفية ، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية فقد برز ذلك مفهوم التنمية المحلية ، حيث أصبحت التنمية تتجه الى الوحدات المحلية ، سواء كانت ريفية أو حضرية[1].

ثانيا : مفهوم التنمية المحلية .

هناك تعريفات عديدة قدمت للتنمية المحلية نذكر منها :

يعرفها الدكتور عبد المطلب عبد الحميد بأنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية ، للارتقاء بمستويات المجتمعات والوحدات المحلية في شتى المجالات من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة متكاملة وشاملة "[2].

أما مؤتمر كامبردج فيعرفها بأنها "حركة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من أفراده، وتضم تنمية هذا المجتمع تحسين مستوى الحياة فيه من كل أشكال وانواع الأنشطة التنموية في المنطقة، سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية"[3].

وتعرف بأنها "عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق، وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة في الميادين المختلفة، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الاجهزة الحكومية، لزيادة فرص انجاز الاهداف المطلوبة"[4].

عرفها Xavier greffe بأنها " مسار تنويع واثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل اقليم معين، من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الاقليم"[5].

[1] سمير محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص21-22.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص21-22.

[3] احمد عبد الفتاح ، محمود محمد محمود ، **التنمية في ظل عالم متغير**، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006 ، ص14.

[4] منى جميل سلام ، مصطفى محمد على، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ،2015 ،ص23.

[5] Synthèse réalisée par raphael boutin kuhlmann dans le cadre du mémoire de recherche sur le thème de la contribution de l'agriculture biologique au développement local sous la direction philip fleuryK p11.

ويعرفها صندوق الأمم المتحدة للتجهيز بأنها " نتيجة لعمل العديد من أصحاب المصلحة من وزارات، منظمات القطاع العام، الادارات المحلية، المنظمات شبه حكومية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وهذا لتعزيز التنمية"[1].

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية واهدافها .

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على اساس التخطيط العلمي الواعي، الهادف الى اشباع الاحتياجات الاساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم واطار معيشتهم ولهذا نجد ان للتنمية المحلية خصائص (مبادئ) ، وأهداف متنوعة.

اولا : خصائص التنمية المحلية .

يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية، فيما يلي :

1 : الشمولية.

بمعنى ان التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، الصحية، التعليمية، الأسرية، والسكنية لجميع فئات المجتمع من رجال، نساء، أطفال، شباب وكبار [2].

2 : التوازن.

تهتم التنمية بجوانب المجتمع ككل، فلكل مجتمع احتياجات ذات أوزان مختلفة وأولويات متباينة، والتوازن لا يعني الاهتمام بقضايا ومشكلات التنمية بنفس الدرجة وتوزيع الموارد عليها بالتساوي، وانما بين درجة اشباع الحاجة منها في المجتمع كما يجب أن يوزع الجهد والبرامج على نواحي القطر بما يضمن التوازن الجهوي، الاقليمي، والقطاعي[3].

[1] Rapport n°1 « développement local ;concepts , stratégies local en Algérie, septembre 2011.

[2] فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ، ممارسات وفاعلون** ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الاردن ، 2015 ص41.

[3] احمد رشاد ،**التنمية المحلية** ، ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1986، ص 16.

3 : التعاون والتفاعل الايجابي (التنسيق والتكامل)[1].

يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة ألاجتماعية وذلك لإيجاد المناخ وتنظيم الملائمين للتعاون بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، ودعم بعضها البعض لسد قدر من جميع الحاجات والرغبات لدى أفراد المجتمع .

رابعا : التواصل والاستمرارية [2].

يجب ان تكون عملية التنمية المحلية متواصلة و تضمن استدامة الجهود، التطلع للمستقبل، العمل المتدرج عدم التسرع وضمان قبول المجتمع لبرامج التنمية، خاصة ما تعلق بالجوانب التجديدية كما تعني المحافظة على الجهود والإمكانيات (الموارد المتاحة) بشكل عقلاني ولمدة زمنية طويلة ، تاخذ في الاعتبار حاجة الأجيال الحاضرة واللاحقة .

ثانيا : أهداف التنمية المحلية .

تتمثل أهم أهداف التنمية المحلية في [3]:

* حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية، الاملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

* شمول مناطق الدولة بالمشاريع التنموية يضمن العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة؛

*ادخال استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الميادين الانتاجية والخدمية؛

* عدم الاخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين اقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة؛

[1] فؤاد بن غضبان مرجع سابق ، ص42.

[2] احمد شريفي ، **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ، بحث مقدم انيل رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010 ص19.

[3] ايمن عودة المعاني ، **الادارة المحلية** ،ط2 ، دار النشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2013، ص143.

* تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع ، ويتوقف مداه على تقبل اعضاء المجتمع لتبني المشروع، وتواجد خبرات ناجحة في مجالات عمل وادارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع [1]؛

* تجسيد الحل التكاملي للمشاكل المحلية، وإجراء التنسيق اللازم بين كل القطاعات ومراعاة مبدأ الشمول، التوازن، والمشاركة الشعبية؛

* تحسين ظروف واطار حياة المواطنين، ترقية الخدمات الجوارية وضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الاساسية، محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية؛

* دعم الانشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، وتشجيع انشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الانتاجية، وتوحيد الجهود وتعزيز شبكات الخدمات في الوسط الريفي والحضري؛

الفرع الثالث: مقومات التنمية المحلية وأطرافها الفاعلة

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصود الوجهة ومخطط خطي، بحيث أنها عملية محسوبة التكاليف ومدروسة الوسائل، متوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا، لذا فهي ترتكز على مقومات مختلفة ولها فواعل متعددة .

اولا : مقومات التنمية المحلية .

من اهم القواعد و المقومات الاساسية للتنمية المحلية حسب في هذا المجال نذكر .

[1] ريملاوي سفيان ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر الوسطى** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر3، 2010، ص50.

1 : المشاركة الشعبية[1].

يقصد بها قيام الفرد بالمساهمة الحرة والواعية لصياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية وأن تتاح له الفرصة اللازمة للمشاركة في وضع الاهداف العامة للمجتمع، ونجاح هذه العملية يتطلب موقفا ايجابيا من قبل الدولة ودعما منها للوقوف في وجه المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

2: تكامل المشروعات والخطط التنموية[2].

بحيث على المشروعات والخطط أن تعمل على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في اطار خطة متكاملة وشاملة ، لأن هذه الأخيرة تأثر بشكل أو بأخر على بعضها البعض، والتكامل هنا يوفر لنا الكثير من الجهد والوقت والمال، ويقضي على العديد من العوائق خاصة الغير متوقع منها.

3 : الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة للمجتمع .

يقصد بالموارد المحلية كل الطاقات الطبيعية أو البشرية التي تعتبر أهم عنصر في

العملية الانتاجية ، وفي نجاح عملية التنمية فالانسان هو الذي يفكر في كيفية استخدام هذه الموارد أفضل استخدام ويدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، اعدادها وتنفيذها، ويعطي الحلول للمشاكل التي تواجهها.

4 : ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي(التمويل المحلي).

لا يجب الاكتفاء بالموارد المتاحة في المجتمع وحدها وانما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، خاصة في المجال المادي وتدبير النفقات التي يصعب على الموارد المحلية

[1] سميحة طري ، مرجع سابق ، ص41.

[2] محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص ص 104.103.

تغطيتها أو أن تلبيتها، لأن معظم المجتمعات تعاني من نقص الموارد الطبيعية، وندرة الطاقات البشرية المحلية الكفأة، مما يستدعي الاستفادة من الدعم الحكومي لتنفيذ هذه المشاريع التنوية.

5 : التقييم[1].

تتطلب مشروعات وبرامج التنمية المحلية المداومة على تقييمها، بغية اختيار مدى كفاءتها في تحقيق الأغراض التي أقيمت هذه المشروعات من أجلها، كما يتم اكتشاف مكامن(مواطن) القوة، وجوانب الضعف فيها.

ثانيا: أطراف التنمية المحلية.

شهد العالم خلال العقدين الماضيين العديد من التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية على جميع الأصعدة، التي جعلته يعيد النظر في الأدوار والتغيرات التي تحدثها الأطراف المؤثرة على التنمية المحلية، وهذه الأطراف وان تعددت فكلها تسعى الى تحقيق أهداف التنمية المحلية على حد سواء.

1 : الدولة [2].

على الرغم من تعدد وتباين النظريات العلمية والرؤى الفكرية والخبرات التاريخية بشأن الدور الذي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية، الا أنه وفي جميع الحالات يبقى هناك دور هام وفعال لهذه الأخيرة حتى في الدول الليبرالية التي تأخذ باقتصاد السوق، وعليه فان الاختلاف بين مجتمعات وأخرى لا يتمثل في وجود دور للدولة من عدمه ولكن في طبيعة هذا الدور، حجمه، أساليب ممارسته، ومدى كفاءة جهاز الدولة في أدائه.

[1] رضا ونية رابح اشرف ، معوقات التنمية المحلية ، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الاخوة منتوري ، قسنطينة ،1999، ص 51.

[2] بوسهمين احمد ، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودروها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2010، ص 164.

وبالنظر الى الضغوطات التي تفرضها كل من مؤسسات التمويل الدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي وبعض الدول الرأسمالية الكبرى التي اتجهت نحو الأخذ باقتصاد السوق، ودعم القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الا أن الأثار السلبية لعمليات التحول نحو هذا النظام في بلدان شرق ووسط أوروبا وإفريقيا ، التي هددت البنى والتوازنات الاجتماعية في بعض الحالات والأزمات المالية العالمية التي أصابت النظام الدولي المالي، ما أدى الة ظهور تيار متصاعد يدعو الى اعادة النظر في دور الدولة في عملية التنمية والنشاط الاقتصادي ، والى اعادة تعريف هذا الدور وتنظيمه، في ضوء التحولات والتطورات الاقتصادية الحاصلة على مستوى العالم حيث يتمثل هذا الدور في :

- تقوم الدولة بالدور الرئيسي في توفير الأمن والاستقرار وتحقيق سيادة القانون، وتطوير قوة العمل من خلال تحديث برامج التعليم والتكوين وربطها بمتطلبات سوق العمل؛
- توفير البنى والهياكل المؤسساتية المطلوبة لعمل الاسواق، خاصة ما يتعلق بالقوانين والنظم المالية الضريبية والجمركية التي توفر الضمانات للمؤسسات الخاصة، وتجذب الاستثمارات وتمنع الاحتكار؛
- تنفيذ المشاريع ومرافق البنية التحتية وبعض الاستثمارات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، وتوفير بعض المتطلبات المحلية لنقل وتوطين التكنولوجيا؛
- صياغة استراتيجية التنمية على المستوى العام، هذه الاستراتيجية تتضمن تحديد لأهداف التنمية وأولوياتها وأساليب تحقيقها؛
- تقوم الدولة بتوزيع أعباء التنمية وعوائدها، وتحقق الانسجام السياسي والاجتماعي، والالتزام بتمثيل المجتمع بمختلف فئاته وطبقاته؛

2 : المجتمع المحلي[1].

[1] بوسهمين احمد مرجع سابق ص 165.

المجتمع المدني هو مجموعة من الأبنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقانونية التي تظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصفة ديناميكية ومستقرة من خلال مجموعة المؤسسات الطوعية التي نشأت وتعمل باستقلال عند الدولة ، يشمل المجتمع المدني كل الأحزاب السياسية، الرأي العام ووسائل الاعلام.

التنمية المحلية أصبحت مسؤولية الجميع ولا تقتصر على المؤسسات الرسمية بل أصبح وجود المؤسسات غير الرسمية أمرا ضروريا من أجل النهوض والتطور، يتمثل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في :

- ارسال ثقافة الشأن العام التي تهدف الى تجاوز نظرة أن المال العام لا صاحب له، أو هو مال الغير وتسمح هذه الفكرة بادماج المواطن في شؤون الدولة؛
- المحاسبة، الشفافية وتعزيز الرقابة الشعبية؛
- اعتماد مبدأ المرافقة بهدف ازالة العراقيل؛
- اعلان المواطن على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي؛
- تعزيز الديمقراطية المحلية.

3 : القطاع الخاص.

يشكل القطاع الخاص فاعلا رئيسيا في بلوغ أهداف التنمية المحلية، حيث يتميز هذا الاخير بقدرته على الابتكار، التجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة وبأقل تكلفة نظرا لعامل المنافسة بين الشركات التي تعمل في نطاق نفس الوحدة المحلية، خاصة ما يتعلق بالتهيئة، البنى التحتية، الاتصالات والنظافة، ينسب للقطاع الخاص دور وفضل كبير في رفع مستوى المعيشة ونوعية الخدمات، علاوة على توفير فرص العمل[1].

1خديجة قطار ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق اهراس ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2013، ص71.

4 : المواطن.

يكمن دور المواطن في التنمية المحلية من خلال مشاركته الفعالة في كافة خطط وبرامج التنمية، سواء كان هذا المواطن فرد، مستهلك ، مستفيد، شخص قانوني، أو مشارك فهو يملك حق التفاعل والمشاركة والتعاون مع الجهات الحكومية لصياغة وتنفيذ مشاريع واستثمارات تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع[1].

[1] بوسهمين احمد ، مرجع سابق ص 167.

المبحث الثاني : التنمية المحلية في الجزائر

إن الاهتمام بالتنمية المحلية هو بناء علاقة جديدة بين الدولة المركزية والجماعات المحلية في إطار الحكم المحلي المبني على اللامركزية ، ومشروع التنمية المحلية في الجزائر ليس جديد فقد ظهر مع البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة الجزائرية ، ولا يمكن تجزئتها عن التنمية الشاملة حيث أصبحت ذات أولوية و عنصر أساسي من أجل العبور نحو الانفتاح الاقتصادي وتحقيق مطالب الجماعات المحلية من حيث الحرية في المبادرة واللامركزية الهادفة الى تلبية احتياجات السكان في كل مناطق الوطن، للتعرف على مسيرة التنمية المحلية في الجزائر والوقوف على ما أنجز منها سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب، الاول يعتبر مدخل تاريخي للتنمية المحلية في الجزائر، الثاني يتناول البرامج المعدة للتنمية المحلية في الجزائر، والثالث يبين لنا أهدافها ومعوقاتها في الجزائر.

المطلب الأول: مدخل تاريخي للتنمية في الجزائر.

لقد مرت التنمية المحلية في الجزائر عبر مراحل مختلفة، ولكل مرحلة مميزات وخصائص تعبر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر في تلك المرحلة.

الفرع الاول : التنمية المحلية في المرحلة الاستعمارية وبعد الاستقلال مباشرة.

أولا : المرحلة الاستعمارية.

ان الفلسفة الاستعمارية تقوم على استعباد الامم الضعيفة وشعوبها، واستعباد أية أمة يتطلب القضاء على كيانها بعدة أدوات منها الجهل والفقر والتعذيب كما يعمل على ابتلاع شخصية الشعوب التي احتلتها فيبتلع ثقافتها، تاريخها، لغتها، وطنيتها، وكيانها وتستعمل القوة والبطش لذلك، فلا ارادة للآخرين مع ارادته[1].

[1] محمد بالخير ، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية ، دراسة ميدانية لولاية تمنراست ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005 ،ص72.

والمرحلة الاستعمارية أوصلت الجزائر الى مستوى غير مرضي في مجالات التنمية وتركت الدمار والخراب في كل المجالات ونذكر منها:

- انتشار الامية عند الجزائريين في سنوات الاحتلال الاخيرة فبلغت نسبة 90%؛
- ألاف اليتامى، الارامل، المعطوبين والمنفيين؛
- طمس الثقافة والهوية الجزائرية بمحو معالمها ورموزها.تحويل الأراضي الزراعية من زراعة القمح الى زراعة الكروم وانتاج الكحول.

ثانيا: التنمية في الاستقلال (1962-1966).

سارعت السلطات الجزائرية بالتفكير الجاد في تسيير الجزائر بعد خروج المستعمر حيث تبنت النظام الاشتراكي الذي يتلاءم ووضع الدولة المستقلة حديثا ، كما قامت بتأسيس نواة الصناعات الثقيلة والمركبات الصناعية، ضمن الاستراتيجية التنموية عمدت الى برامج سنوية كبرنامج 1963 ثم 1964 باستثمار قدر ب 2919 مليون فرنك فرنسي[1].

الفرع الثاني : التنمية المحلية بعد الاستقلال.

شهدت الجزائر العديد من المخططات التنموية التي سعت من خلالها الى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة عبر ربوع الوطن ومن أهم المخططات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا نذكر ما يلي:

أولا: مخططات التنمية المحلية في الجزائر (1967-1999)

1-المخطط الثلاثي (1967-1969).

تضمن اجراءات تنظيمية لانطلاق التنمية وبناء اقتصاد متطور، وقد هدفت الى[2]:

[1] محمد بالخير، مرجع سابق ص73.

[2] حسين زيار ، التنمية المحلية بمنطقة تلمسان ، مضمونها وخصوصياتها الثقافية ، دراسة ميدانية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، ص 83.

- وضع قاعدة مادية لتطوير الانتاج، وخاصة المحروقات والصناعات التحويلية، كما تم تأميم القطاع المالي لسنة 1966 والشركات الأمنية في الصناعات الخفيفة؛
- انشاء وحدات صناعية صغيرة غذائية، نسيجية، وجلدية؛
- وضع خطة للتكوين المهني واتخاذ اجراءات خاصة بالحماية الجمركية؛
- انشاء مجموعة من الشركات منها: الشركة الوطنية للتبغ والكبريت، والسميد والمطاحن والعجائن الغذائية والشركة الوطنية لصنع وتركيب الأدوات الكهربائية والالكترونية؛
- انشاء مؤسسات مالية ونقدية، كالبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، والبنك الخارجي سنة 1967، والبنك الجزائري للتنمية سنة 1972.

2- المخطط الرباعي الأول(1970-1973).

ركز هذا المخطط على[1] :

- تأميم قطاع المحروقات باعتبارها مصدر تمويل للتنمية ؛
- انتهاج سياسة الاستثمارات؛
- تنويع المبادلات التجارية مع الرقابة على التوزيع، وتشجيع العمال للمشاركة في الحياة الاقتصادية.
- صدور مرسوم سنة 1971 المتضمن الثورة الزراعية وتأميم النفط بنسبة 51% ، والغاز الطبيعي بنسبة 10% لوضع الحد من الامتيازات للشركات الاجنبية والتحكم في استثماراتها.

3-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

تميز هذا المخطط بـ :

- تطبيق اللامركزية، وتنفيذ مخططات على مستوى الولايات ؛

[1] حسين زيار ، مرجع سابق ، ص 84.

- تكوين رأسمال ثابت، وتوفير مناصب عمل جديدة في القطاع الصناعي مع منح اللامركزية للجماعات المحلية؛
- تحفيز الأفراد على الادخار العائلي عن طريق توفير السكن العائلي؛
- تطبيق اللامركزية على مستوى الولايات والوحدات الانتاجية.

4-المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

جاء هذا المخطط من أجل[1] :

- تدارك الأخطاء الملاحظة في المخططات السابقة وانجاز كل المشاريع؛
- رفع شعار "من أجل حياة أفضل"؛
- انشاء البنك الزراعي للتنمية الريفية لتمويل القطاع الزراعي؛
- *اعتماد سياسة التخطيط للانتاج بدل التخطيط للاستثمارات؛
- *توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاجتماعية؛
- دعم انتشار تنمية المعارف الفنية والعلمية، بالاعتماد على تكنولوجيات متطورة.

5-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

واصلت الدولة سياستها اتجاه تسديد الديون الخارجية وتشجيع الصادرات، الاعتناء بالجانب المادي واستعمال أدوات التنظيم استعمالا جيدا، وعرفت سنة 1986 انهيار تام للاقتصاد وقد جاء خلال نفس السنة الميثاق الوطني الذي يؤكد علة مواصلة عملية التنمية وأنها عملية تغيير شامل لكل نواحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، وذلك من خلال[2]:

- التركيز على بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة ومتوازنة جغرافيا؛

[1] حسين زيار ، مرجع سابق ، ص 85.

[2] محمد بالخير ، مرجع سابق ، ص 78.

- تقديم نظام جديد للادارة الاقتصادية ، يهدف الى تحسين الكفاءة على أساس مركزية التخطيط واللامركزية الاقليمية وكذا في ادارة المشروعات؛
- احداث زيادة تدريجية في الدخل الفردي، مع محاولة زيادة المدخرات وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية؛
- الحث السريع في التوسيع من التعليم و التدريب للاستجابة لطلب قوى على يد عاملة مدربة و استثمارتها في خلق بيئة اجتماعية و ثقافية مناسبة .

6- التنمية في الجزائر من (1990-1999).

تعتيبر هذه المرحلة من أصعب الفترات في مسيرة التنمية الوطنية ، بحيث شهدت العديد من الازمات و الاصلاحات رغم تفاقم الوضع الامني وعدم الاستقرار ، كلها عوامل انعكست على مستوى التنمية بوجه عام[1].

- حيث ارتفع العجز في الميزانية العامة و لجوء الجزائر للمديونية؛
- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة التسريح الجماعي للعمال؛
- ارتفاع التكاليف و عدم كفاية ما تم رصده من الأموال لأغلب المشاريع و هذا ما أثر على وتيرة الانجاز و تأخرها؛
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع كبير في الأسعار؛
- تدهور الوضعية الصحية للمجتمع و نقص السكن، وارتفاع الأمية و قلة التعليم.

ثانيا : مخططات التنمية المحلية في الجزائر (2001-2019).

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) .

نصت المادة 230 من القانون 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 على ما يلي " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقمه 108-302 وعنوانه حساب

[1] محمد بالخير ، مرجع سابق ، ص 79.

تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1].

يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية و الفلاحية، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل ، المنشآت ، و تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية و كذلك تنمية الموارد البشرية[2].

و تطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص المناطق الأكثر تخلفا كما ترمي تللك الانشطة الى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات.

ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- اختتام العمليات التي كانت في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البني التحتية ؛
- توفير وسائل وقدرات الانجاز و لاسيما الوطنية منها.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) .

قدر الاعتماد المالي الأولي المخصص له بمبلغ 114 مليار دولار [3]، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي ، وقد وضع هذا البرنامج جملة من الأهداف نذكر منها [4]:

[1]القانون رقم01 -21 المؤرخ في 2001/12/22 المتضمن قانون المالية 2002،الجريدة الرسمية ، العدد ، 79، المؤرخة في 2001/12/23.

[2]عمر، عبو هادي ، جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف الجزائر ،2008 ،ص3.

[3]محمد مسعي ، سياسة الانغاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد10 ،2012، ص 147.

[4]صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) ،مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف 11-12 ماي2013 ص7.

- تحديث و توسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على ذلك سواء من الجانب الصحي ، الأمني و التعليمي؛
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلاهما في تطوير النشاط الاقتصادي ؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو الهدف النهائي للبرنامج الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة.

3-المخطط الخماسي الاول للتنمية في الجزائر (2010- 2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت منذ سنة 2001 يستلزم هذا الأخير من النفقات ما يعادل 286 مليار دولار و يسعى إلى تحقيق مايلي[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه؛
- إطلاق مشاريع جديدة .

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال :

- إنشاء ما يقارب 1000 إكمالية ، 850 ثانوية ، 600.000 مكان بيداغوجي جامعي؛
- إنشاء 172 مستشفى ، 45 مركب صحي متخصص ، 377 عيادة متعددة التخصصات ؛
- إنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة؛

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، بدون صفحة www.mae.dz

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي ، و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- ويخصص ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشأت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمات العمومية.

4-المخطط الخماسي الثاني للتنمية في الجزائر (2015-2019).

رصدت الدولة حوالي 262 مليار دولار لهذا المخطط و ستقوم الحكومة في إطار التشاور بإعداده وتتمثل أهدافه في [1]:

- تخفيض نسبة البطالة ؛
- تحسين ظروف معيشة المواطنين و تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %؛
- ضمان تسيير و صيانة المنشات المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني؛
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم الطبقات الفقير؛
- عصرنة المنظومة المصرفية و المالية؛
- تحسين مناخ الاعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، ولا سيما توفير العقار و الحصول على القروض و خدمات عمومية جديدة.

المطلب الثاني : برامج التنمية المحلية في الجزائر.

[1] عرض المخطط الخماسي للتنمية امام مجلس الوزراء نهاية العام الماضي www.radioalgerie.dz/newz/ar/articl/

تعتبر برامج التنمية المحلية، وسيلة أساسية في تطبيق سياسة التنمية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين، وعلى ضوء الاهداف التنموية المسطرة.

والتنمية المحلية، يتم تجسيدها أساسا من خلال برامج تنموية تتمثل أساسا في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للاصلاحات الاقتصادية.

الفرع الأول: برامج التجهيز.

حسب ما نصت عليه المادة 380/81، وفي مجال التنمية هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية.

أولا : المخطط البلدي للتنمية PCD.

هو عبارة عن مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ويهدف هذا البرنامج أساسا، الى تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين والنهوض بالتنمية المحلية، ويشمل مضمون هذا المخطط قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، اضافة الى التجهيزات القاعدية، تجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية[1].

وتنص المادة 107 من قانون البلدية رقم 10/11 على أن "المجلس الشعبي يعد برامجه السنوية والتمعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وهذا المخطط يشترط أن يكون متماشيا مع

[1] يوسفي نور الدين ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009 ص 47-48.

المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للاقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية"[1].

ثانيا: البرنامج القطاعي غير الممركز للتنميةPSD.

يعد المجلس الشعبي الولائي مخطط للتنمية على المدى المتوسط بين الاهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في اطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية ويعتمد هذا المخطط كاطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية[2].

الفرع الثاني: البرامج المرافقة والمدعمة للاصلاحات الاقتصادية.

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي تتكفل بالوضعيات الظرفية لتجاوزها لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي، من اهم هذه البرامج:

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

أنشأ سنة 2001، ويهدف الى انعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة(المخطط البلدي للتنمية، المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية). [3]

ويمتد هذا البرنامج على مدى أربع سنوات (2004/2001)، ويتمحور حول الانشطة الزراعية المنتجة وحول الانشطة المخصصة لدعم المؤسسات ، والى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل و المنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

ثانيا: برنامج صندوق الجنوب.

[1] المادة 107 ، من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل22 يونيو 2011 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12.

[2] المادة 80 ، من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في28 ربيع الاول 1433 الموافق لـ21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12.

[3] شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، دراسة حالة البلدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص133.

هو برنامج يهدف الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الاساسية للمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية في الوطن[1].

ثالثا : الصناديق الخاصة.

هو برنامج يهدف الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع الولايات الأخرى في اطار محاربة الفوارق الجهوية، بالاضافة الى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية المحلية وصندوق الكوارث الطبيعية.... .....[2]

المطلب الثالث : معوقات التنمية المحلية في الجزائر.

على الرغم من أن التنمية المحلية تعد من اهم الوسائل التي تطبق من أجل الوصول الى حلول للمشاكل الكبرى الى انه وباستمرار تواجه عملياتها بعض المعوقات نعرض صور موجزة منها فيما يلي .

الفرع الاول : المعوقات الاجتماعية.

تمثل الاطار المرجعي لسلوك الانسان، حيث تحتاج عملية التنمية الى انماط سلوكية جديدة، ومن الصفات السلبية التي تأثر على التنمية نجد[3]:

- عدم تقدير قيمة الوقت؛
- ضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية اتجاه المجتمع؛

[1] بوسهمين احمد ، مرجع سابق ، ص172.

[2] موسى رحماني ، وسيلة السبتي , واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية ، ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008، ص 8.

[3] سعودي محمد ، اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة حالة ولاية المدية ، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف 2007، ص 47.

- مشاكل الهجرة من الريف الى المدن حيث ان ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن ، كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر جاذبية، وتؤدي بالتالي لارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة(في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات عناصر أكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات؛
- انتشار الامية وارتفاع نسبها وقلة الوعي لدى المواطنين؛
- تجاهل المشاركة الشعبية.

الفرع الثاني : المعوقات الادارية والاقتصادية.

أولا: المعوقات الادارية.

تتمثل هذه المعوقات في النقاط التالية[1].

- عدم تماشي التشريعات والقوانين المعمول بها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ضعف تأطير القيادات في الجماعات المحلية مما أثر على أدائها وتكفلها بالتنمية المحلية؛
- عدم وضوح العلاقات بين السلطة المركزية والمحلية من حيث ادارة التنمية المحلية؛
- غياب الرؤية الواضحة لدور وأبعاد التنمية المحلية خاصة الدور الفعال للادارة المحلية، في ضل اقتصاد السوق.
- تعقد الاجراءات الادارية وتفشي الروتين؛
- عدم توفر نظام كفأ للمعلومات.

ثانيا : المعوقات الاقتصادية.

[1] علوني عمار ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ن سطيف 2013، 28،282.

- نقص مصادر التمويل المحلي[1] ؛
- تنوع النفقات وحصول الادارة المحلية على اعانات مشروطة ؛
- النقائص التي تعرفها الانظمة المالية المحلية؛
- تعدد المجالات والمهام المنوطة بالادارة المحلية مع نقص الموارد المالية اللازمة للقيام بتلك المهام؛
- الفقر والمستوى المعيشي المتدني جدا للسكان في البلاد.

المبحث الثالث: سياسات التنمية الريفية في الجزائر

[1] سعودي محمد ، مرجع سابق ، ص49.

إن الريف كان ولا يزال هو عصب المجتمع الجزائري ، لأن الوثبة الحضارية المرتقبة لا بد وأن تستند على ريف متقدم و متطور، وهو ما جعل التنمية الريفية واحدة من أهم أهداف العمل الوطني. وتلعب مناهج و طرق و بحوث دراسات التنمية الدور الفعال في التعرف على المشاكل السائدة التي يعاني منها سكان المجتمع الريفي و كيفية تناولها بطريقة علمية و عرض الحلول و التوصيات و برامج العمل الواجب تنفيذها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية سارعت منذ الاستقلال الى تبني مجموعة من السياسات المتتالية و المترابطة للنهوض بالمجتمع الريفي في جميع المجالات ، و عليه سنتناول في هذا المبحث سياسات التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2014، حيث نتطرق في المطلب الأول للسياسات الزراعية في الجزائر 1962-2000 ، في المطلب الثاني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2006، و المطلب الثالث سياسة التجديد الريفي 2006-2014 .

المطلب الأول : السياسات الزراعية في الجزائر (1962-2000)[1] .

بعدما حقق الشعب الجزائري الاستقلال الوطني، واجه صعوبة أخري لا تقل عن الاولى ، بل و هي المهمة الأصعب و الأكثر تعقيدا ، وهي تنمية البلاد و تحديثها ، حيث بعد تشكيل الحكومة الوطنية الأولى في الجزائر سنة 1962 ، لم تعثر على فلس واحد في الخزائن أو عود أخضر في ملايين الهكتارات ، و بالتالي وجدت أمامها شعبا يواجه خطر المجاعة، و بلدا مخربا ، واقتصاد مختلا تعمه الفوضى ، و عليه كانت المهمة الرئيسية للحكومة أن تنطلق في إصلاحات استعجاليه.

الفرع الأول : السياسة الزراعية (القطاع الزراعي 1962-1980) .

[1] حسن بهلول ، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط2 1985، الجزائر ، ص 276.

يمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين الأولى تعرف بمرحلة أفضلية الجانب الاجتماعي والثانية مرحلة الثورة الزراعية

أولا : مرحلة أفضلية الجانب الإجتماعي (نظام التسيير الذاتي 1962- 1970) :

بعد فرار المعمرين ، و نتيجة الأوضاع السياسية الغير مستقرة بسبب صراعات ونزاعات على مستوى القيادة ، مما ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية ، و استولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق، و باشروا في تسييرها ، حتى تدخلت الدولة وطرحت ثلاثة خيارات أساسية تمثلت في[11] :

- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء ولكن سجلت عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى؛
- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين ، ولكن هذا الخيار يتضمن مخاطر سياسية، اقتصادية، واجتماعية، لأنه يؤدي الى خلق طبقة جديدة رأسمالية تحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تناقض الاتجاه الاشتراكي؛
- التسيير الجماعي تحت اشراف الدولة والابقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها .

وقد اختاروا الحل الثالث لأنهم كانوا مفتقرين لكفاءات وخبرات، وأقيم نظام التسيير الذاتي من خلال اصدار مجموعة من المراسيم وتم تطبيقه من خلال ثلاث مراحل.

وبذلك أصبح التسيير الذاتي احدى خصائص الاتجاه الاشتراكي في الجزائر[2].

لقد جاء من أجل حماية الانتاج الفلاحي وتحسين الحياة في الريف باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، وان يرفع تحدي المعمرين الذين حاولوا تدمير كل الممتلكات وحاولت

الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون[1].

[1] حسن بهلول ، مرجع سابق ،ص 277.

[2] محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، الجزائر ، ص142.

وكانت هذه السياسة تعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60% من الدخل الاجمالي للقطاع الزراعي، كما تظهر اهميته الاجتماعية التي تقوم اساسا على تحرير العامل الزراعي بتملكه مع مجموعة للوحدة الانتاجية واشراكه في تسييرها[2].

ثانيا : مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980) .

ان الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الاراضي وهو ما سبب انخفاض في مستوى معيشة الجماهير الريفية، وعدم قدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلاد. وتهدف هذه السياسة الى خلق تطور حقيقي للزراعة وتنميتها، ضمان كرامة العامل، تأمين العدالة الاجتماعية. تأميم الأراضي والغاء الملكيات الكبيرة منها واعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم[3].

الا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة يمكن

حصرها في نقص الاراضي مسألة التعاون، البرجوازية الزراعية، التعاون وادارة الدولة، وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي[4].

---

[1] الحافظ ستهم، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ، ترجمة مروان القنواني ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،بدون تاريخ ص 15.

[2] محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص157.

[3] غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في طل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2013، ص 32.

[4] عبد القادر جلول ،تاريخ الجزائر الحديث ، بيروت ، 1982، ص 205،

الفرع الثاني: السياسات الزراعية (1981-2000).

بعد تجربة الاصلاحات السابقة، كان لابد من تعميق التفكير في اصلاح يتجاوز تلك النقائص، خصوصا وأن فترة الثمانينات شهدت اصلاحات كلية شملت جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية، وبعدها جاءت مرحلة اعادة الهيكلة للقطاع الزراعي من خلال القيام بعملية تطهير وتخلي الدولة عن تسيير الوحدات الانتاجية الفلاحية، بحيث تمنح لها استقلالية التسيير حتى تتمكن من تنفيذ برامجها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة للقطاع الفلاحي.

أولا : مرحلة تحرير وتحسين الأداء الزراعي (1981-1990).

هدفت الاجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة، الى تجسيد مسار التحول التدريجي للقطاع الزراعي بداية بتحرير سوق الخضر والفواكه، ومع بداية الاصلاحات الاقتصادية، تقرر مسار تحول القطاع الزراعي، عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الاملاك المسيرة ذاتيا[1].

ثانيا : مرحلة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني(برنامج التكييف الجهوي) 1991-2000.

جاءت عملية اعادة هيكلة من اجل اعادة تنظيم القطاع الفلاحي فحاولت الدولة خلال هذه العملية القضاء على النتائج السلبية المحققة سواء في قطاع التسيير الذاتي أو في قطاع الثورة الزراعية، حيث نلاحظ مما سبق أن كلا النظامين لم يستطع الوصول الى الاهداف المرجوة[2].

ويمكن ايجاز اهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- اعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- استرجاع الاراضي المؤممة لاصحابها؛

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة** ، مشروع جويلية 2004 ، ص27.

[2] حويشين كمال ، **اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007، ص 134، 135.

- سياسة دعم أسعار المداخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الاسعار بعد ذلك؛
- حرية التجارة الخارجية والاسواق؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- ضمان السعر عند الانتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية؛
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الاساسية كالخبز والحليب؛
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية؛
- اعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصيتها تدريجيا وجزئيا؛

غير ان هذه الاجراءات لم تستطع تحقيق ماجاءت من أجله حيث تراجعت الكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2006).

تبعا للخبرة المستخلصة من التجارب السابقة جاء المخطط الوطني للتنمية الريفية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة التي كانت سائدة حتى الان وليعبر على ارادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية [1] ، فمسار التحويل الذي بدأ في المجال الفلاحي عرف دفعا جديدا مع تطبيق هذا المخطط الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابق السياسي عن العمل الفلاحي ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي، لتكييف الفلاحة مع محيط التنمية الوطنية .

[1] اوشن فاروق ، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2015 ص، نقلا عن

durable, -Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural p26-27-28

الفرع الاول : عموميات حول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

لقد حضي قطاع الفلاحة باهتمام كبير من قبل القيادة الاقتصادية والسياسية في

الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وأصبح هذا القطاع يمثل أولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع، وقد توسعت مهام هذا المخطط لتشمل التنمية الريفية وأصبح يطلق عليه اسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على هذا المخطط من خلال عرض عموميات حوله في الفرع الأول وكذلك حول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الفرع الثاني.

أولا : تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

هو عبارة عن الية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك عن طريق استصلاح الاراضي والاستغلال الافضل للقدرات الموجودة[1].

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها استراتيجية هذا المخطط وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه الى أهم توجهات السياسة الفلاحية للبلاد.

ثانيا : توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من أجل [2]:

[1] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (005 2000) في ولاية قسنطينة :تقييم ونتائج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 ص 8 .

[2] عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر – دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر 3 ،2011، ص 84–85.

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع، الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها الانتاجية العالية؛
- ينفذ هذا المخطط في الأراضي الصالحة للزراعة(مساحة تقدر بـ 8 مليون هكتار)، يهدف الى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح؛ بتثمين الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار، والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب؛
- ان معايير تنفيذ هذه الأنشطة محدودة في ثلاثة مستويات جودة اقتصادية، استدامة ايكولوجية، وقبول اجتماعي بالاضافة الى هذا البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف الى رفع نسبة التشجير من 11% الى 14% في شمال البلاد؛
- ان وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج مطابقة لمبادئ العقلانية والنجاعة، حيث أن أسعار تبادلات السلع والمدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق؛
- في هذا النظام المؤسساتي، فان المهمة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية(المنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيين والغرف الفلاحية) يعتبر الشريك المفضل للدولة في اعداد وتنفيذ هذا المخطط.

ثالثا : أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

سطرت الدولة عدة أهداف على الامدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في [1]:

- الاندماج في الاقتصاد الوطني .
- تحسين الانتاجية وزيادة حجم الانتاج الفلاحي؛

[1] سلطانة كتفي ، مرجع سابق ،ص8

- التخصص الاقليمي للانتاج الفلاحي ؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي ؛
- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية ؛
- اعادة هيكلة المجال الفلاحي واعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الانتاج) ؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .

أولا : توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى الأبعاد الريفية.(2002-2003)

في هذا السياق الخاص تم اعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف الى اعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة والمهشمة، وقد جاء هذا المخطط باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوطات الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في اضعاف قواعد الامن الغذائي للجزائر وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري، ويعتبر هذا المخطط كامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثانيا : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2006).

يعتمد على مبدأ ادماج الأنشطة الاخرى من التنمية المحلية، كما يسعى هذا المخطط

لادماج المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الاخرين مع السلطات العمومية، ويهدف أيضا الى تطوير الأنشطة الفلاحية وتوسيع الأراضي الرعوية وقد أنفقت له مبالغ ضخمة تقدر بأكثر من

15 مليار دينار جزائري سنة 2006، وقد شرع في تطبيقه في اطار برامج متنوعة تتمثل أساسا حول :

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي؛
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة) ؛
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الانتاج وتكييفها، تهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية ؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الانتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الاحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الريفي (2006-2009).

في اطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم الذي صدر في القانون رقم 01-20 المؤرخ في سنة 2001، والمتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، تم في سنة 2006 تبنى سياسة جديدة هي سياسة التجديد الرفي والتي تهدف الى تحقيق تنمية ريفية متكاملة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصيتها، مؤهلاتها ومعوقاتها.

الفرع الأول مفهومها ودعائمها.

أولا : مفهوم سياسة التجديد الريفي .

من خلال تسميتها تدعو سياسة التجديد الريفي كل الفاعلين الى تجديد أنفسهم بأنفسهم، وأن يعيدوا النظر في دورهم ، مهمتهم ومناهجهم، ويعيدوا دراسة طرقهم العملية وإجراءاتهم حتى يأخذوا موقفا جديدا أحسن ، وأن ينجحو في محيط جديد في طور البناء[1].

كما أن سياسة التجديد الريفي هي عبارة عن محاولة لاستدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محورهذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والأثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الامن الغذائي، وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص وتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حكومة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[2].

تبدأ سياسة التجديد الريفي بتبني مفهوم "الاقاليم الريفية" وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء ذو معطيات خاصة، متنوعا له ديناميكية محددة به، والانتقال من نظرة "الفضاء الملحق بالمدينة" الى فكرة "الفضاء الخاص" وهو جوهر التجديد الريفي.

ثانيا : دعائم سياسة التجديد الريفي .

تتمثل الدعائم الثلاثة لاستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الامن الغذائي في[3]:

1-التجديد الفلاحي .

[1] رجراج محمد ، حداد محمد ، **التجديد الريفي واثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف** ، مجمه مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ضل العولمة ، جامعة الجزائر ، 07-08 ديسمبر 2014 ، ص7.

[2] طالبي رياض ، القري عبد الرحمان ، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي** ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 6 .

[3] طالبي رياض ، القري عبد الرحمان ، مرجع سابق ص 6.

ويتم ذلك من خلال :

- انطلاق برامج التكثيف؛
- العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك؛
- التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك؛
- ضمان حماية المدخول الفلاحي، وخلق مناخ جذا وامن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي.

2- التجديد الريفي .

من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الانتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها .

- حماية الاحواض المائية؛
- تسيير وحماية الارث الغابي؛
- محاربة التصحر؛
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الاراضي؛
- التدخل المدمج والتعدد القطاعات على المستوى القاعدي .

3- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه

السياسة الجديدة حيث يتجه هذا البرنامج الى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة

مستهدفة، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولارشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي[1] .

الفرع الثاني : متطلباتها وأهدافها .

تسمح سياسة التجديد الريفي حاليا بامكانية عملية التنمية الريفية ضمن اطار متماسك وفعال، هذا الاطار الذي يأخذ في الحسبان دروس تجربة الانعاش الريفي الأخير، الذي يضع مستقبلا قرارات السياسة الاجتماعية، والاقتصادية، المتعلقة بالعالم الريفي لذا فهذه السياسة لها متطلبات تقوم عليها، وأهداف تسعى لتحقيقها.

أولا : متطلبات سياسة التجديد الريفي فيما يلي [2]:

1-الحصول على الموارد الطبيعية.

ما يزال العقار الفلاحي، الموارد المنجمية والغابية صعبة البلوغ اليها من طرف سكان الريف، بقدر ما يتعذر عليهم ادراك القواعد والانماط السارية المفعول في هذا المجال، فالاشكالية القائمة في هذا المجال لا ينبغي أن تطرح مستقبلا من حيث المفهوم القانوني، لكن بمدى قدرة المستثمر في الحصول على المورد الذي يطلب استغلاله بطريقة مستدامة .

بحكم بعد سكان الريف عن مصادر اتخاذ القرار، فانهم يجدون صعوبة في الحصول على الموارد المالية التي جندتها السلطات العمومية، يمكن ان تكون بداية الحل من خلال تخصيص بنك الفلاحة والتنمية الذي يقوم بتطوير منتجات مالية خاصة بالعالم الريفي وبالانشطة الريفية، اضافة الى تدعيم الاطار التعاضدي الفلاحي للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وتكفل

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الامن الغذائي المستدام في الجزائر**،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،23-24 نوفمبر2014، ص8.

[2] سيار زبيدة ، **دور واهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ص 289-291.

أفضل للعمليات المصرفية التي أهلت للقيام بها، ستساهم كلها في ادماج سكان الريف في نظام تمويل رسمي مكيف مع حاجياتهم وظروفهم.

أما بالنسبة لتمويل العمليات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي فقد أنشأت السلطات العمومية عدة صناديق للمساهمة، حسب طبيعة القطاعات المستهدفة في التنمية الريفية.

2-نظام الحماية الاجتماعية وحق العمل .

منذ توحيد نظم الضمان الاجتماعي، يخضع المؤمنون الحاليون و المحتملون للنظام العام من اجل تكفل افضل لتسيير المستثمرات الفلاحية واشكال المستثمرات العائلية. كما يتعين توسيع نظام الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد ليشمل الزوج ولفروع غير العاملين، أما في مجال علاقات العمل فان قانون العمل الذي يسير هذه العلاقات غير مكيف مع العالم الريفي، وخاصة اذا تعلق الامر بالعمل الموسمي او بمدة عقد العمل أو بتعدد النشاط، حيث لا ينبغي أن تكون صفة المستثمر الفلاحي متنافية مع النشاط الموسمي في الصناعة والخدمات.

3-دعم التنظيمات الريفية .

تتطلب سياسة التجديد الريفي انخراطا فعليا اكبر من طرف المنظمات الريفية وغير الفلاحية والجمعيات القروية، التي تسمح بالتعبير عن الطلب الاجتماعي وبتنظيمه، وكذلك توفر لأعضائها اطار عمل جماعي ومتضامن، بقدر ما يتطابق ذلك ومبادئ وأسس التجديد الريفي(المشاركة، التشاور، الشراكة بين القطاع العام والخاص مسؤولية المتدخلين) فهي معترف بها وبتمثيلها على المستوى المحلي، فقد فرضت نفسها في العديد من الحالات باعتبارها هيئات وساطة بين السلطات المحلية وسكان الريف.

4-الجهاز التشريعي .

تحتاج سياسة التجديد الريفي من اجل تجسيد المبادئ التي تعلنها والاهداف التي تتوخاها، الى جهاز تشريعي مكيف يسمح باعطاء قاعدة قانونية قوية لمفاهيم التنمية الريفية والاليات والادوات التي تستلزم ترقيتها، فالاعتراف بهوية الاقليم الريفي وضرورة تخصيص معاملة خاصة به، الاندماج القطاعي، تنسيق التدخلات، تحتاج الى تكريس قانوني قادر على جعل التجديد الريفي اولوية دائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وعنصرا مهما في تماسكها الاجتماعي وتلاحمها الاقليمي .

ثانيا : أهداف سياسة التجديد الريفي .

يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن سياسة وطنية والمتفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين المحليين والوطنيين الى [1]:

- تجديد الرؤية اتجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل؛
- اكتشاف قدرات العالم الريفي من خلال اقامة دعائم سياسية، اقتصادية، واجتماعية قوية؛
- تنشيط الوسط الريفي وتوعية شباب الريف في حركة المواطنة؛
- تحسين الاقليم الريفي يجعله مطمع أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمله من منشأت جديدة؛
- المساهمة في احياء المناطق الريفية، بتحسين ظروف التشغيل واعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية؛

تشجيع تثمين الموارد المحلية ؛

- تحفيز اقتصاد جواري، بتنظيم الانشطة من مختلف القطاعات الاقتصاد والاجتماعية؛
- استغلال الاقاليم بصفة عقلانية، لتحقيق انتاج ذو نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية؛

[1] شاوش عبد القادر، **الدينامية الاقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة ، حالة دراسية لبلديات من الاقليم الشمالي لولاية سطيف** ،اطروحة مقدمة انيل درجة دكتوراه علوم ،كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة 1 ، 2013، ص 445.

- تشجيع تنويع الانشطة وتعددها لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.

خاتمة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة اهم الأطر النظرية التي تدور حولها التنمية ثم التنمية ، والتنمية الريفية وأخيرا التنمية المحلية بداية من دراسة لماهية التنمية من خلال تسليط الضوء

على التطور التاريخي لمفاهيمها، ومختلف التعاريف التي تناولت هذه المواضيع بالاضافة الى العناصر والابعاد التي تقوم عليها ، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

ولقد توسعنا في التنمية المحلية لما لها من اهمية وكونها تتاثر وتاثر في التنمية الريفية لذا نجدها تعتمد على مقومات ومرتكزات اساسية تعد بمثابة أجهزة تترجمها من تفكير مجرد الى عمل مجسد، يسعى لتحقيق أهداف محددة، ولقد اتضح حليا ان الاطراف الفعالة في هذه العملية أهم ركن فلا الاموال وحدها ولا الامكانيات المادية بإمكانها توفير ما يحتاجه الانسان لذلك يجب اشراك المواطن في التنمية المحلية بكل مراحلها وأشكالها.

وأخيرا التنمية المحلية في الجزائر، حيث أن العملية التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال عرفت بداية مشرقة، فهذه التنمية ليست مطلب شعبي فقط بل تعدي الى تبنيها كمطلب فوري تاريخي أيضا لإتمام الاستقلال، ورغم التطورات الداخلية والتحديات الخارجية الا ان جهود الجزائر مازالت مستمرة في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة ومحلية .

وقد تبنت الجزائر العديد من السياسات في المجال الفلاحي والريفي خاصة بعد الازمة الامنية التى مست كل الجوانب ، اتجهت هذه السياسات الى تشخيص الاوضاع والتي على اساسها تحدد البرامج وتضع الخطط المناسبة من اجل تحقيق الاهداف المسطرة .

الفصل الثاني دراسة ميدانية حول البرامج المسيرة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة

مقدمة الفصل

بعد تعرفنا في الفصل الاول الى التنمية الريفية والتنمية المحلية خاصة في الجزائر وكذا السياسات المعتمدة في هذا المجال، ومن اجل ايجاد العلاقة بين ماهو نظري وماهو فعلي ومطبق على الارض ومعرفة ما اذا كان هناك دور لمختلف البرامج المنفذة على تنمية المناطق المحلية لسكان الارياف فقد عمدنا الى اجراء هذه الدراسة الميدانية.

والملاحظ هنا اننا اخرنا المبحث الخاص بالنظرة على مشاريع التنمية الريفية الى هذا الفصل لاعتقادنا ان جوهر هذه المبحث تطبيقي اكثر منه نظري ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني اعطاء نبذة عن الادارة محل الدراسة من خلال التعريف بها ، مهام والاهداف التي تسعى الى تحقيقها ، ثم في في الاخير نركز على واقع البرامج المنفذة وانعكاساتها المختلفة .

مع الاشارة الى انه تم اختيار مشروع جواري واحد في بلدية المعاضد كعينة دراسة بغية سهولة معرفة الاثار والانعكاسات.

المبحث الاول: نظرة على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

تعتبر برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، من اهم الأدوات التي تعتمدها الجزائر لتنفيذ سياسة التجديد الريفي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، حيث تعد بمثابة رؤية جديدة للجزائر في المناطق الريفية التي تتمحور حول تحقيق الامن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي كذلك تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الانتاج، ولم تعد التنمية الريفية المستدامة تقتصر على تطوير البنية التحتية ،المرافق العامة وتنمية الانشطة الزراعية ولكن من خلال دمج ترتيبات تمويل جديدة، ووضع برامج لتنويع مختلف الانشطة الاقتصادية على مستوى هذه الأقاليم لذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بنوعيها من خلال التعرف على المرحلة التجريبية لهذه المشاريع وكذا المرحلة الانتقالية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

المطلب الاول : المرحلة التجريبية للمشروع الجوارية للتنمية الريفية .

حاولنا ان نوضح من خلال هذا المطلب مفهوم المشاريع الجوارية وأهدافها في الفرع الأول وأنشطتها وطرق تموينها في الفرع الثاني.

الفرع الاول : مفهوم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية واهدافها .

أولا: مفهوم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

يقصد بمشاريع التنمية الريفية، كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية في تحقيق أهداف مرسومة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، ويعتبر هذا المشروع مسعى خاص لمرافقة سكان الريف ولاسيما على المستوى التقني التنظيمي والمالي في مجهوداتهم التي تهدف الى جعل نشاطاتهم اقتصادية دائمة خاصة في المجال الزراعي التي تكون جالبة للمداخيل المتواصلة ومن شأنه أن يضمن لهم أمن غذائي أفضل وظروف معيشية أحسن[1].

[1] بكدي فاطمة ،التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، جامعة بسكرة العدد الثالث عشر جوان 2013، ص16.

أما بالنسبة للإطار القانوني المنظم لهذه المشاريع يتمثل في المقررين رقم 305-03 و 306-03، المؤرخين في 14 جويلية 2003، حيث يحدد الاول شروط التاهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب والاقتصاد الرعوي وكذلك تحديد كيفيات القيام بعملية الدفع والثاني يحدد شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصص عنوانه"صندوق التنمية الريفية وإصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" هاذين المقررين كانا بمثابة الاعلان الرسمي عن بداية استراتيجية التنمية الريفية المستدامة المجسدة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، حيث يتعلقان بكيفية تحضير وصياغة هذه المشاريع وكذلك الصناديق المتعلقة بتمويلها[1].

ثانيا : أهدافها .

- – تحسين ظروف معيشة سكان الارياف؛
- – تثمين الموارد والمنتجات المحلية؛
- – تشجيع العائلات على العمل الفلاحي والاستقرار في المناطق الريفية؛
- – انجاز المرافق العامة وحفر الابار وفتح المسالك ؛
- – انعاش المناطق الريفية الاكثر حرمانا؛
- – الاستغلال الامثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية؛
- – الحفاظ على الممتلكات وتثمينها؛
- – ترقية المنشأت الاجتماعية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.

الفرع الثاني : أنشطة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وطرق تمويلها[2].

ان المشروع الجواري للتنمية الريفية يشمل عدة جوانب منها :الجانب الاقتصادي للسكان(فلاحة، صناعات صغيرة تقليدية وتحويلية)، الجانب الاجتماعي(سكن ريفي، طرق

[1] www.ingdz.com

[2] مرجع سابق www.ingdz.com

مدارس، كهرباء ريفي) وكل ما يتعلق بالتجهيز ويمكن أن تكون هذه الاعمال والنشاطات المدرجة فردية أو جماعية وسنحاول تصنيف هذه الأعمال حسب الصناديق المكلفة بتمويلها ودعمها.

أولا : الأعمال والنشاطات التي يتكفل بها صندوق التنمية واستصلاح اراضي الامتياز.

وتتعلق النشاطات والاعمال التي يتكفل بها الجانب الفلاحي والزراعي للتنمية الريفية، الحفاظ على التربة.

1 - أعمال التنمية الريفية.

- استصلاح الأراضي الفلاحية، وهذا قصد توسيع الرقعة الفلاحية؛
- الحرث العميق ويشمل الاراضي الغير صالحة للزراعة (بور) ؛
- التحسين العقاري، ويهدف الى تحسين نوعية الأراضي في المجالات المستفيدة؛
- تهيئة الري، وتشمل كل النشاطات التي تضمن تحسين أنظمة السقي وتوفير مصادر جديدة لتهيئة المياه؛
- حفر الابار وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة والترابية، لضمان المياه وبالتالي تطوير الزراعات المسقية وتكييفها؛
- انجاز قنوات نقل المياه ؛
- تحديد مواقع الينابيع؛
- اقتناء تجهيز السقي بالتقطير لتطوير أنظمة السقي، والاستغلال العقلاني للمياه

1-أشغال الحفاظ على التربة.

تهدف هذه الأشغال الى المحافظة على الوسط الريفي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده والنشاطات التي خصصت لهذا الغرض هي:

- تصحيح مجاري السيول Gabionnage ؛

- تنقية ضفاف الانهار؛
- انجاز أصوار بالحجارة الجافة المكافحة للانزلاق والانحرافات؛
- غرس النباتات الرعوية الجافة لتوفير مناطق رعي جديدة والحد من التصحر؛
- زرع البذور في المراعي للتخفيف من تقهقر الغطاء النباتي؛
- صيانة الاراضي المخصصة للحلفاء للمحافظة على النظام البيئي في المجالات الجافة؛
- ان هذه النشاطات المدرجة في أشغال الحفاظ على التربة جاءت شاملة ومست المناطق الجافة والرطبة على حد سواء وانجازها يكون في اطار جماعي أي مساهمة جميع افراد الاقليم المستفيد من المشروع الجواري هذا ما سيقلل من أهميتها عند السكان باعتبارها اعمال حماية فقط، ولا توفر مداخيل وفوائد اقتصادية للسكان.

3- نشاطات تخص الانتاج النباتي:

تتمثل هذه النشاطات في :

- غرس الاشجار المثمرة والكروم؛
- تحسين انظمة الانتاج الزراعي وذلك بتوفير الأسمدة والمبيدات؛
- زراعة الاعلاف ؛
- غرس النخيل .

ان ترتيب هذه النشاطات يخضع الى منطق اقتصادي بحت حيث كانت الاولوية لزراعة الأشجار المثمرة والكروم بالنظر الى قيمتها الاقتصادية على السكان المستفيدين منه، وبعدها جاءت زراعة الأعلاف التي لا تقل أهمية عن سابقتها باعتبارها القاعدة الأساسية لتربية المواشي أما في الصحراء كان التركيز على زراعة النخيل مع ادخال نشاط اضافي يخص تحسين أنظمة الانتاج النباتي قصد تطوير الانتاج وزيادة حجمه باستعمال الأسمدة والمبيدات .

4 - نشاطات تخص الانتاج الحيواني .

- انشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة (تربية النحل، الأرانب، والدواجن) ؛
- انشاء وحدات صغيرة لتربية الأبقار، الأنعام، الابل.

ان هاذين النشاطين موجهين بالدرجة الاولى الى الفلاحين الذين يملكون قطعة أرضية صغيرة حيث ان القيام بها يقتصر على (اصطبل) وتجهيز صغير قصد مزاولتها، ولها قيمة اقتصادية كبيرة على مداخيل السكان المستفيدين منها، وفي تطوير اقتصاد المنطقة المستهدفة ككل .

ثانيا : الأعمال التي يتكفل بها الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية والتقليدية.

تتمثل أساسا في اقتناء التجهيزات الضرورية للنشاط الحرفي وكل ما يتعلق به ويهدف هذا النشاط الى تطوير المنتوجات الحرفية والتقليدية واعطاءها بعد اقتصادي يجلب الارابح للمستفيدين منها، في اطار المشاريع الجوارية.

ثالثا : الاعمال التي يتكفل بها الصندوق الوطني للسكن.

يركز دعم هذا الصندوق على السكن الريفي وهذا بـ :

- بناء سكنات ريفية جديدة ؛
- تهيئة السكنات القديمة ؛
- توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة .

ان السياسات السابقة كانت تركز في تجهيز العالم الريفي على البناء (بناء سكنات ريفية جديدة) مع اهمال السكنات الموجودة، فجاءت المشاريع الجوارية بنشاطات أخرى في السكن الرفي حيث لم تقتصر على الجديد فقط، بل أعطت الاهتمام للسكنات القديمة بتهيئتها، توسيعها وهو ما يساعد في المحافظة على الانماط السكنية الخاصة بكل منطقة.

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

جاءت هذه المشاريع كاجراء موروث عن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية السابقة، ولكن بصيغة جديدة تراعي المعوقات التي واجهتها هذه الاخيرة.

الفرع الاول : تعريفها ومواضيعها .

أولا : تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

ان هذه المشاريع متكاملة وموحدة، تم انشائها من الاسفل نحو الاعلى، تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الادارة المحلية، المنتخبين المحليين، المواطنين والهيئات الريفية، فهي توحد أهداف برامج الدولة وتجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب وتلازم ديناميكية الاقليم، ضمن سيرورة دائمة واقتصادية حيوية، مع قبول اجتماعي لها، وتعرف كذلك بأنها "مشروع يشمل اجراءات مرافقة المواطنين والمنشأت في الوسط الريفي "[1].

ثانيا : مواضيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة .

1-عصرنة القرى والقصور.

ويكون ذلك عن طريق تحديث المدن الريفية وذلك بتحديد أعمال ذات اولوية وترشيد التدخلات العمومية كما يرمي هذا المشروع الى ازالة الاحياء القصديرية، وهذا ما يتجسد في انجاز السكنات الريفية[2].

2-تنويع الانشطة الاقتصادية في الوسط الريفي .

[1] الوزير المكلف بالتنمية الريفية ، التنمية الريفية، ديسمبر 2007.

[2] سلاوي يوسف ، **التنمية في اطار الجماعات المحلية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،2012، ص124.

وهذا من اجل خلق دخل لسكان المناطق الريفية، بواسطة مشاريع جديدة وخلق أنشطة اقتصادية محلية، السياحة الريفية، الصناعة الحرفية، المنتجات المحلية من جهة، وتحسين الاقليم الريفي بجعله مطمع انظار الشباب ودفعا لعودة السكان لما يحمل من منشات جديدة من جهة اخرى.

3-حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها.

يجري تنفيذ هذا البرنامج في اطار حماية الغابات، السهوب، الواحات، الجبال والسواحل، ومكافحة التصحر وتخفيف انجراف التربة في المناطق الجبلية.

4-حماية وتثمين التراث المادي وغير المادي.

يقصد بالتراث الريفي المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع التاريخية والثقافية وتثمينها، بالإضافة الى تحويل المنتجات التقليدية وتسويقها .

بالإضافة الى هذه البرامج الاربعة هناك برنامج أخر ذو طبيعة افقية ومشترك مع البرامج الاخرى، وهو يتعلق بتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

الفرع الثاني: مراحل انجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل رئيسية.

أولا : مرحلة اعداد المشروع من البداية الى الموافقة.

1-المبادرة وتعريف الاقليم.

ان مبادرة المشروع الجواري منبثقة من فكرة محلية وعن الانشغالات المعبر عنها من قبل :

- الشخص، مجموعة أشخاص، أو مجموعة منظمة.
- المجلس الشعبي البلدي.

- الادارة اللامركزية التي تتدخل في البلديات المحرومة أو القابلة للارتقاء، وذلك بالتزام الاسلوب التشاوري مع الجماعات الريفية التي تبدي اهتماما بذلك.

2-تحضير المشروع من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية.

يتمثل تحضير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في:

تنصيب فريق المشروع : المنشط والمسهل، يعين المنشط من طرف المواطنين أو المجلس الشعبي البلدي المعني بالأمر، أما المسهل فيعينه رئيس الدائرة ضمن اعضاء خلية التنشيط الريفي للبلدية.

جمع كل المعلومات : التي يتميز بها الاقليم، وكذا استخراج الخطوط الكبرى للمشروع المستقبلي .

خلية التنشيط الريفية : يستدعي رئيس الدائرة خلية التنشيط الريفية التابعة لقطاعه لفحص الطلبات الواردة اليه، تبدي هذه الخلية رأيها حول أفكار المشروع المطروحة امامها

سواء كانت هذه الافكار محتفظا بها او مؤجل النظر فيها لنقص المعلومات أو غير محتفظ بها بالمرة[1].

تقوم الخلية بالنسبة لكل فكرة مشروع محتفظ به بـ :

- تعيين الاشخاص والهيئات التي ترافق المشروع في مدة انجازه مع امكانية تجنيدهم من اجل تحقيق دعم يتمثل في المتتبع للمشرع ضمن الادارة والجمعيات، الجامعة، والمؤسسات.
- تحديد الدراسات التكميلية المحتمل انجازها بغية صياغة المشروع واقتراح الميزانية اللازمة، ويقوم كشف النتائج بتحديد المشاريع المدرجة مع تحديد الفاعلين المساهمين في

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، سياسة التجديد الريفي ، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، على الموقع :
http//www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/index.htm

انجاز كل مشروع، كما يتضمن هذا الكشف الدراسات التكميلية المطلوبة والجدول التقديري لصياغته، اما فيما يتعلق بالمشاريع غير المدرجة، يقوم الكشف ببيان الاسباب.

تشكيل فرقة المشروع

- تشكيل وجمع فرقة المشروع :يتشكل هذا الفريق من المنشط والمتتبع .
- **مهام فرقة المشروع** : تتحدد هذه الاخيرة في جمع معلومات تخص الاقليم، تحديد الخطوط العريضة للمشروع المقبل بالإضافة الى مرافقة الاجراءات الجماعية والفردية الضرورية لكل صياغة وتنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة، ويعمل نفس الفريق على تنظيم وتنشيط مختلف اجتماعات العمل والاعلام[1].

ويستفيد المتتبع للمشروع والمنشطون من تكوين يهدف الى تعليمهم كيفية تنفيذ وتحقيق البرامج الخاصة بالتنمية الريفية المتكاملة مثل :

- مباديء هذه التنمية؛
- تنفيذ برامج التنمية؛
- دور ومهمة التنشيط والمتابعة المنوطة بفريق المشروع ..

– **دراسة الجماعة** : يتم تنفيذ هذه المرحلة المستجيبة لحاجات واهتمامات الجماعات الريفية حسب طريقة تشارك فيها كل الاطراف، فهي تحتوي على وجه يخص النقاش مع الجماعة في حين يشتمل الوجه الاخر على تنشيط اجتماعات للجنسين معا.

ويسمح البحث على وجه الخصوص بابراز تطلعات مختلف تشكيلات سكان الاقليم ولاسيما النساء بصفتهن صاحبات مشروع أكثر وضوحا من جهة، وكذا تطلعات الشباب من جهة أخرى، كما سيسمح هذا البحث بتعيين الاعمال ذات الاستعمال الجماعي المتوقع القيام بها في برامج التنمية الريفية المتكاملة، وتتحدد هذه العناصر فيما يلي:

- وسائل النجاح وضغوطات الاقليم؛

[1] Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en oeuvre des projets de développement rural intégrés

- وسائل عيش السكان المعنيين ؛
- ضغوطات واهتمامات السكان وتصنيفهم ؛
- تحليل مشكل كل ما هو معقد ؛
- الوسائل الضرورية لتحسين ظروف الحياة والامن الغذائي للجماعات الريفية أي الاعمال ذات الاستعمال الجماعي وكذا اصحاب هذه النشاطات مثل البلدية والتجمعات والجمعيات ؛
- تحديد وتعريف طرق التناوب .

-**دراسة الأسر** : يقوم بهذا العمل الخاص باسر الاقليم المعنية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة المتتبع للمشروع مدعوما في ذلك بمنشطي المشروع، وتخص هذه الدراسة تعيين كل فاعل للمشروع بصفته صاحب مشروع فردي بحيث يصل البحث الى ضبط :

- الاعمال التي تنوي الاسر تحقيقها فرادى أو جماعات في اطار التنمية المعنية؛
- مساهماتها الشخصية في تمويل هذه النشاطات اما بالتمويل الذاتي أو قوة العمل؛
- عدد ايام النشاط التي يمكن لكل اسرة أن تخصصها لأشغال ذات منفعة جماعية لمشروع التنمية؛
- المشروع بمعنى اعطاء هؤلاء القدرة على فهم سير العمل الذي يعنيهم كنشطاء أساسيين، وتكون مهمة العنصر النسوي على مستوى كل من البحث الجماعي والفردي متمثلة في المساعدة على ابراز اهتمامات نساء الجماعة[1].

3-الصياغة :

- تنظيم برنامج النشاطات : قد يلجأ فريق المشروع على سبيل المثال الى مدونات المواضيع الموحدة من اجل اقامة هذا البرنامج، وبما أن قوائم هذه النشاطات المختارة

[1] Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،p12

غير محددة يستحسن الرجوع أيضا الى النشاطات المنتقاة ضمن مخطط التنمية لكل من القطاع والبلدية وكذا العودة الى مدونات الاعمال الواردة في السجل التجاري.

- **النشاطات ذات الاستعمال الجماعي:** يتحدد مشروع النشاطات انطلاقا من تشخيص الاقليم وتحليل الجماعة.
- **تحديد الاعمال المزعم تنفيذها:** يتم استشارة القطاعات التقنية للإدارة لتقييم الجدوى والتكاليف .

ويضبط البرنامج بالنسبة لكل نشاط ما يلي :

- البنية الجماعية المستفيدة ؛
- الكلفة؛
- حساب الميزانية للتمويل ضمن مخطط التنمية لكل من القطاع والبلدية؛
- البرنامج الموحد الذي يرتبط به العمل؛
- الجدول التقديري للانجاز(بداية ومدة الاعمال).

ان على كل مشروع جواري للتنمية الريفية المتكاملة تصور الاعمال التابعة لبرنامج

دعم القدرات البشرية اضافة الى الاعمال الخاصة بالمحاور الاربعة الاخرى، ويتحمل المتتبع بالتنسيق مع المنشط عبئ هذا الجانب .

-النشاطات ذات الاستعمال الفردي :ونعني به تحديد كل مشروع مع صاحبه .

- الاعمال المرغوب انجازها ؛
- الدعم المطلوب والتمويل الذاتي والقرض التكميلي المحتمل .

يتاكد المتتبع من جدوى الاستثمارات المعدة لدى المصالح التقنية المؤهلة وكذا التاكد من الاستثمارات الخاصة بتحسين الدخل من خلال دراسة اقتصادية لمردود المشروع .

4 – سيرورة القرار .

- **القبول** : ان الهدف هو جعل السكان يقبلون المشروع في صيغته النهائية، وتقوم فرقة المشروع بتنظيم اجتماع لعرض المشروع الذي تمت صياغته، ويتم وضع محضر يمضي عليه المشاركون ويثبتون من خلاله قبول المشروع .
- **تأكيد القبول** : بعد قبول الجماعة الريفية المعنية، يرسل فريق المشروع الملف الى رئيس الدائرة الذي يجتمع باللجنة التقنية للدائرة لعرض الملف أمامها للتاكيد عليه، ويمكن الاستعانة في هذا العرض بشبكات التقييم[1].
- **الاعتماد (المصادقة)**: يتم عرض الملف أمام اللجنة التقنية للولاية الخاصة باعتماد مشاريع التنمية الزراعية والريفية .

تفحص هذه اللجنة كل المشاريع الجوارية على المستويين التقني والمالي وكذا النظر في انسجامها مع برنامج التنمية المتكاملة للولاية، وتدلي هذه اللجنة برأيها(مقبول مرفوض أو مؤجل) حول اعتماد المشروع .

يتم امضاء محضر اجتماع اللجنة من طرف الامين العام لارساله الى الوالي مرفقا بملف المشروع من اجل المصادقة عليه

مصادقة الوالي (الموافقة): ان المصادقة الفعلية على المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة من طرف الوالي تلزم مباشرة كل الهياكل المعنية بضمان تمويل النشاطات من صناديق القطاعات وصناديق الدعم الخاصة ومن موارد مخططات تنمية القطاع والبلدية.

تأخذ هذه المصادقة شكل قرار وحيد وشامل يلزم الصناديق والميزانيات العمومية المعنية بدفع الاموال المحددة للمشروع، ويكون هذا القرار بمثابة وثيقة مرجعية للهيئات المالية المقحمة في الانجاز، وان هذه المصادقة تلزم، وفقا لمخطط التمويل المحدد بأخذ الاموال

[1] Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p06

وصرفها من الصناديق العمومية المفتوحة لذلك ومن هيئات التسيير المعنية ومن موارد مخطط التنمية للقطاع والبلدية.

تمثل هذه المصادقة أيضا وثيقة مرجعية لهيئة القرض في لحظة منح القروض التكميلية المطلوبة من طرف أعضاء الجماعات الملتزمة بانجاز المشروع.

يقوم الوالي، في حالة عدم توفر تمويل محلي لحظة المصادقة، بتقييد المشروع في قائمة المشاريع المتكاملة المطروحة للتسجيل بغية الحصول على تمويل ضمن القوانين المالية(يتم إرسالها مجتمعة إلى الوزارة الوصية في الآجال المحددة).

ثانيا : تنفيذ المشروع تعبئة التمويلات، انجاز برنامج العمليات وانهاء المشروع :

1- انطلاقة المشروع:

- الإعلان عن انطلاقة المشروع الجواري للتنمية الريفية: تقوم خلية التنشيط بمجرد المصادقة على المشروع وبالتعاون مع المتتبع له والمنشط بتنظيم اجتماع إعلامي مع الجماعة من أجل الإعلان عن انطلاقة المشروع والبدء بتنفيذ برنامج الأعمال، ينجم عن هذا الاجتماع محضر جلسة يحدد بداية تاريخ متابعة تنفيذ المشروع.
- توفير الأموال : يقوم كل مدير تنفيذي مسؤول عن تسيير أحد الصناديق أو ميزانية القطاع، تطبيقا لقرار المصادقة على المشروع من طرف الوالي، وفي اطار الاجراءات القانونية السارية المفعول بالبدء في تنفيذ الأعمال المسجلة في حسابه الخاص.

2- تنفيذ برنامج الاعمال [1]:

[1] Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p07

-**البدء في الأعمال** : يتكفل رئيس الدائرة بالتنسيق ومتابعة انجاز برنامج العمل معتمدا في ذلك على مصالح القطاعات المؤهلة للمشروع تبعا لاختصاصاتها.

ان الاشغال التي تقتضي اللجوء الى يد عاملة كبيرة دون تأهيل عال ترتبط بما يسمى بإجراء أشغال ذات منفعة عمومية باستخدام مكثف لليد العاملة ، كما ان على فرقة المشروع التأكد من أن أصحاب المشروع الفردي تمكنوا من القيام بالإجراءات الموكلة إليهم وخاصة فيما يتعلق بالسعي لدى الممولين، المؤسسات وهيئات القرض.

-**دفع الفواتير وشهادة أداة الخدمة** : يرسل صاحب المشروع كلما تقدمت الأشغال الفواتير إلى هيئة البنك التي تقوم بعد مراقبة واقع المشروع ومطابقته لما تراه صالحا بدفع مستحقات الأشغال والتموين إلى المقاول أو الممون عن طريق استعمال التمويل الذاتي أو القرض المكتتب من طرف صاحب المشروع.

تقوم المديرية التقنية المعنية بعد ملاحظة انجاز كل وحدة من الاعمال بمراقبة ومطابقة الانجاز لتقوم بعدها بتقديم شهادة لاداء الخدمة لهيئة البنك.

يقوم البنك على ضوء هذه الشهادة بتعويض القرض المكتتب من طرف صاحب المشروع باقتطاعه من مبلغ الدعم العمومي المخصص لصاحب المشروع أي إخراجه من صندوق الدعم العمومي، ويتم إخراج هذا المبلغ من حساب المشروع.

في حالة عدم المطابقة فلن يتم دفع الدعم العام ولا تعويض القرض مما يتطلب من هيئة البنك الاقتراب من الزبون لاتخاذ الاجراءات اللازمة، ويتوجب على هيئة البنك اطلاع رئيس الدائرة على كل المدفوعات والمقتطعات خلال مراحل انجاز المشروع كلها.

- **تعديل المشروع:** يمكن عند الضرورة إحداث تعديلات على برنامج أعمال المشروع(فرديا كان ام جماعيا) شريطة احترام حدود غلاف الميزانية الإجمالية للمشروع، وفي حالة القيام بتعديلات طفيفة فانه يستوجب طلب موافقة رئيس الدائرة بعد اخذ رأي خلية التنشيط، أما اذا كانت

التعديلات جد هامة كالاستغناء عن بعض النشاطات أو تغيير طبيعتها فانه يتطلب تقديم طلب امام اللجنة التقنية الولائية.

3- انهاء المشروع :

- **التصريح بإنهاء المشروع :** يحرر رئيس الدائرة عند نهاية انجاز الاعمال المحددة في البرنامج وبعد جمع مجموع شهادات الأداء الفعلي وثيقة تعلن إنهاء المشروع.

- **اقفال حساب المشروع :** يتم الغاء كل الاعمال التي لم ينطلق فيها عند تاريخ انهاء المشروع ويقوم بتحويل التمويل العام الخاص بها لصالح عمليات اخرى .

- **التحقيق حول انهاء المشروع :** ان هدف هذا التحقيق هو تقييم مستوى الانجاز ومدى الاثر الذي احدثته نشاطات المشروع بالنسبة للأهداف المسطرة، وتقوم بهذا التحقيق المصلحة التقنية المعنية من طرف رئيس الدائرة أو متدخل خارجي معتمد كدعم للادارة .

يلتزم هذا التحقيق على وجه الخصوص بالحصول على معلومات تسمح يجعل معلومات نظام الاعانة على القرار راهنة.

ثالثا : المتابعة .

1-تسيير المشروع :

ان تسيير المشروع هي عملية موزعة على مختلف الفاعلين يتحمل رئيس الدائرة فيها المسؤولية العامة لتسيير المشاريع لكونه مكلفا بالمتابعة الدائمة لما يسمى ببرنامج دعم التجديد الريفي.

يتابع فريق المشروع يوميا التنفيذ العام للبرنامج، ويخطر في حالة التعرض الى صعوبة لجنة التنمية الريفية ورئيس الدائرة.

تعرض هيئة البنك أيضا درجة تقدم دفع الفواتير وما تم اخراجه من صناديق الدعم.

2- متابعة التقييم :

- **الدائرة :** يتم اعلام لجنة التنمية الريفية من طرف رئيس الدائرة فيما يتعلق بمجموع مشاريع الدائرة وتسمح الاجتماعات الدورية بتقييم درجة تقدم البرنامج الشامل للدائرة، يتم تقييد المعلومات الخاصة بهذا التقدم لدى نظام الاعانة لتكون متاحة على مستوى الولاية.

- **الولاية:** يتم تجميع وتركيب مجموع المعلومات الواردة من الدائرة على مستوى الولاية من طرف الخلية الولائية للتنمية الريفية،وتسمح هذه العملية بعرض دائم لوضعية تقدم المشاريع خاصة تقييم الاثر الذي تحدثه على كل واحد من البرامج الموحدة.

ان هذه الجداول تسمح في ذات الوقت بعرض التقدم الشامل مع بيان اثره على المشروع الجواري وعلى البرامج الموحدة، وتمكن هذه المعلومات عند مقارنتها بالاهداف المسطرة في اطار البرنامج الولائي للتنمية الريفية من دفع عجلة الاهداف والأولويات ان اقتضى الامر ذلك، ويتم ترقيم هذه المعلومات بعد جمعها وتركيبها في نظام الاعانة على قرار التنمية الريفية.

- **اللجنة الوطنية للتنمية الريفية :** ان مهام هذه اللجنة التابعة للوزير المكلف بالتنمية الريفية مايلي:

- تحليل تقارير السلطات المحلية حول ظروف بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- تحليل أثر عمليات وسياسات الدعم وتقديم اقتراحات تخص التعديلات الضرورية .
- الطرح عند اللزوم لحصيلة المشاكل المطروحة؛
- اقتراح اجراءات تخص النظامين الاقتصادي والاجتماعي على ضوء تطور مؤشر التنمية الريفية المستدامة؛
- انجاز تقرير سنوي لتقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛

3- المراقبة المتعددة :

- الخصائص العامة : ان المراقبة كضمان للتنفيذ الامثل للصرف العمومي تمس مجالين هما :
- احترام قواعد الاستفادة من الاعانة العمومية.
- التنفيذ والاستخدام المطابق من طرف المستفيد للعملية المدعمة.

وتتم هذه المراقبة المتعددة من طرف المديرية المؤهلة التي تؤديها بعناية وتواصل حثيث، وتشمل هذه المراقبة ملفات مختارة عشوائيا وبنسبة كافية بحيث يكون التوجه في ذلك قائما على أساس تحليل المخاطر التالية.

- الاهمية الشاملة للمشروع؛
- أهمية مبالغ الدعم المسموح به من الصناديق العمومية؛
- أجال الانجاز المنتهية والملفات غير المختتمة في الاجال؛
- التنازل عن الانجاز الجماعي ؛
- المنطقة الجغرافية الخاصة؛
- عدم تسديد القروض للبنك .

تخص هذه المراقبة المتعددة عددا كافيا من الملفات بحيث تشكل هذه الأخيرة عينة تمثيلية، ويتم تدوين نتائج المراقبة في محضر جلسة يمضي عليه المراقب مع ترك مساحة فيه للملاحظات الخاضع للمراقبة (الهيئة الادارية والتقنية والمالية والمستفيد من الدعم العمومي).

المطلب الثالث : أثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على التنمية المحلية في الجزائر .

لقد خصصت الجزائر من اجل تنفيذ 000 12 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة المبرمج خلال الفترة 2009-2014 موارد مالية معتبرة تقدر ب 1000 مليار دينار من النفقات العمومية كان الهدف منها دعم التنمية الريفية المستدامة وتحقيق توازنات اقليمية داخل الوطن، بالإضافة الى اعادة احياء المناطق الريفية التي فقدت الكثير من جاذبيتها وتنافسيتها مقارنة بالمدن، حيث ترمي هذه الجهود الى عودة سكان هذه المناطق الذين نزحوا في وقت سابق

وذلك لدواعي اقتصادية اجتماعية وخاصة امنية وبالتالي تحقيق هجرة عكسية نحو هذه المناطق بالاضافة الى سعي الدول ايضا من خلال هذه المشاريع الى تنشيط المجال الفلاحي والزراعي والريفي تحقيق الامن الغذائي المنشود على المستويين المحلي والوطني.

وقد تم تحديد الاثار المتوقعة من جراء تنفيذ هذه المشاريع على المستوى الوطني والمعلن عنها من طرف السلطات الوطنية، حيث هدفت في شقها الاقتصادي الى تحقيق حوالي 750 000 منصب شغل دائم اما فيما يتعلق بالشق الاجتماعي فقد هدف الى تحسين ظروف معيشة سكان المناطق الريفية، وذلك بناء حوالي 727 000 سكن ريفي، اضافة الى الاثار البيئية المتمثلة في حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة وكلها أثار ونتائج تريد السلطات الجزائرية تحقيقها بالموازات مع برامج التنمية المحلية والتي وان شملت الريف والمدينة على حد سواء، فهي تسعى الى تحسين وتوفير كل المتطلبات الضرورية لجعل سكان الريف يعيشون في رخاء وازدهار دائمين[1].

المبحث الثاني: نبذة عن محافظة الغابات لولاية المسيلة

محافظة الغابات هي عبارة عن إدارة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تحت وصاية وزارة لفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ،حيث تقوم بإعداد برامج في مجال تطوير الثروة الغابية والحلفائية وحمايتها وتوسيعها وتعمل على حماية الأراضي المعرضة للانجراف والتصحر الذي أصبح هاجس كبير يهدد المنطقة بصفة خاصة والوطن وباقي العالم بصفة عامة ، كما تسهر بدورها على تتبع المشاريع المسطرة من طرف الوزارة الوصية للمشاركة في النهوض باقتصاد الوطن لتشمل نهضة كبيرة وواسعة في المجال التنموي وتشرف على مشاريع ممولة من طرف الخزينة العمومية للدولة وكذا الصناديق الخاصة التي تكون مهمتها التمويل الاستثنائي لبعض المشاريع الخاصة (برنامج التنمية

[1] اوشن فاروق، مرجع سابق ، ص8.

الريفية) ، كما تنظم وتتابع وتراقب رفقة المصالح المعنية الأخرى والمجتمع المدني على عملية الوقاية من حرائق الغابات. وهي تابعة إداريا إلى ولاية المسيلة .

المطلب الاول : الطبيعة القانونية والنشأة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة

الفرع الاول : لمحة تاريخية عن الإدارة الغابية في الجزائر وطبيعتها القانونية[1].

تعتبر إدارة الغابات من أقدم الإدارات في الجزائر حيث أنشئت في الفترة الاستعمارية بموجب قرار مجلس الشيوخ سنة 1863 من طرف الحكومة الفرنسية في الجزائر وأنشأت بموجبها كذلك ثلاث محافظات ممثلة في الغرب والشرق والوسط ، تحت وصاية إدارة المياه والغابات إلى غاية الاستقلال.

بعد الاستقلال لم تكن الوزارة المكلفة بالغابات ثابتة حيث مرت بعدت مراحل من سنة 1963 الي غاية 1984 كانت الوزارة المكلفة بالقطاع هي وزارة الفلاحة إلا أنها انتقلت

من الاختصاصات المباشرة وغير المباشرة للوزير.

– من سنة 1963 إلى سنة 1979 الاختصاصات المباشرة (مصلحة ضمن مديرية التنمية الريفية تحت اسم مصلحة الغابات وصيانة الأراضي، تحولت إلى مديرية الغابات وصيانة الأراضي، العودة إلى مجرد مصلحة بمديرية التنمية الريفية تحت اسم مصلحة الغابات"حماية واستصلاح الأراضي ".العودة مرة أخرى إلى مديرية الغابات وصيانة الأراضي).

توسيع التمثيل الغابي الممثل بمديرية الغابات واستصلاح الأراضي وممثل بمفتشيه الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها على مستوى الولايات . من 1979 الى 1984 الاختصاصات الغير مباشرة وتمثلت في (كتابة الغابات والتشجير ثم كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي).

[1] دراسات منجزة من طرف اطارات محافظة الغابات لولاية المسيلة تحت عنوان التنظيم الاداري لمحافظة الغابات لولاية المسيلة، 2013

المرحلة بعد صدور قانون 12/84 انتقلت من وزارة الفلاحة إلى وزارة الري والغابات والبيئة ، كمديرية الغابات والمناطق الطبيعية بعدها انتقلت إلى وزارة الفلاحة والصيد البحري وإنشاء الوكالة الوطنية لغابات.

ظهور المديرية العامة للغابات سنة 1995 وهي تشرف على القطاع حاليا ، تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تنقسم داخليا إلى خمسة مديريات فرعية تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 201/95 المؤرخ في 1995/07/25 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للغابات ، وهي موزعة كما يلي:

- مديرية استصلاح الأراضي ومكافحة التصحر؛
- مديرية حماية النباتات والحيوانات؛
- مديرية التخطيط؛
- مديرية الإدارة والوسائل.

الفرع الثاني : نشأة محافظة الغابات لولاية المسيلة

أنشأت محافظة الغابات لولاية المسيلة كباقي المحافظات الولائية عبر التراب الوطني من اجل مراعاة ومصالح ومتطلبات العامل والفلاح وكذا الحفاظ على الأراضي الغابية وغطائها النباتي، بتوفير كل الوسائل المادية والبشرية للنهوض بهذا القطاع الحساس للمشاركة في الاقتصاد الوطني ، بمرسوم تنفيذي رقم 333/95 المؤرخ في اول جمادي الثانية الموافق 25 اكتوبر 1995يتضمن انشاء محافظة الغابات ويحدد تنظيمها وعملها[1] .

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 64 الصادرة بتاريخ1995/10/29 .

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي ، المهام والاهداف لمحافظة الغابات لولاية المسيلة

الفرع الاول : الهيكل التنظيمي

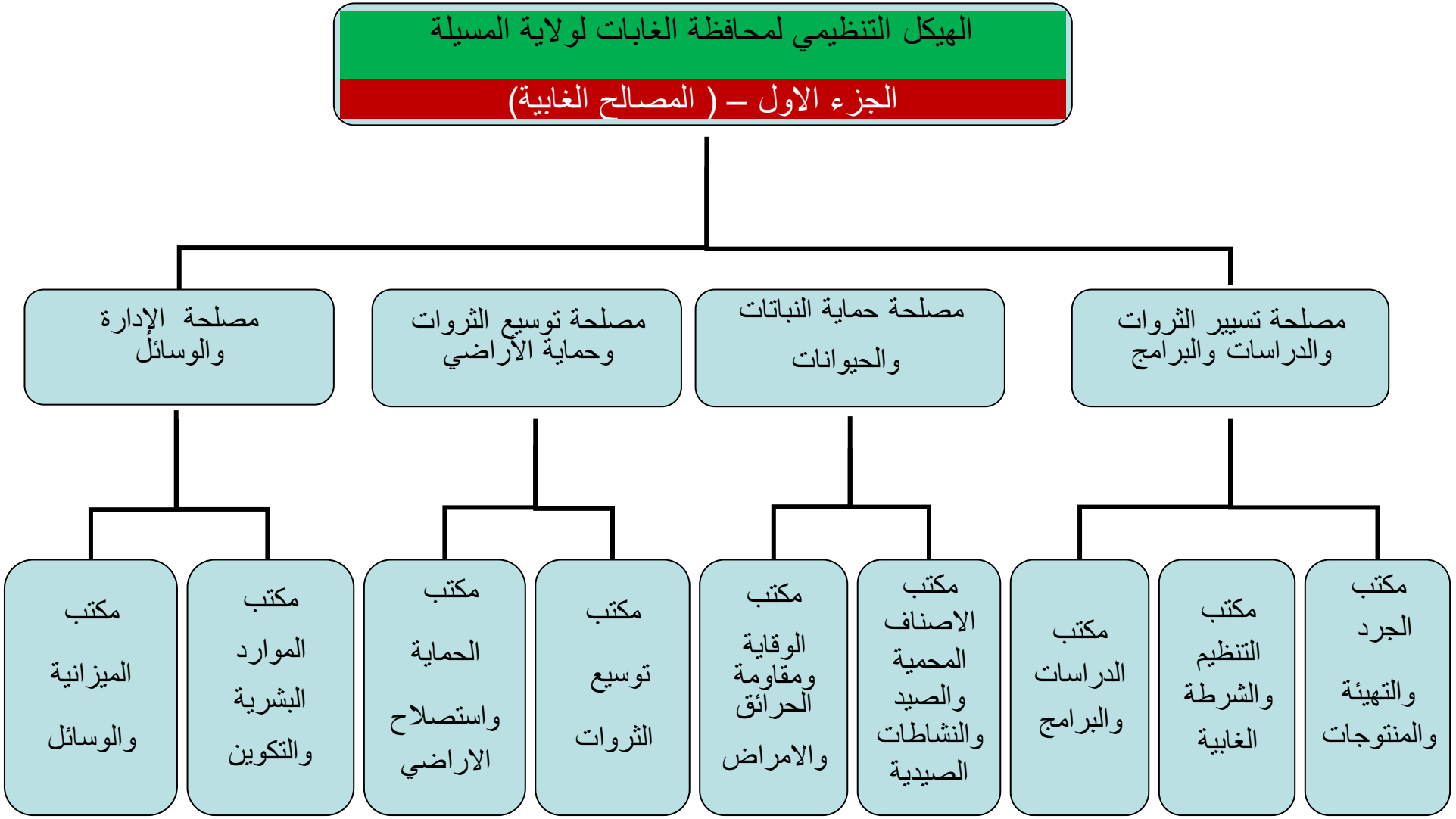

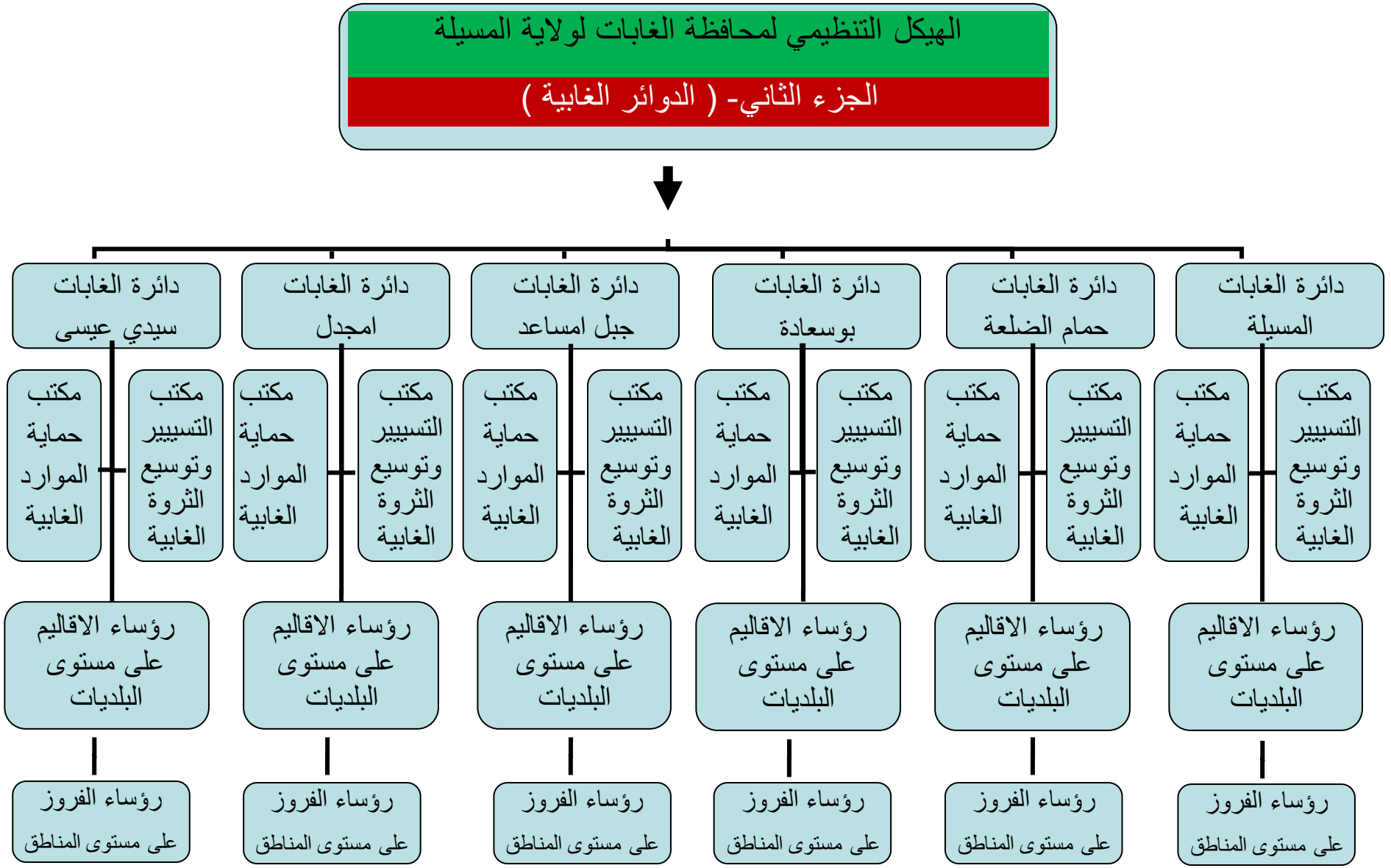
الهيكل التنظيمي لمحافظة الغابات لولاية المسيلة
الجزء الثاني- (الدوائر الغابية)
دائرة الغابات المسيلة
دائرة الغابات حمام الضلعة
دائرة الغابات بوسعادة
دائرة الغابات جبل امساعد
دائرة الغابات امجدل
دائرة الغابات سيدي عيسى
مكتب التسييير وتوسيع الثروة الغابية
مكتب حماية الموارد الغابية
رؤساء الاقاليم على مستوى البلديات
رؤساء الفروز على مستوى المناطق

ونلاحظ ان للهيكل التنظيمي يتكون من جزئين :

1- التنظيم الإداري الداخلي (الجزء الاول) :

ان محافظة الغابات لولاية المسيلة تحوي أربعة مصالح غابية تحت كل مصلحة رؤساء مكاتب إدارية تم إنشائها طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1997/07/29 المتضمن تنظيم المحافظات الولائية للغابات ممثلة كما يلي :

1-مصلحة تسيير الثروات والدراسات والبرامج .

تضم المكاتب التالية:

- مكتب الجرود والتهيئة والمنتوجات؛
- مكتب التنظيم والشرطة الغابية؛
- مكتب الدراسات والبرامج.

2-مصلحة حماية النباتات والحيوانات.

تضم المكاتب التالية :

- مكتب الأصناف المحمية والصيد والنشاطات الصيدية
- مكتب الوقاية ومقاومة الحرائق والأمراض الطفيلية

3- مصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي.

تضم المكاتب التالية:

- مكتب توسيع الثروات
- مكتب الحماية واستصلاح الأرضي

4-مصلحة الادارة والوسائل .

تضم المكاتب التالية:

- مكتب تسيير الموارد البشرية والتكوين
- مكتب الميزانية والوسائل

2 - التنظيم الإداري الخارجي(الجزء الثاني) :

تضم محافظة الغابات لولاية المسيلة ستة دوائر غابية تحت كل دائرة غابية مكتبين (مكتب التسيير وتوسيع الثروات الغابية و مكتب حماية الموارد الغابية) كما تضم تحتها كذلك أقاليم وفروز، الدوائر الغابية موزعة كالتالي:

- مقاطعة الغابات المسيلة ؛
- مقاطعة الغابات حمام الضلعة؛
- مقاطعة الغابات بوسعادة؛
- مقاطعة الغابات جبل امساعد؛
- مقاطعة الغابات امجدل؛
- مقاطعة الغابات سيدي عيسى.

الفرع الثاني : مهام مصالح ومكاتب محافظة الغابات

1- مصلحة تسيير الثروات والدراسات والبرامج : تتلخص مهامها الاساسية في تسيير الثروة الغابية والحافاظ على الممتلكات الغابية بما فيها العقار الغابي والبناءات التابعة لمصالحها وبشتمل مصلحة التسيير على ثلاث مكاتب وهي كالتالي :

1-1-مكتب الجرود والتهيئة والمنتوجات .

المهام الرئيسية لهذا المكتب تتلخص في جرد الممتلكات الغابية العقارية والنباتية والمنشآت القاعدية (طرق غابية- ابراج مراقبة – الفرق الغابية ...) واعداد دراسات التهيئة الغابية وذلك للحفاظ على الغابات الطبيعية وجعلها منتجة وهذا على مدة زمنية تقدر في غالب الاحيان بعشر سنوات اضافة الى ذلك يقوم هذا المكتب باتخاذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة لبيع المنتوجات الغابية ممثلة في (الحلفاء – الحجارة- الرمل- الطمي.....) .

من المهام الاخرى لهذا المكتب القيام بعملية المسح الغابي وهذا في اطار المسح العام التي برمجتها الدولة و تهدف هذه العملية الى تعيين وتثبيت حدود الاملاك الوطنية الغابية من

جهة وتحديد الاراضي ذات الطابع الغابي وغير الخاضعة لنظام الغابات من اجل ادراجها ضمن الاملاك الغابية لوطنية من جهة اخرى .

كما يقوم المكتب بكراء الفراغات الغابية للمواطنين القاطنيين بجوار الغابة وهذا من اجل تحسين ظروف معيشة سكان الريف ويقوم باقتراح محيطات الاستصلاح في الاملاك الغابية الوطنية وتخص النشاطات ذات الصلة بالقطاع الغابي كالمشاتل وغرس الاشجار المثمرة.

1-2-مكتب الدراسات والبرامج .

تتمثل مهام هذا المكتب في متابعة الإجراءات المعمول بها في ميدان الصفقات العمومية في اختيار المؤسسات التي توكل لها مهمة انجاز المشاريع الغابية وبرامج التنمية وترقية الثروة الغابية وكذلك تنمية المناطق الريفية والجبلية في اطار السياحة الغابية التي تحددها المديرية العامة للغابات.

1-3-مكتب التنظيم والشرطة الغابية.

تتمثل المهام الرئيسية لهذا المكتب في متابعة تطبيق القوانين السارية المفعول في قطاع الغابات وكذا تسجيل االمخالفات التي تحدث في الاملاك الغابية الوطنية ومصادرة المحجوزات وتقييم الأضرار وانجاز الحصيلة الشهرية والسنوية للمخالفات.

2- <u>مصلحة حماية النباتات والحيوانات</u> .

تعد مصلحة حماية الحيوانات والنباتات من اقدم المصالح في محافظة الغابات فلقد كانت من ضمن المصالح المهمة في الهيكل التنظيمي لادارة الغابات منذ الاستقلال تضم مكتبين هما :

2-1- مكتب الاصناف المحمية والصيد والنشاطات الصيدية .

يتكفل بما يلي:

- الإشراف على تصنيف المناطق المحمية بقرارات ولائية أو وطنية أو دولية ؛
- إحصاء ومراقبة الحيوانات المحمية؛
- مراقبة الصيد وكل النشاطات المماثلة ؛
- الإشراف على تنصيب جمعيات الصيد والفدراليات؛
- مراقبة وإحصاء الطيور المهاجرة.

2-2- مكتب الوقاية ومقاومة الحرائق والامراض الطفيلية.

يقوم هذا المكتب بالاعداد سنويا لمخطط مكافحة حرائق الغابات وهذا سواء في الميدان او على المستوى الاداري والقانوني.

على المستوى الميداني:

- شق الطرق الحراجية في المناطق ذات المسالك الصعبة؛
- بناء نقاط مياه لاستغلالها عند الحاجة؛
- بناء ابراج مراقبة لمراقبة حرائق الغابات؛
- تهيئة المسالك الغابية التى تهورت حالتها؛
- صيانة وشق خطوط النار ؛
- القيام بحملات التحسيس التوعية (ملصقات ، الاذاعة ،الجرائد .....) ؛

على المستوى القانوني والاداري :

- تنصيب اللجان العملية على مستوى الولاية – الدائرة- البلدية؛
- إحصاء جميع الوسائل المادية والبشرية على مستوى قطاع الغابات، قطاع الحماية المدنية ، البلديات والمؤسسات العمومية والخاصة؛
- الاشراف على القرارات الولائية التي تخص هذا الاطار؛
- وضع برامج مداومة واخرى عملية لفرق التدخل؛
- ضبط حصيلة الحرائق لكل سنة؛

- تحليل أسباب الحرائق لاستغلالها في السنة القادمة ؛

توجد كذلك بهذه المصلحة شبكة الاتصالات اللاسلكية؛

- والتي تعمل على :
- تنصيب محطات الاتصال الولائية والدوائر المتنقلة والمحمولة ؛
- الإشراف على المناوبة داخل مكاتب الاتصال؛
- القيام بصيانة العتاد واصلاحه.

3- مصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي .

تتلخص مهام هذه المصلحة في توسيع الثروات الغابية وحماية واستصلاح الاراضي فعملية مشتركة وتشتمل على مكتبين هما :

3-1-مكتب توسيع الثروات : يتكفل بمايلي

- توسيع الثروات الغابية؛
- حماية مصبات الأودية وحواف السدود؛
- معالجة الكثبان الرملية ومقاومة زحف الرمال ؛
- حماية ووقاية منابت الحلفاء من التدهور؛
- حماية المراعي وإعادة استنباتها؛
- انجاز المنشات االقاعدية (شق وتهيئة الطرقات ، تشجير، التصحيح السيلي للاودية مصدات الرياح ، غرس الاشجار المثمرة .....).

3-2- مكتب الحماية واستصلاح الأراضي.

يتكفل بما يلي:

- تنمية الاراضي الغابية وحمايتها من الانجراف والتصحر؛
- التشجير في اطار المخطط الوطني للتشجير؛

- استصلاح الاراضي في المناطق الريفية؛

وهناك محاور مشتركة بين المكتبين؛

- تطبيق سياسة التنمية الريفية عبر المناطق الريفية؛
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية عن طريق مشاريع جوارية للتنمية الريفية (PPDRI) ومشاريع جوارية لمكافحة التصحر (PPLCD) ؛
- عصرنة المناطق الريفية وتحسين معيشة سكان الأرياف ؛
- توزيع النشاط الاقتصادي ؛
- حماية وتثمين التراث المادي واللامادي ؛
- التاطير التقني واقتراح المشاريع ومتابعتها؛
- توفير مناصب شغل وفق المشاريع المسجلة؛
- دعم المشاريع المصغرة عن طريق تشجيع تربية الحيوانات الصغيرة؛
- التوعية البيئية بإحياء المناسبات الوطنية والدولية لعيد الشجرة؛
- تاطير تلاميذ المدارس والمؤسسات التعليمية والحركات الجمعوية للمحافظة على الطبيعة ؛
- توزيع الأشجار وإنشاء المساحات المشجرة وتنمية المساحات لخضراء ؛
- الإعلام الجواري.

4- مصلحة الادارة والوسائل :

تضم المكاتب التالية:

4-1- مكتب تسيير الموارد البشرية والتكوين:

يتكفل بما يلي:

- - تحديد سياسة تنمية الموارد البشرية؛
- تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالمستخدمين في القطاع؛

- متابعة ملفات المستخدمين من حيث المسار المهني مثل (الترقية في الدرجة ، الترقية في السلم ، تكوين الموظفين باجراء مسابقات مهنية او الاختبارات المهنية ....) ؛
- تسيير بطاقة لجميع المستخدمين كانوا إداريين أو تقنين مثل منصب عملهم او التحويلات الداخلية عبر المصالح أو المكاتب أو الدوائر الغابية المتواجدة عبر التراب الولائي؛
- التكفل بضمان تسيير الحياة المهنية للموظفين باختلاف اسلاكهم كانو دائمين ، متعاقدين و موسميين؛
- إعداد مخططات لتكوين الموظفين قصد ادماجهم في رتبهم الاصلية او ترقيتهم الى مناصب عليا وتحسين مستواهم ؛
- التكفل بالتوظيف (مناصب جديدة) او بالتنقلات عبر ولايات الوطن من والى محافظة اخرى.

4 – 2– مكتب الميزانية والوسائل:

يتكفل بما يلي:

- – التكفل بالاعتمادات المالية المفتوحة للسنة المالية الجارية حسب الفصول والمواد الموجودة في مدونة الموازنة للغابات ؛
- يصرف الراتب الشهري ، المنح ، الاستدراكات .....) للموظفين الدائمين المتعاقدين والموسميين.
- تسديد النفقات مثل نفقات التنقل والمهام ، نفقات الاستقبال ، نفقات المسابقات والامتحانات المهنية؛
- اقتناء الادوات والاثاث المكتبي للمحافظة ؛
- شراء اللاوازم المكتبية من اجل السير الحسن وتقديم مردود افضل من طرف الموظفين ؛
- تسديد التكاليف الملحقة مثل فواتير الماء ، الغاز والكهرباء ، الاشتراك في الجرائد ، تكاليف البريد والمواصلات ، التوثيقات التقنية والعلمية؛

- شراء الالبسة لسائقى السيارات واعوان الصيانة .
- التكفل بحظيرةالسيارات والشاحنات من شراء قطع الغيار وصيانة هذه الاخيرة مع المراقبة التقنية للعربات ؛
- التكفل بصيانة المباني ؛
- التكفل بصيانة الغابات من توظيف ، توفير الحاجيات ومقتنيات التدخل في صيانتها ، تجهيز ابراج المراقبة والمشاتل؛
- التكفل بمكافحة حرائق الغابات من توظيف عمال مؤقتيين من اجل توفير الدعم للوقاية ومكافحة الحرائق مع شراء اللوازم والعتاد الخفيف الخاص بذلك ، السهر على عملية الاعلام والتوعية من اجل تفادي نشوب الحرائق والمحافظة على الثروة الغابية والحيوانية.

الفرع الثالث : أهداف محافظة الغابات

- الحفاظ على الثروة الغابية و حمايتها من جميع أشكال التدهور (الحرائق ، القطع ، الامراض، والطفيليات .....)؛
- توسيع الثروة الغابية بمختلف الأشغال (التشجير , إعادة وصيانة الغرس .....) ؛
- حماية الثروة الحيوانية (خاصة الطرائد و الطيور) ؛
- مكافحة ظاهرة الانجراف والتصحر؛
- التسيير العقلاني للأملاك الغابية الوطنية؛
- في إطار سياسة التجديد الريفي ، مرافقة السكان المجاورين للغابة و سكان الأرياف في التنمية الاقتصادية و تحسين ظروفهم الاجتماعية و كذا إدماجهم في حماية الثروات الطبيعية؛
- تسطير البرامج التنموية لقطاع الغابات و السهر على تطبيقها و متابعتها؛
- انجاز مختلف الدراسات التي تساعد و تساهم في حماية و تسير الثروة الغابية؛

حماية الأملاك الغابية الوطنية من كل أشكال الاعتداءات (القطع، الحرث العشوائي و البناءات غير الشرعية ,...) ، بتطبيق الأحكام المسطرة في القانون 12/84 المتضمن النظام العام للغابات ؛

- جرد و إحصاء الثروة الحيوانية (الطرائد و الطيور) من اجل تطبيق مخططات حمايتها؛
- تطبيق للمخططات والبرامج المقررة في مجال التنمية وترقية الثروة الغابية الوطنية وتنمية المناطق الريفية والجبلية (برنامج التجديد الريفي).
- تثمين المواقع الطبيعية و إنشاء غابات ترفيهية داخل الأملاك الغابية الوطنية.

المطلب الثالث : برامج التنمية الريفية المسندة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة في الفترة 2010-2015

على مستوى ولاية المسيلة تم إبرام عقد النجاعة بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والذي يمتد بين 2009 إلى 2014 لإنجاز 272 مشروع جواري في 33 بيلدية ريفية

جدول2-2: عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترةللفترة 2009-2014

المواضيع الجامعة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عصرنة القرى والقصور	5	6	6	6	5	5	33
تنوع الأنشطة الاقتصادية	11	12	12	12	12	12	71
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	25	25	26	26	26	25	153
حفظ وتثمين التراث المادي والغير مادي	2	2	3	3	3	2	15
المجموع	43	45	47	47	46	44	272

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

يتضح من الجدول السابق أن عدد المشاريع الجوارية المبرمجة خلال الفترة 2009-2014 يبلغ 272 مشروع ، تتوزع بين مشاريع تهدف إلى عصرنة القرى والقصور وهو المحور الخاص بتحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال إنجاز مرافق عامة على وجه الخصوص، وعددها 33 مشروع، ومشاريع تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وهو محور يخص تحسين مداخيل سكان الريف، وعددها 71 مشروع، إضافة إلى مشاريع تعنى بحماية وتثمين الموارد الطبيعية، وعددها 153مشروع، ومشاريع خاصة بحفظ وتثمين التراث المادي والغير مادي في المناطق الريفية، وعددها 15 مشروع ، و قد تضمن عقد النجاعة مجموعة من مؤشرات التأثر لهذه المشاريع، وهي كالتالي:

جدول 2-3 : مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014

المواضيع الجامعة	البلديات	النواحي	الاسر	السكان المعنيين	الشغل	المساحة المعالجة (هكتار)	توسيع المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)
عصرنة القرى والقصور	6	6	8 230	57 610	44 730	279 600	2 500
تنوع الأنشطة الاقتصادية	5	9	6 857	48 000			
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	32	53	11 613	81 300			

حفظ وتثمين التراث المادي والغير مادي	2	2	4 175	29 220			
عصرنة القرى والقصور	32	70	30 875	130 216	44 730	279 600	2 500

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

قامت محافظة الغابات لولاية المسيلة باعتبارها أمانة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتوسيع عدد البلديات التي لها حق الاستفادة من المشاريع من 32 بلدية إلى 47 بلدية أي كل بلديات الولاية حتى بلدية المسيلة مقر الولاية، ومع نهاية سنة 2015 قامت المحافظة بإعداد حصيلة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 ، وفيما يتعلق بالنواحي أو التجمعات السكانية التي كان من المقرر أن تستفيد من المشاريع الجوارية فلم يتم تحقيق الهدف المسطر في عقد النجاعة والذي كان 272 منطقة أي 272 مشروع، وإنما لم يتم تسجيل وبداية الإنجاز إلا في 232 ، وفيما يخص عدد الأسر التي كان من لمتوقع أن يمسها تأثير المشاريع والتي كانت 87530 اسرة، فقد ازد هذا العدد إلى 94432 اسرة، في حين بلغ عدد السكان المعنيين بالمشاريع 594230 نسمة بعد أن كان متوقع في عقد النجاعة أن يكون عددهم 130216 نسمة .

جدول 2-4 : الوصعية المالية PPDRI للفترة 2010-2015

(الوحدة مليون دينار جزائري)

	الاعتماد المالي	المبالغ المستهلكة	نسبة % استهلاك الاعتماد المالي
ميزانية التجهيز	834	713	85
سطر 1	1241	866	77
سطر 2	696	548	79
المجموع	6 542	1 272	80

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة. 2016

يظهر من الجدول السابق أن الاعتمادات المالية الخاصة بصناديق التنمية الريفية المختلفة قد تم تحويلها إلى الصندوق الوطني للتنمية الريفية المنشأ سنة 2013 ، حيث تم توزيعها على السطر الأول والثاني من الصندوق، كما بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات 80% كماهو مبين في الجدول.

المبحث الثالث: واقع البرامج المنفذة وانعكاساتها المختلفة .

في هذا المبحث يتم التطرق لعقود النجاعة للتجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ولاية المسيلة من حيث المبرمج والمحقق، ثم معرفة الانعكاسات والاثر الذي احدثته هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة عينة صغيرة في بلدية المعاضيد كواحدة من البلديات التي شملها هذا البرنامج.

المطلب الاول : عقود النجاعة والمشاريع الجوارية في التنمية الريفية

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف مرافقة سكان المناطق الريفية وتنميتها عبر دمج كل السياسات، القطاعات والتدخلات العمومية في الفضاء الريفي وتنفيذها بمقاربة تضمن الانسجام والتكامل في التدخلات وأكبر نجاعة في النفقات العمومية . تبعا للإجراءات المتخذة خلال اجتماع إطارات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية و المنعقد أيام 19 و 20 جويلية 2008 ، تلتزم كل ولاية بتنفيذ هذه السياسة عن طريق عقد نجاعة يمتد من 2009الى 2014 مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يخص التجديد الريفي، وتكون متابعة وتقييم تنفيذ هذه البرامج وفقا لمؤشرات هي:

- عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المقترحة منها والمحققة؛
- قيمة ونسبة الزيادة في أ رس المال المنتج؛
- مدى حمايته للموارد الطبيعية؛
- وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

لقد تم إبرام عقد النجاعة بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014 لإنجاز 272 مشروع جواري وهذا كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول 2-5: **عقد النجاعة المبرم بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014**

عقود النجاعة الاولية	عقود النجاعة الفعلية	مبادرة	صياغة	التأكيد	مصادقة	موافقة	منتهية
272	238	238	238	238	238	238	238

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة. 2016.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المشاريع الفعلية كان 238 مشروع من مجموع 272 مشروع والباقي منها (34 مشروع) لم ينجز وذلك لأسباب مالية خاصة عدم كفاية الاغلفة المالية المخصصة لكل مشروع ، وكذا بعضها ممن اعترض السكان على انجازها .

جدول 2-6 : **المبالغ المالية المرصودة خلال عقود النجاعة 2009- 2014** .

(الوحدة مليون دينار جزائري)

برنامج التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز		برنامج مكافحة التصحر	
المبلغ المرصود	المبلغ المعتمد	المبلغ المرصود	المبلغ المعتمد
1 171	1 123	922	696

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة ، 2016.

المطلب الثاني : البرامج المنفذة وانعكاساتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

اولا: من الناحية الاقتصادية

لقد باشرت محافظة الغابات تنيفذ كل البرامج المسجلة باسم الولاية ، سواء فيما يخص التسيير المباشر او التنسيق مع الادارات الاخرى الفاعلة والشريكة في تنفيذ هذه البرامج ، وعلى الرغم من المجهودات الجبارة التى تبذلها ادارة الغابات في الانجاز التام واللكلي لهذه المشاريع الا انه بقي بعض منها لم ينجز الى اليوم والأسباب عديدة اهمها عدم كفاية الغلاف المالي وكذا صعوبات مرتبطة بموقع واختيار ارضية المشروع ، ولكن الشئ الملاحظ ان الجدية في تنفيذ هذه المشاريع افرزت نوع من الثقة من طرف المواطن تجاه هذه الادارة ، تنامت تدريجيا

وساهمت فيما بعد في اعطاء نتائج جيدة ، وفيما يلي جدول يوضح بعض المشاريع المنجزة في اطار عقود النجاعة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016 وتوزيعها عبر بلديات الولاية ، مع ملاحظة ان ارقام الجدول الاصلي تخص الحجم المنجز لكل بلدية على حدى وفي كل شعبة واكتفينا فقط بذكر عدد البلديات التى مسها البرنامج .

جدول2-7: يوضح بعض المشاريع المنجزة في اطار عقود النجاعة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016

العملية	الحجم الكلي	الحجم المنجز	عدد البلديات المعنية
استصلاح الأراضي	360 هكتار	360 هكتار	2
تهيئة منبع	36 و	30 و	9
تصحيح السيول	41000 م3	41000م3	21
إنجاز سد	48 و	35 و	18
فتح مسالك	665 كلم	634 كلم	41
تهيئة مسالك	116 كلم	107 كلم	12
إنجاز حوض	07 و	07 و	4

أنجاز جب	18 و	10 و	6
تثبيت الحواف	30 هكتار	10 هكتار	1
غراسة النخيل	40 هكتار	40 هكتار	2
أنجاز بئر عميق	1600 م ط	1400 م ط	7
غراسة ظلية	100 هكتار	80 هكتار	2
إنجاز بركة	50 و	34 و	18
التزويد بالطاقة الشمسية	262 و	262 و	11
غراسة رعوية	540 هكتار	500 هكتار	6
تثبيت الكثبان	125 هكتار	110 هكتار	3
المحميات	2000 هكتار	2000 هكتار	3
أشجار مثمرة	559 هكتار	559 هكتار	21
مصدات الرياح	142 كلم	142 كلم	7

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة ، 2016.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان الطابع الاقتصادي لهذه المشاريع هي السمة الغالبة فالتزويد بالطاقة الشمسية له اهمية كبرى لدى سكان الارياف وحتى اليوم مازالت تصل محافظة الغابات العديد من الطلبات على هذا النوع من العمليات ، نظرا لكونها البديل للاقتصادي للكهرباء والتى لا تصل الى اغلب المناطق الفلاحية ، فالعديد من الفلاحين والموالين يستخدمون الطاقة الشمسية في سقي محاصيلهم الزراعية من الابار الارتوازية او حتى استعمالها في حياتهم المنزلية اليومية ، خاصة اذا كانوا من مربي الماشية البدو الرحل .

والملاحظ كذلك ان عنصرالتزويد بالطاقة الشمسية قد انجزت كليا 262 وحدة مسجلة وهو مايفسر هذه الاهمية التى نقصدها .

صورة انارة بالطاقة الشمسية المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

صورة انارة بالطاقة الشمسية المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

واذا اخذنا شعبة فتح المسالك الفلاحية ، فاننا نجدها كذلك من العناصر الاكثر اهمية والتي مازالت مطلب العديد من الموطنيين لان هناك العديد من الاراضي الفلاحية معزولة تماما ، وبفتح المسالك الفلاحية اصبح بامكان الفلاحين الوصول الى اراضيهم وادخال العتاد الفلاحي من اجل خدمتها ومع ذلك فرقم 634 كلم المنجز على مستوى 41 بلدية يبقي رقما صغيرا خاصة في ظل عودة سكان الارياف الى مناطقهم الاصلية .

صورة لمسلك فلاحي المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

نفس الشئ نسجله لبقية الشعب فاننا نجد صعوبة كبيرة في قياس مدى اهمية كل واحدة منها وهذا راجع الى الدور التكاملي لهذه العمليات فيما بينها ،والى القيمة الاقتصادية لنتائجها

اما عن تصحيح السيول فقد تم انجاز 41 000 م3 موزعة على 21 بلدية وهي مخصصة لحماية الاراضي من الانجراف خاصة في الانحدارات المائية الكبيرة .

صورة لعملية التصحيح السيلي ، المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

اما فيما السدود فقد تم انجاز 35 سدا صغيرا من اصل 48 وحدة حيث كانت هذه السدود على مستوى 18 بلدية ، تستخدم في سقي الماشية والتى تعتبر مصدر عيش الكثير من سكان الارياف ، وتستخدم كذلك في سقس المحاصيل الزراعية الصغيرة المساحة والتى عادة ما يكون انتاجها موجه بالدرجة الاولى للاستخدام المنزلي ، وهو نفس الشئ يمكن قوله على المنبع المائي والبرك المائية .

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

صورة لاستغلال المنبع المائي في سقي الاغنام .المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

وفيما يخص الابار العميقة فقد تم انجاز 1400 مط من مجموع 1600 مط على مسوى 7 بلديات والملاحظ ان هذه الابار تكون في المحيطات الجوارية ذات الصيغة الجماعية وهي تستخدم في سقي الاشجار المثمرة والمساحات الزراعية الكبيرة والتى تشكل المصدر الاول لعيش الكثير من السكان في تلك المناطق .

اما عملية تثبيت الكثبان الرملية فقد انجزمنها 110 هكتارموزعة على 3 بلديات جنوبية وهي مخصصة لحماية الاراضي الفلاحية من خطر التصحر ، هاته الظاهرة الطبيعية التى

تتلف الاف الهكتارات من الاراضي الفلاحية تعد الشغل الشاغل للحكومة في محاربتها وقد خصصت لها العديد من البرامج والمشاريع خارج برنامج التنمية الريفية .

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

جدول 2-8: **يوضح تطور مناصب الشغل التى وفرتها المشاريع الجوارية للفترة 2009-2015**

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
مناصب الشغل المحققة	779	1158	1487	994	1221	1423	1552	8614

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

من خلال الجدول السابق يتبين ان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المسجلة والتى شرع في انجازها لم تحقق عدد معتبر من مناصب الشغل على مدى اربع سنوات ، غير ان عدد مناصب الشغل المحققة قد شهد تحسنا ابتداءا من سنة 2013 الى 2015 ، وفيا يلي بعض المؤشرات التي سجلتها محافظة الغابات حول تقدم المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة على مستوى الولاية :

- ✓ عدد البلديات المعنية : 47
- ✓ عدد التجمعات الريفية المعنية : 238
- ✓ عدد الأسر المستهدفة : 32 942
- ✓ عدد مناصب الشغل المحققة : 9 596 (الفارق يخص سنة 2016)

- ✓ فك العزلة على 140 منطقة ريفية بانجاز 634 كلم مسلك ريفي.
- ✓ حماية الأراضي من الانجراف المائي بحجم 000 41 م3 عن طريق عملية التصحيح السيلي للأودية.
- ✓ معالجة المساحات الرعوية على مساحة 000 30 هكتار.
- ✓ أشغال التشجير بمختلف أنواعها و تثبيت الكثبان الرملية على مساحة 3790 هكتار.
- ✓ تحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف عن طريق توزيع 262 صفيحة للطاقة الشمسية على العائلات الريفية.
- ✓ توزيع 138 وحدة لتربية الحيوانات (النحل، البقر، الغنم) على مستوى 12 منطقة ريفية.(برنامج 2009)
- ✓ استصلاح الأراضي عن طريق عملية التحسين العقاري على مساحة 360 هكتار لفائدة 35 مستفيد.
- ✓ انجاز 35 سد تحويلي و سقي 3500 هكتار من الأراضي.
- ✓ انجاز 34 بركة مائية و30 منبع مائي لاستعمالها لشرب 000 70 رأس ماشية.
- ✓ استفادة 675 فرد في عملية غراسة الزيتون على مساحة 559 هكتار.
- ✓ حماية 20 مستثمرة بواسطة عملية مصدات الرياح.

لقد ساهمت هاته المشاريع وبشكل مباشر في عودة اغلب السكان الى مناطقهم الريفية التى هجروها بسبب الظروف الامنية خلال العشرية السوداء ، خاصة وانهم لم يألفوا العيش في المدينة مع صعوبته لعدم وجود موراد مالية تكفل لهم على الاقل ضروريات العيش البسيط .

فاذا نظرنا مثلا الى وحدات تربية الحيوانات الموزعة (النحل، البقر، الغنم) على مستوى 12 منطقة ريفية ، والمقدرة بـ 138 وحدة نجد ان هذا العدد قليل جدا ، فلقد تم تجميد العديد

من هذا النوع من العمليات بفعل سياسة التقشف (التجميد) الى انتهجتها الحكومة مؤخرا بفعل انخفاض اسعار النفط .

فمن خلال المؤشرات المذكورة اعلاه ايضا نلاحظ ان اغلب هذه المشاريع يغلب عليها الطابع الاقتصادي البحت سواء في الجزء المتعلق بالاسر الريفية من خلال مساعدتهم على ضمان مداخيل مرتبطة بنشاطاتهم الزراعية والفلاحية عن طريق بيع مختلف منتوجاتهم ، او من استفادة الدولة من عدم استيراد هذه المنتجات ودفع مبالغ ضخمة من العملة الصعبة.

ثانيا : من الناحية الاجتماعية

لقد عمدت الدولة الى هذه البرامج من محاربة الفقر في المجتمعات الريفية وهذ مانقراه في المؤشرات المذكورة اعلاه ، حيث اتسهدف هذا البرنامج خلال فترة 2010-2016 مايقارب 942 32 اسرة وفك العزلة على 140 منطقة عن طريق شق وتهيئة المسالك الفلاحية ولقد ادى هذا بطريقة مباشرة الى إلى تغيير الهيكل المكاني و ظهور التجمعات السكانية وما توفره من ايدي عاملة خاصة بعد الهجرة الجماعية من الارياف نتيجة للوضع الامني غير الملائم خلال العشرية السوداء والذي امتدت اثاره الى حتى العام الجاري .فاذ تمعنا فى كل الاثار الاقتصادية لهذه المشاريع نجد ان مخلفاتها سوف تكون اجتماعية على الافراد والأسر الريفية ، فاذا تكلمنا مثلا عن اليد العامة المحققة فاننا بطريقة غير مباشرة نقصد التقليل من نسب الفقر في تلك المناطق ، خاصة بعد عودة السكان الى اراضي التى هجروها قبل سنوات .

المطلب الثالث : عرض عام حول عينة لمشروع جواري (بلدية المعاضيد)

المعاضيد، مدينة وبلدية تابعة إقليميا إلى دائرة أولاد دراج

الموقع الجغرافي

تقع بلدية المعاضيد شمال ولاية المسيلة، يحدها كل من:

شمالا :ولاية برج بوعريريج

جنوبا: المطارفة وسلمان

شرقا: اولاد عدي لقبالة وبرهوم

غربا :المسيلة

التضاريس

تقع المعاضيد جنوب سلسلة الأطلس التلي

تضم بلدية المعاضيد أربعة تجمعات سكنية كبيرة هي:

- بشارة وهي عاصمة البلدية وبها مايقارب 9 آلاف نسمة.
- الزيتون غرب البلدية ويقطنها ما يضاهي 9 آلاف نسمة.
- جعونة وتضم حوالي 5 آلاف ساكن.
- الغيل (أولاد شعيب) ويسكنها حوالي 4 آلاف نسمة.

المنشآت القاعدية

تحتوي بلدية المعاضيد على عدة منشآت هامة منها:

- التربوية :
  - 23 مدرسة ابتدائية موزعة على التجمعات السكانية.
  - 4 متوسطات منها 2 في مقر البلدية.
  - ثانويتان واحدة ببشارة والأخرى بالزيتون.
- الصحية:عيادة متعددة الخدمات ببشارة

- الثقافية والسياحية :
  - مركز ثقافي دشنه فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2002
  - مكتبة البلدية

- متحف

الرياضية تفتقر البلدية لمثل هذه المنشآت ولا يوجد بها إلا بيت للشباب أنشئ حديثا.

خريطة تبين الموقع الجغرافي لبلدية المعاضيد في ولاية المسيلة

1. المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة الزيتون :

يندرج مشروع التنمية الريفية المندمجة لمنطقة الزيتون بلدية المعاضيد ولاية المسيلة ضمن عقود النجاعة لولاية المسيلة المقدر عددهم بـ 272 مشروع مبرمج ضمن الفترة الممتدة من 2009 –2014 تحت موضوع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي وهو مشروع تحت رقم 28.04.1.3.2014 .

2. فكرة المشروع :

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بناءا على طلبات السكان المحليين للمنطقة و التي قدمت الى المصلحة المستقبلة الغابات بدائرة اولاد دراج حيث كانت تتمحور معظمها في تحسين ظروف معيشتهم و ذلك من خلال فك العزلة عن بعض التجمعات السكانية بالإضافة الى تهيئة منطقتهم .

بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة تقوم بمعاينة الاقليم لتحديد الامكانيات و الموارد المحلية و تحديد كذلك الصعوبات التي يعاني منها سكان المنطقة فقد لوحظ انها تفتقر الى المياه سواء الموجهة الى الشرب او الموجه الي السقي و تم كذلك ملاحظة السكنات القديمة الغير لائقة وكذلك السكنات القديمة الفارغة مما يعني وجود ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن بالإضافة الى المشاكل الطبيعية اهمها انجراف التربة بسبب كثرة الوديان في المنطقة و قلة التشجير .

3. الاهداف و الاثار المتوقعة :

بالرجوع الى المعطيات الاولية لمنطقة المشروع التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم ، تم من خلالها تحديد الاهداف الإجمالية من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة :

- **تعزيز الأنشطة الاقتصادية :**

- العمل على زيادة التشجير المتعلق بالأشجار المثمرة ،
- زيادة الإنتاج الزراعي و مساحة الأراضي المسقية و ذلك بتوفير المياه عن طريق انشاء وتهيئة منابع مائية إضافية للمنطقة.

- **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال**:

- تجنيد الموارد المائية والتي تعتبر أهم عامل في الحد من تنويع الأنشطة الاقتصادية والزراعية في المنطقة؛
- الحفاظ على الأراضي من التعرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، كالتشجير ؛
- تثمين الأراضي من خلال حسن استغلالها.

- **تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال**:
  - تصحيح مجاري المياه؛
  - توفير خدمة الكهرباء الريفية ؛
  - تزويد المنطقة بالماء الشروب؛
  - تقديم دعم السكن الريفي.
- **العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال**:
  - العمل على تثبيت السكان القاطنين في المنطقة بالإضافة إلى العمل على عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق؛
  - العمل على تقديم كامل التسهيلات قصد تنويع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة،

جدول2-9: يبين الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة الزيتون

:

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة. توفير سكنات جديدة لطالبيها	توفير سكنات جديدة لطالبيها ، القضاء على النزوح الريفي باتجاه المدن
حفر وتهيئة منابع مائية تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	الاستغلال الامثل للموارد المائية	استفادة كافة السكان من كميات كافية ، تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	زيادة الحركية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة	زيادة في دخل الأسر ، تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية و الحفاظ على الأراضي من التعرية
تصحيح مجاري المياه	تثمين الموارد المائية القضاء على انجراف التربة.	زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي

مدخلات المشروع (التمويل):

قدرت القيمة الإجمالية لهذا المشروع بـ: **34، 739 525 11** دج فبالإضافة إلى قطاع الغابات ساهمت كل من البلدية (بلدية المعاضيد) و مديرية السكن و التجهيز العمومي في انجازه و تمثلت مساهمات كل قطاع كما يلي :

- قطاع الغابات : **34، 739 025 6** دج
- البلدية : **000.00 000 2** دج
- مديرية السكن والتجهيز العمومي :**000.00 500 3** دج

تضمن المشروع عمليات ذات استعمال جماعي و عمليات ذات استعمال فردي .

- **عمليات ذات استعمال جماعي** : حيث تكون الاستفادة منها لجميع سكان المنطقة خدمات وهياكل تنموية .
- **عمليات ذات استعمال فردي** : تم منح استفادات فردية و دعم لأفراد معينين نظرا لظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة .

العمليات ذات الاستعمال الجماعي :

جدول2-10:العمليات ذات الاستعمال الجماعي للمشروع الجواري بالزيتون بلدية المعاضيد

(الوحدة مليون دينار جزائري)

العملية	المبلغ	المصدر
فتح مسلك ريفي	3.333.333.00	الغابات
حفر وتهيئة منبع مائي	641.026.00	الغابات
غرس الأشجار المثمرة	341 880 .34	الغابات
التصحيح السيلي للأودية	1 709 500.00	الغابات
الإنارة الريفية	2 000 000 .00	البلدية

المصدر : محافظة الغابات لولاية المسيلة

العمليات ذات الاستعمال الفردي :

جول2-11: العمليات ذات الاستعمال الفردي للمشروع الجواري بالزيتون بلدية المعاضيد

العملية	المبلغ (دج)	المصدر
انجاز وحدات سكن ريفي	3 500 000 .00	مديرية السكن والتجهيز العمومي

المصدر : محافظة الغابات لولاية المسيلة

عرض حال المنطقة بعد تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

هدف مشروع التنمية الريفية المندمجة لمنطقة الزيتون إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من خلال زيارة المنطقة نلاحظ مايلي :

1. من الناحية الاجتماعية :

لقد تم تزويد المنطقة بعدة خدمات متمثلة في:

- **التزويد بالمياه الصالحة للشرب** : من خلال هذا المشروع حاول القائمون عليه بالتقليل من أزمة المياه والعطش في هاته المنطقة وليس القضاء عليه نظرا للكثافة السكانية المرتفعة لكنه خفف الضغط على المصادر الأخرى للمياه. وقد تضمن المشروع أيضا تزويد المنطقة بالإنارة العمومية.
- **السكن** : إن الاكتظاظ في العائلة (ارتفاع عدد الأفراد بالمقارنة مع مساحة المنزل) ، هذه الظاهرة عادت إلى البروز بعد تحسن الظروف الأمنية وعودة السكان إلى قراهم ومداشرهم فقد لاحظنا أن تحسن نوعية السكن الريفي الممنوح و تعداده المتزايد كان له أثرا كبيرا قي المناطق الريفية أصبح سكانها ينعمون بسكنات تقيهم كافة الصعوبات التي كانوا يعانون منها (عدم الاستقرار وبرد الشتاء ، حر الصيف) لكن العدد الممنوح يظل غير كافيا نظرا لتزايد الطلبات عليه ، ولكن هناك مساهمات أخرى من طرف الصندوق الوطني للسكن والسلطات المحلية في إطار منح العديد من السكنات الاجتماعية و تقديم منح الدعم والترميم الريفي.
- **ظاهرة النزوح الريفي** : منذ فترة ليست ببعيدة كانت ظاهرة النزوح الريفي ترتفع كل سنة عن سابقتها لكن بعد عودة الأمن و الاستقرار إلى المنطقة عاد معها السكان و بدؤوا في

الاستقرار نظرا لتحسن ظروف معيشتهم ومما ساعد على الاستقرار المشاريع التي كانت تنجز على اختلاف انواعها وكذا عدم قدرتهم عن التخلي عن أراضيهم وعن ممتلكاتهم بالإضافة إلى تعلقهم بمنطقتهم و خصوصيتها ، و كذلك توافر مناصب عمل مؤقتة وهو مؤشر واضح على نجاح المشروع .

2.من الناحية الاقتصادية :

- **دخل الأسر القاطنة بالمنطقة:** لم يتضمن هذا المشروع الجواري أي تدخل يهدف إلى الرفع من دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ماعدا العمال المؤقتين أثناء انجاز مختلف العمليات لهذا المشروع و الذي وفر حوالي 51 منصب لكن تصريحات سكان المنطقة كانت العكس حيث أكدوا على عدم استفادتهم الكبيرة من هاته المناصب أي أن المشروع الجواري للتنمية الريفية لم يؤثر بالشكل الذي كانوا يتمنونه على تحسين وضعية الشغل وزيادة دخل الأسر القاطنة بمنطقة المشروع.
- **تنويع النشاطات الاقتصادية :** لم يحقق المشروع الجواري المنفذ بهذه المنطقة أي تنوع في النشاطات الاقتصادية حسب تصريحات السكان ، حيث لازالت مقتصرة على النشاط الفلاحي و الزراعي إما من خلال تربية المواشي أو بعض الزراعات العائلية (بعض البساتين الصغيرة) أو حقول صغيرة أو بعض ممتهني الحرف التقليدية التي تباع على مستوى المنطقة بنسبة ضئيلة (لا يوجد تسويق أو أي نوع من الدعم لهذه الفئة).
- **3.من الناحية البيئية** : لقد هدف المشروع إلى الاهتمام بالجانب البيئي و المحافظة عليه و تمثل في المحافظة على الأراضي من التعرية والتقليل من انجراف التربة وذلك من خلال برمجة تدخلين هامين تمثلا في انجاز 500م^3 من التصحيح السيلي للأودية و تشجير 5 هكتارات من الأراضي.

والملاحظ هنا ان السكان عند سماعهم بإقامة مشروع جواري للتنمية الريفية فإنهم يتخيلون ان التنمية الشاملة لمنطقتهم قد وصلت اليهم ، وفي فترة وجيزة مدتها اقامة

المشروع ، وعند تجسيد المشروع على ارض الواقع ، يبدوا لهم انه غير كاف وليس في مستوى تطلعاتهم ، وهو ما لمسناه في ارض الواقع .

وكتقييم شامل لهذا المشروع نسطيع القول ان المشروع يعد ناجحا بشكل كبير رغم التحفظات المسجلة من طرف السكان ، كما ان هذه التجارب للمشاريع الريفية تبقى في بدايتها ، وما لمسناه منها هي تلك العلاقة التنموية التي نشأت بين سكان هذه المناطق وأعوان ادارة الغابات وكذا مستوى الثقة الكبير بينهما وهو ما يعد احد نجاحات المشروع غير المستهدفة مباشرة .

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة العلاقة بين الجانب النظري والتطبيقي ، وبالفعل وجدنا ان المحيطات الجوارية للتنمية الريفية وسيلة وسيايسة فعالة في التنمية الريفية ومن خلالها التنمية المحلية ، ونظرا لحجم الاشغال المنجزة والبرامج المنفذة فقط من ادارة الغابات فاننا لا نسطيع انكار اثر ذلك على التنمية المحلية ، فمن خلال 238 مشروع منجز فان الانعكاسات كانت واضحة سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية و حتي البيئية .

مع ملاحظة انه يصعب قياس هذه الاثار الاجتماعية في مثل هذه الحالات الا ان التقليل من نسب الفقر وانخفاض نسب النزوح الريفي نحو المدن كان واضحا وجليا ، بل بالعكس هناك عودة لسكان الارياف الى مناطقهم التى الفوا العيش فيها .

تجدر الاشارة الى ان تنفيذ هذه المشاريع الجوارية عبر جميع بلديات الولاية كان له الاثر البالغ في جميع الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية والبيئية رغم التفاوت في درجة التاثير على كل جانب ، وهذا يرجع الى المعوقات العديدة التي تواجه التنمية المحلية في كل منطقة .

خاتمة عامة

شغل مفهوم التنمية الريفية والتنمية المحلية بال العلماء والمتخصصين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية ، والتنمية المحلية هي ذلك الفعل الدي يسعى الى تحسين الظروف المعيشية لسكان الوحدات المحلية ، مع ضرورة تكاثف كل من الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق ذلك .ولقد حاولت الدولة الجزائرية والبرغم من الصعوبات التي واجهتها تجسيد هذا المفهوم ، فانطلقت في اعداد السياسات ووضع الخطط والبرامج من اجل تحقيق تنمية محلية ، ووطنية شاملة لكل ربوع الوطن ودون استثناء .

ويقينا منها بالتاثيرات السلبية والاختلالات النوعية التى خلفتها حالة اللاستقرار الامني في الريف الجزائري ، عملت الدولة على وضع استراتيجية ريفية تنموية تتلائم مع الخصوصيات الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية لهذا الوسط الحساس . من اهم هذه السياسات الرامية الى تحقيق تنمية محلية بهذه المناطق (سياسة) التجديد الريفي ، والتي كان هدفها الاساسي اعادة احياء المناطق الريفية الت فقدت جاذبيتها وتنافسيتها مقارنة بالمدن ، واستخدمت في ذلك اداة تتوافق مع مضمونها واهدافها المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ، القائمة على مبادئ واسس اهمها مشاركة جميع الفاعلين وعلى كافة مستوياتهم في العمل التنموي .

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة وعملت على اظهار مسهامة التنمية الريفية في تثبيت وعودة السكان الى المناطق الريفية ، والاثر الذي احدثته على التنمية المحلية في بلديات الولاية .

ولاجل ذلك قسمنا الدراسة الى فصلين ، حيث تطرقنا في الفصل الاول المتعلق بالجانب النظري الى اهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية ، التنمية الريفية ، التنمية المحلية , التنمية الريفية و المحلية في الجزائر اضافة الى عرض المراحل والتحولات المتعلقة بالسياسات الوطنية في مجال التنية المحلية والريفية .

اما الفصل الثاني وهوا لجانب التطبيقي للدراسة ، فقد خصصناه لدراسة الاثر المترتب لهذه المشاريع على سكان الارياف على مستوى التنمية المحلة المستحدث فيها .

نتائج الدراسة

- غياب استراتيجية بعيدة المدى فيما يخص سياسة التجديد الريفي اثرت بشكل كبير على الرفع من مستويات التنمية المحلية لهذه الارياف ؛
- اختيار السكان لنوع من المشاريع ورفض اخرى دون دراسة متخصصة اثر بشكل كبير على اتمام كل المشاريع المسجلة لدى محافظة الغابات؛
- تكليف محافظة الغابات بتسيير مشاريع ليست من اختصاصها اثر على مردودها، فمثلا شعبة تربية الحيوانات تعد من اختصاص المصالح الفلاحية ، فلماذا يسند تسييرها وتنفيذها الى ادارة الغابات؟
- غياب ونقص التطاير التقني لهذه المشاريع فهناك من اعوان الغابات من اكتسب تجاربا فقط بعد تنفيذ هذه المشاريع ؛
- غياب اقطاب صناعية تحويلية مرافقة لمشاريع التنمية الريفية ، فهناك من يرمون منتجاتهم لعدم قدرتهم على تسويقها؛
- عدم استخدام القائمين على التنمية المحلية للمؤشرات التي تساعد على قياس ومعرفة الوضعية الحقيقية لمشاريع التنمية الريفية وتقييم النتائج المحققة؛
- عدم تخصيص الميزانية الكافية لهذه المشاريع ، فهناك العديد منها من لم ينجز لعدم كفاية الغلاف المالي .

اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذه الدراسة الميدانية التى قمنا بها ، وبعد تحليل المعطيات المتحصل عليها توصلت الدراسة الى نتائج قد تثبت صحة الفرضية او خطأها كمايلي :

الفرضية الاولى : اثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضية الاولى (ساهمت برامج التنمية الريفية المندمجة في تحسين الاطار المعيشي للسكان القاطنين بالمنطقة الريفية) ، فقد تبين ان العمليات المنجزة والمسيرة من طرف محافظة الغابات كان لها الدور البارز في التحسين من المستوى المعيشي للسكان القاطنين بالمناطق الريفية خاصة فيما تعلق بتربية الحيوانات (النحل، البقر، الغنم) ، فمن السكان من استطاع مضاعفة الاعداد الاولى من هذه الحيوانات (عدد رؤوس الاغنام مثلا الممنوحة لايتجاوز 10 رؤوس) وتكوين قطعان كبيرة ومختلفة .

الفرضية الثانية : اشارت الدراسة الى صحة الفرضية الثانية (تواجه محافظة الغابات لولاية المسيلة معوقات تحول دون تنفيذ البرامج المختلفة بالشكل المطلوب) ، فبعد التحليل تبين ان هناك مشاريع لم تنجز سواء لعدم كفاية الاغلفة المالية ، او لمعارضة بعض السكان لهاته المشاريع لجهلهم بثمارها ونتائجها الاجابية ، مما ادى الى غياب التنسيق بين برامج التنمية ، كما ان سياسة التقشف المنتهجة مؤخرا اثرت على عدم اكمال او انجاز بعض العمليات والتي تعتبر اساسية لسكان المناطق الريفية .

الفرضية الثالثة : اثبتت النتائج المتحصل عليها صحة الفرضي الثالثة (تعتبر شعبة غرس الاشجار المثمرة، الطاقة الشمسية ، وتربية الحيوانات الاكثر اقبالا عليها من طرف سكان المناطق الريفية) ، فشعبة غرس الاشجار المثمرة خاصة اشجار الزيتون تعد الاكثر اقبالا عليها من طرف سكان المناطق الريفية وهو ما نلاحظه نحن من انتشار كبير لأشجار الزيتون حتى في المدينة وهو الاتجاه الذي تدعمه الدولة في الوقت الحالى .

الشئ نفسه نلاحظه في شعبة الطاقة الشمسية باعتبار ان بعض سكان الارياف لاتصل اراضيهم الفلاحية الكهرباء فوجدوا في الطاقة الشمسية بديلا اقتصاديا لسقي اراضيهم وماشيتهم ، خاصة وانهم يحصلون عليها مجانا من خلال هذه المشاريع .

التوصيات والاقتراحات

بعد سردنا اهم النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة وبعد تشخيصنا لدور التنمية الريفية المندمجة على تنمية المناطق المحلية ، ارتأينا في الاخير اعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات التي نتطلع ان تكون مجدية لمعالجة النقائص التي تعاني منها التنمية الريفية خدمة للتنمية المحلية في المناطق الريفية ونوجز هذه التوصيات في النقاط التالية :

- ضرورة العمل على تاطير كافة المتدخلين العمومين ، قصد ضمان السير الجيد لهذه المشاريع؛
- التفكير في اقامة اقطاب صناعية تحويلية مرافقة لمشاريع التنمية الريفية لضمان تسويق منتجاتهم اليها ؛
- ادماج المراة الريفية في العملية التنموية على نطاق اوسع ؛
- مراعات الاختصاص في تنفيذ وتجسيد هذه المشاريع من جانب الادارة المسيرة او المنفذة ومؤسسات الانجاز ؛
- ضرورة توسيع الاراضي الزراعية في المناطق الريفية ، ومحاولة اقامة الاقطاب الفلاحية الكبيرة والمتخصصة والمدعومة من طرف الدولة سواء بالتسيير او الرقابة؛
- الحرص على ضمان الاستفادة الحقيقية من مزايا المشاريع وبرامج التنمية الريفية لسكان الارياف دون غيرهم من الانتهازيين وتجار الفرص؛
- نقص المشاركة الشعبية في المشاريع التنموية التي تم تنفيذها من قبل محافظة الغابات خاصة اذا ماتعلق الامر ببعض التربصات الخفيفة لهؤلاء الفلاحين قبل استفادتهم من الدعم؛
- ضرورة تبني استراتيجية بعيدة المدى لسياسة التجديد الريفي وان لا يتم اقترانها ببرنامج مسؤول دون غيره(برامج مؤسسات وليس برامج اشخاص) ؛

- الدراسة الجيدة للمخصصات المالية لهذه البرامج ، حتى لا يتكرر ما حدث سابقا ، فقد توقفت بعض المشاريع بعد ان بلغت نسبة انجازها اكثر من 60 %؛
- التفكير من الان في سن المزيد من القواعد القانونية التى تحمي الاراضي الفلاحية ، خاصة ونحن نشهد زحف مشاريع استثمارية صناعية وتوسعا على حساب الاراضي الفلاحية .
- العمل على بعث نشاطات إقتصادية تتوافق وطبيعة المناطق التي تنفذ بها المشاريع الجوارية وسكانها؛
- البحث عن التنسيق الكامل بين الفاعلين العموميين (وزارات وإدارات) المعنية بالعملية ، وإجراء الدراسات لاختيار المشاريع بأكبر دقة ممكنة .

أفاق الدراسة

- اثر البرامج المنفذة من طرف بعض الهائيات الدولية (الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية FIDA ، البنك الدولي) على تنمية مناطق وأقاليم سكان الارياف؛
- دور البرامج القطاعية PSD والبلدية PCD في التنمية الفلاحية ؛
- فرص الاستثمار في المساحات الغابية (الغابات الترفيهية) فى تنمية المناطق الريفية؛
- الفهوم الجديد لسياسة الاقطاب الفلاحية وتأثيرها على التنمية المحلية.

قائمة المراجع

اولا- الكتب.

1- اسكندر نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية، كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم و الآليات قضايا نظرية وبحوث ميدانية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، بدون تاريخ.

2- بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 .

3- بهلول حسن، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985.

4-التابعي كمال، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2007.

5- ستهم الحافظ، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، ترجمة مروان القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

6- حامد سهير، اشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر، الاردن،2007.

7- خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،2015.

8- رشيد أحمد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

9- رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية، بدون تاريخ.

10- سلام منى جميل، علي مصطفى محمد، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2015.

11- سلمان طايع محمود، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية اعمال المؤتمرات بدون تاريخ.

12- السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

13- صالح حسن القادر، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الاردن، 2002.

14- طري سميحة، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة المؤسسة الاخوة عموري بسكرة، ط1، مكتبة الوفاء ألقانونية الإسكندرية 2016.

15 – العاني محمد جاسم محمد علي شعبان، الاقليم والتخطيط الاقليمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.

16 – عبد الفتاح احمد، محمود محمد محمود، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

17- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، بيروت، 1982.

18 – عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، 2001.

19 – عبد الوهاب سمير محمد، التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2008.

20 – عودة المعاني احمد، الادارة المحلية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2013.

21- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، 2007.

22- محمد غنيم عثمان، أبو زنط ماجدة، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها ، ط1، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

23- محمود طلعت منال، التنمية الاجتماعية، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ.

24- المنظمة العربية الادارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة،2011.

25 – وديع محمد عدنان، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006.

26 – وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، مجموعة النصوص المتعلقة بالتعاون الفلاحي، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ، طبعة 1977.

27 – الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية 2004.

28 – الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ديسمبر 2007.

ثانيا – البحوث والمقالات في الدوريات والمجلات العلمية.

1–فاطمة بكدي، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة الابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة ، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013.

2–مسعى محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

ثالثا –وقائع التظاهرات العلمية(المؤتمرات، الندوات، والملتقيات).

1– رياض طالبي، عبد الرحمان القري، استراتيجية التنمية الريفية كاداة للحد من البطالة في الوسط الريفي، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر 2011.

2–طابع محمود سلمان، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا لتطوير الادارة المحلية في الوطن العربي، ندوة التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة، القاهرة، 2010.

3–عمر عبو، هدى عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008..

4-عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،23-24 نوفمبر 2014.

5-محمد راتول، مداحي محمد، دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة، حالة الدول العربية مع الاشارة الى "حالة الجزائر،"الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2001.

6-محمد رجراج، محمد حداد، التجديد الريفي وأثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربي في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 07-08 ديسمبر 2014.

7- موظفو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، تعزيز التحول الريفي، صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ، روما، ايطاليا، سبتمبر 2016.

8-ناجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)، نحو تحديات وأفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف،11-12 مارس 2013.

رابعا -المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية.

1-تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000 – 2014 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2015-2016.

2-أحمد بو سهمين، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

3-بالخير محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر ، 2005.

4-بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

5-الجويد جميل أحمد، دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الادارة المحلية في الجمهورية اليمنية للفترة(2005-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2001.

6-حسين السالم غالب محمود، اتجاهات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة "طوباس" أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ، 2008.

7-خديجة عايش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2011.

8-خشمون محمد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

9-رابح اشرف رضا ونية، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 1999.

10- زبار حسين، التنمية المحلية بمنطقة تلمسان، مضمونها وخصوصياتها الثقافية دراسة ميدانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2001.

11- زوبيدة سيار، دور أهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014.

12- سفيان ريملاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، حالة بلدية الجزائر الوسطى، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2010.

13- شريفي أحمد، دور الجماعلات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

14- الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2014.

15- عبد القادر شواش، الدينامية الاقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الاقليم الشمالي لولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

العلوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2013.

16- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، حالة ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.

17- فاروق أوشن، تقييم أثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة مشروع ايقوبان، بلدية شيلية ولاية خنشلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدارس الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

18- قشوع منال محمد نمر، استراتيجيات التنمية الريفية في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسية منطقة الشعراوية لمحافظة طولكرم ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

19- قطار خديجة: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

20- كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)، في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

21- كمال حوشين، اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

22- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2013.

23- نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية لبويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009.

24- وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005.

25- يوسف سلاوي، التنمية في اطار الجماعات المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012.

خامسا - القوانين في الجرائد الرسمية.

1- القانون 01-21 المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية 2002، الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، المؤرخة في 2001/12/23.

2- المرسوم التنفيذي رقم 333/95 المؤرخ في 25 اكتوبر 1995 يتضمن انشاء محافظة الغابات ويحدد تنظيمها وعملها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 64 الصادرة بتاريخ 1995/10/29 .

سادسا -المواقع الالكترونية.

1- Harbil.forumgratuite.org/t 62 –p-p-d-r-i تاريخ الاطلاع 28-03-2017، على الساعة 20:00.

2-www.constantine.aps-dz تاريخ الاطلاع 14-12-2016 على 18:00

3-www.ingdz.com تاريخ الاطلاع 26-05-2018 على 09:33

4-اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014 على الموقع www.mae.dz تاريخ الاطلاع 20-02-2017 على 11:00.

5-أهداف التجديد الريفي على الموقع – abbestidikelt.ahlamountada.com/t topic 337 تاريخ الاطلاع 14-03-2016 على 14:43.

6- سعودي عبد الصمد، سراي صالح، استراتيجية التنمية الريفية كألية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، استراتيجية التنمية المستدامة في القضاء على البطالة على الموقع ulpoad.avab.iefpedia.com.

7-عرض المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 أمام مجلس الوزراء نهاية العام الجاري، على الموقع www.radioalgerie.dz/nez/ar/article تاريخ الاطلاع 20-02-2017 على 11:01.

8- مفهوم التنمية الريفية على الموقع http://mawdoo3.com تاريخ الاطلاع 26-05-2018،9.16

9-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، على الموقع http://www.mddr.gov.dz/ppdristatic-ar/index.htm

سابعا – المراجع الاجنبية .

1-Rapport n° « développement local ; concepts, stratégies et benchmarkhing local en algérie. Septembre 2011.

2-Synthèse réalisée par raphael boutin. Kuhlmann dans le cadre du mémoire de recherche sur le thème de la contribution de lagriculture biologique au développement local sous la direction philip fleury (ISARA.Lyon).

3- UNISCO et FAO ; L'éducation pour le développement rurale ; vers des orientations ouvelles ;(étude conjointe),2005.

4- Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية.	20
02	عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترةللفترة 2009-2014	102
03	مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014	103
04	الوصعية المالية PPDRI للفترة 2010-2015	104
05	عقد النجاعة المبرم بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014	105
06	المبالغ المالية المرصودة خلال عقود النجاعة 2009- 2014	105
07	يوضح بعض المشاريع المنجزة في اطار عقود النجاعة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016	107
08	يوضح تطور مناصب الشغل التى وفرتها المشاريع الجوارية للفترة 2009-2015	111
09	يبين الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة الزيتون :	117
10	العمليات ذات الاستعمال الجماعي للمشروع الجواري بالزيتون بلدية المعاضيد	118
11	العمليات ذات الاستعمال الفردي للمشروع الجواري بالزيتون بلدية المعاضيد	119

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف التنمية.	8
02	الهيكل التنظيمي لمحافظة الغابات لولاية المسيلة – الجزء الاول : المصالح الغابية –	91
03	الهيكل التنظيمي لمحافظة الغابات لولاية المسيلة – الجزء الثاني : المصالح الغابية –	92

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
PCD	البرامج البلدية للتنمية
PSD	البرامج القطاعية للتنمية
PPDRI	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة
PPDR	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية
FNDR	الصندوق الوطني للتنمية الريفية
(FNDR L2) FSAEPEA	الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين
FDRMVTC	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز
PPLCD	مشاريع جوارية لمكافحة التصحر
FIDA	الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية

المخلص

تهدف هذه الدراسة من خلال محتواها الي توضيح الدور الذي تلعبه مختلف مشاريع التنمية الريفية المندمجة في تنمية المناطق المحلية لسكان الارياف حيث تطرقنا في الجانب النظري الى ماهية التنمية والتنمية الريفية ثم التنمية المحلية خاصة في الجزائر مع تبيان اهم سياسات التنمية المحلية التي باشرتها الجزائر.

في الجانب التطبيقي فقد حاولنا في بداية الامر اعطاء نظرة حول مشاريع التنمية الريفية ثم التعريف بمحافظة الغابات واهم مشاريع وبرامج التنمية الريفية المسندة اليها واثر ذلك على سكان الارياف ، وقد عمدنا الى اخذ بلدية كعينة من اجل التعرف اكثر على مدى مساهمة هذه المشاريع في تنميه هذه المناطق .

و خلصت الدراسة في الاخير الى وجود اثر ودور معتبر لمشاريع وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحليه لسكان الارياف.

الكلمات المفتاحية : التنمية الريفية ، التنمية المحلية ، التجديد الريفي ، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

Résumé

Cette étude a pour objectif de démontrer et clarifier le rôle des différents projets de développement rural intégré (PPDRI) dans le développement des territoires ruraux. Dans le volet théorique nous avons défini le développement, le développement rural et le développement local, notamment en Algérie, avec les principales politiques de développement en l'Algérie.

Concernant le volet pratique, nous avons essayé d'abord de donner un aperçu sur les projets de développement rural ansai que sur la conservation des forets et les projets et les programmes de développement rural les plus importants qui ont été notifies pour la conservation des forêts et son impact sur la population rurale , dans ce contexte nous avons pris une commune comme exemple , pour voir l'effet de ses projets sur le développement de ces zones.

L'étude a conclu que les projets et programmes de développement rural ont un impact et un rôle important sur le développement local de la population rurale.

Mots clés : développement rural , développement local , renouvellement rural, projets de proximité de développement rural .